جـامـعـةالـشـرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية

(الحوثيون في اليمن أنموذجاً)

(2013 – 1994)

Exporting the Iranian Revolution and Its impact on GCC Stability: "Houthis in Yemen As a Case Study"

(1994 – 2013)

إعداد

الطالب / راشد أحمد الحنيطي

الرقم الجامعي : 401120177

إشراف

الدكتور غازي صالح نهار بني ملحم

قُدِمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2013

تفويض

أنا الطالب راشد أحمد الحنيطي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : راشد أحمد الحنيطي

التاريخ : ١٦\٥\٢٠١٣

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن أنموذجاً) (1994 – 2013)، وأجيزت بتاريخ : **2013 / 5 / 4**



– أعضاء لجنة المناقشة : –

أ . الدكتور غازي صالح بني ملحم مشرفاً ورئيساً التوقيع ....

ب. الدكتور سعد فيصل السعد عضواً التوقيع ....

ج. الاستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان ممتحناً خارجياً التوقيع ....

الشكر والتقدير

بعد أن وفقني الله تعالى بإتمام هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور غازي صالح بني ملحم الذي كان لمشورته القيّمة وتوجيهاته السديدة ونصائحه الكريمة الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود .

وأتقدم بخالص شكري وعرفاني إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعت من وقتهم الثمين الشيء الكثير لقراءة الرسالة ووضع الملاحظات الطيبة عليها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة ... وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط أقدم الشكر الجزيل لما بذلوه من مساعدة وتقديم النصح والإرشاد ... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

راشد أحمد الحنيطي

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى باني مجد الأردن الحديث حفيد الأسرة الهاشمية راعي العلم والعلماء في وطننا الغالي جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه .
- إلى الذي رسخ في نفسي محبة العلم الذي يسمو به الإنسان ويعز عند سلوك دروبه ... والدي العزيز أطال الله عمره.
- إلى والدتي الحنون بكل التقدير والاحترام جزاها الله وأحسن خاتمتها.
- إلى زوجتي وأولادي وأخوتي جميعاً أعزهم الباري القدير ...
- إلى زملائي في العمل والدراسة مكّنَهم الحق المبين ...
- إلى كل من أعانني في رحلة العمر ...
- لهم ولكل أبناء وطني الغالي ..

أهدي جهدي المتواضع

راشد أحمد الحنيطي

قائمة المحتويات

الملخص

مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية

(الحوثيون في اليمن أنموذجاً)

(1994 – 2013)

إعداد الطالب : راشد أحمد الحنيطي

أشراف الدكتور : غازي صالح بني ملحم

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة ، التي كان لها تأثير على الاستقرار في دول الخليج ، والوقوف عند التصورات الإيرانية لقضية الأمن الإقليمي الخليجي وأدوات تنفيذها. والتعرف على العقيدة الفكرية الدينية للحركة الحوثية في اليمن وأهدافها.

وقد دارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير مبدأ تصدير الثورة في استقرار دول الخليج العربي. ومن خلال هذا التساؤل تبلورت مجموعة من الأسئلة الفرعية .

أما **فرضية الدراسة** فقد أشارت إلى أن الحركة الحوثية تمثل أحدى الأدوات التي تستخدمها إيران لتنفيذ مشروعها الطائفي عبر مبدأ تصدير الثورة الذي تبنته إيران منذ عام (1979) ، الذي يهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي الخليجي ، ويسهم في تقويض أنظمة سياسية قائمة ، وتمزيق النسيج الاجتماعي فيها .

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي** ، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة فرضيتها ، واستوجبت عدة **توصيات** أهمها :السماح لليمن بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ، ووضع خطط اندماج سريعة لرفع اقتصاد اليمن وتطوير نظامها الإداري وتعزيز هيبة الدولة وسيادتها على أرضها، وبناء مشروع عربي جامع لمواجهة المشروع الإيراني تجاه دول الإقليم ، ورفض نظرية اعتبار الشيعة العرب جزءاً من المشروع الإيراني.

Abstract

Exporting the Iranian Revolution and Its impact on GCC Stability: "Houthis in Yemen As a Case Study"

(1994 – 2013)

Prepared by: Rashid Ahmed Hunaiti

Advisor: Dr Ghazi Saleh Bani Melhem

The study is aimed at identifying the Iranian intellectual trends employed to execute the principle of exporting its revolution, which had an impact on the stability of GCC states; hence underlines the Iranian perspective of Gulf regional security issues. Moreover, it also targets identifying the intellectual and religious doctrines of the Houthi movement in Yemen, and thus its objectives.

The study further revolves around the main role which affects the export of the revolution, and its impact on the stability of The Gulf States. As such, a number of related sub-questions emerged.

Hypothesis study has indicated that the movement, which Houthis represent, is one of the tools exploited by Iran to deploy its sectarian ambitions by exporting the revolution that has been in the making since (1979). It is a principle that aims to destabilize regional security and stability, contributes to undermining the railing political systems, and tearing social fabrics of these states.

To validate the hypothesis, and to answer the questions raised therein; a **historical methodology and a descriptive analytical approach** have been used, all of which called for a number of **recommendations** that include: allowing Yemen to join the GCC, opt for mergers that further develop the economy; develop its administrative directives; enhance the prestige of the State and sovereignty over its land; build a comprehensive joint Arab project that counters the Iranian aim to destabilize regional countries, and to refuse the concept to include Shiite Arabs as part of the Iranian project.

الفصل الأول

المقدمة العامة

تمهيد

أدى اندلاع الثورة الإيرانية بقيادة عدد من رجال الدين الناشطين داخل إيران وخارجها مع ما صاحبها من تأييد شعبي كبير إلى سقوط نظام شاه إيران محمد رضا بهلوي عام (1979) ، وحدوث تغيير سياسي جذري في طبيعة نظام الحكم في إيران، وذلك نتيجة التحول من النظام الملكي الشاهنشاهي ، إلى النظام الجمهوري الإسلامي الذي تبنى نظرية ولاية الفقيه التي أرسى رجل الدين الإيراني الخميني دعائمها ، وتقوم فرضيات هذه النظرية وفقاً للمذهب الشيعي الاثني عشري .

ومنذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام (1979) ، برزت لــدى القائمين على هذا النظام توجهات فكرية دينية وسياسية ، وتطلعــات إقليمية ودولية ، سعوا من ورائها لأداء أدوار إقليمية ودولية تستهدف قيادة الأمة الإسلامية عبر فرض مبدأ تصدير الثورة للدول الإسلامية المجاورة في مرحلة أولية ، ومن ثم التحرك تجاه بقية دول العالم الإسلامي .

وقد واجهت هذه التوجهات الإيرانية تحديات أمنية وسياسية واقتصادية خلال السنوات الأولى من قيام نظام الحكم الجديد ، وذلك نتيجة لاندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (1980– 1988) ، التي جاءت نتيجة لتلك التوجهات القائمة على أطماع تاريخية مستمدة من الفكر القومي الإيراني القائم على مبادىء نظرية المجال الحيوي التي طورها الإيرانيون لتشمل المسلمين ، خاصة من الطائفة الشيعية فضلاً عن الناطقين باللغة الفارسية أينما وجدوا.

ورأى القائمون على النظام السياسي في إيران أنه من الضروري إعلان الثورة المسلّحة على كل أنظمة الطغاة أو الظلمة – وفقاً لمبدأ تصدير ثورتهم – حتى لو أدى ذلك إلى المزيد من المشاكل للدولة الإسلامية (إيران) أو الحركة الإسلامية (الخمينية) في قضاياها السياسية والاقتصادية والأمنية ، لأنها مسألة حق أو باطل بما يجعل من التضحية في سبيلها مسألة تتصل بالشهادة التي تتمرد على كل عناصر الضعف والاسترخاء .

ثم نمت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، لتزيد من تطلعاتها بالتحرك الجاد نحو دول منطقة الخليج العربي التي بدأت تعاني من اختلال حالة التوازن الإقليمي وميلها لصالح إيران ، جراء التداعيات المترتبة من حرب الخليج الثانيـــة عام (1991) التي اندلعت في أعقاب اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية، الأمر الذي أحيا لدى الجانب الإيراني التوجهات القديمة الحديثة القائمة على أطماع تاريخية ، فكانت الظاهرة الحوثية في اليمن أحدى الأدوات التي استخدمتها إيران في تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة ، هذه الظاهرة هي النموذج الذي ستعمل هذه الدراسة على تناوله للفترة (1994 – 2013) .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يشكل مبدأ تصدير الثورة أحد الأدوات التي ينتهجها نظام الحكم الإيراني في إستراتيجيته الطامحة لأداء دور قيادي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ، عبر استغلال الأقليات الشيعية في دول المنطقة ، إذ تعد الحركة الحوثية نموذجها في اليمن ، وتكمن مـــشكلة هـــذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير مبدأ تصدير الثورة في استقرار دول الخليج

العربي ، ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها وهـــي كالآتي :-

1. ما أبعاد نظرية ولاية الفقيه ؟ وما التوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة ؟

2. ما التصورات الإيرانية لقضية الأمن الإقليمي الخليجي ؟ وما هي أداوتها ؟

3. ما العقيدة الفكرية الدينية للحركـــة الحوثيـــة في اليمـــن ؟ وما هـــي أهدافها ومظاهرها ؟

4. ما التوجهات السياسية للحركة الحوثية في اليمن تجاه منطقة الخليج ؟ وما نشاطاتها في اليمن ؟

5. ما الدور الذي تؤديه الأطراف الإقليمية في دعم الحركة الحوثية في اليمن ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي:

1. التعرف على التوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة ، التـــي كان لها تأثير على الاستقرار في دول الخليج .
2. الوقوف عند التصورات الإيرانية لقضية الأمن الإقليمي الخليجي وأدوات تنفيذها.
3. التعرف على العقيدة الفكرية الدينية للحركة الحوثية في اليمـــن وأهدافها ومظاهرها .
4. بيان التوجهات السياسية للحركة الحوثية في اليمن تجاه منطقة الخليج ونشاطاتها في اليمن .

5. الاطلاع على الدور الذي تؤديه الأطراف الإقليمية في دعم الحركة الحوثية في اليمن.

أهمية الدراسة

1. تكمن الأهمية النظرية للدراسة كونها تسهم في تعميق الفهم لدى الباحثين السياسيين عن ماهية الحركة الحوثية في اليمن .
2. تقدم الأهمية العلمية للدراسة خيارات عدة مبنية على أسس قد تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، ومدى تأثير ما يسمى بمبدأ تصدير الثورة في الأمن الإقليمي الخليجي .
3. توفر الأهمية العملية للدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن الدولي الاطلاع على طبيعة التوجهات الإقليمية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي .

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : تمثل الحركة الحوثية أحدى الأدوات التي تستخدمها إيران لتنفيذ مشروعها الطائفي عبر مبدأ تصدير الثورة الذي تبنته إيران منذ عام (1979) ، وهو يهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي الخليجي ، ويسهم في تقويض أنظمة سياسية قائمة ، وتمزيق النسيج الاجتماعي فيها .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : الفترة الممتدة من ظهور الحركة الحوثية في اليمن عام (1994) ، وصولاً لعام (2013).

الحدود المكانية : منطقة الخليج العربي .

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

مبدأ تصدير الثورة : يدل المعنى المفاهيمي لمصطلح تصدير الثورة على مجموعة المبادىء والمفاهيم والقواعد والمعتقدات المذهبية التي تبنتها إيران ، بهدف تصديرها إلى دول الخليج العربي ، ونموذجها في هذه الدراسة اليمن ، بهدف تحقيق مصالحها – إيران – المذهبية والقومية والسياسية (Shmuel, 2009) .

أما المصطلح الإجرائي فيتمثل بالسياسات وأنماط السلوك التي تنتهجه الدولة الإيرانية لنشر مذهبها وفكرها في المجتمعات الأخرى ذات الفكر والمعتقد .

الحركة الحوثية : تنظيم فكري يقوم على أسس مذهبية وولاء طائفي ، يسعى لبعث فكرة الإمامة من جديد ، اعتمد على الأساليب التي تسلكها ذات التنظيمات الشيعية المدعومة من إيران ، حيث العامل الثقافي والتدريب العسكري والتعبئة المذهبية المتطرفة ، لإيجاد شريحة اجتماعية طائفية جاهزة لاستخدامها ضد الوضع السياسي في اليمن والمنطقة العربية (الرازقي، 2010) .

وتعرف الظاهرة الحوثية إجرائياً بأنها تلك الحركة أو ذلك المنتدى أو التنظيم الفكري التربوي الذي أعلن عن نفسه عام (1990) باسم الشباب المؤمن كإطار تربوي وثقافي في البداية ، إذ اقتصر نشاطه في ذلك الحين على تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة بعض علوم الشريعة ، مع الأنشطة المصاحبة ، وفق رؤية مذهبية زيدية غالبة ، ثم ما لبث أن انتقل إلى تنظيم مسلح عسكري بدءاً من منتصف عام (2004)، وصار الحوثيون عنواناً له (الدغشي ،2009 :16).

الإطار النظري والدراسات السابقة :

أولا : الإطار النظري :

يذهب مضمون هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الإيرانية ، بعد أن أصبح موضوع دراسة السياسة الخارجية للدول يتمتع بأهمية كبيرة من قبل صناع القرار والأكاديميين والإعلاميين (الرمضاني ، 1991) . فقد اعتمدت هذه السياسة على عدد من الأدوات في تعاملها مع القضايا التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، وقد كانت الحركة الحوثية أحد تلك الأدوات المستخدمة من قبل إيران في مشروعها الإقليمي ، فكان لليمن جزء كبير من مفردات هذا المشروع ، بعد أن أولت السياسة الخارجية الإيرانية اهتمامها لهذا البلد والصراع السياسي القائم فيه والمبني على أسس مذهبية انطلقت منها إيران في تحركها الفعلي تجاه دول المنطقة ، وقد جاء توجه السياسية الخارجية الإيرانية مبنياً على نظرية ولاية الفقيه التي وضع أسسها قائد الثورة الإيرانية الخميني .

ولمعرفة ماهية السياسة الخارجية ، لابد من التعرف على التعريفات الأكاديمية واختلافها حول هذه الظاهرة ، بالإضافة إلى اختلاف مناهج دراستها (William, 1974) ، وذلك لأنها تعكس معاني متنوعة لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً عن بعضهم (Holisti, 1977) ، لذا تعددت التعريفات الخاصة بها وتنوعت ، فهي: مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى اتباع أنماط معينة من السلوك ، أو هي مجموعة من الخطط أو القرارات أو الغايات التي تسعى الدولة لاتخاذها أو لإنجازها (Snyder, 1963) .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية واستخدامها لمبدأ تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية في سلوكها السياسي الخارجي وتدخلها بمنطقة الخليج العربي ، وبالظاهرة الحوثية في اليمن باعتبارها أحد مظاهر التدخل الإيراني بالشأن العربي ، وهي من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من الباحثين بالعلوم الاجتماعية بعامة ، والعلوم السياسية بخاصة ، وبمعنى آخر يجد الباحثون أسباباً كثيرة لتبرير اهتمامهم بثورة إيران الإسلامية ودراستها ، حيث علاقتها مع دول الخليج العربي وصبغتها الإسلامية التي شكلت ملامحها الأساسية وحددت هويتها بين كل حركات التغيير التي عرفتها المنطقة في التاريخ الحديث (النجار ، 2003 : 4) .

وفي هذا الاتجاه يقول منتظري (1980) " حتى تفهم الثورة الإسلامية في إيران ، فلا بد من أن تكون متديناً ، مؤمناً .. وسيسهل فهمك أكثر إذا كنت مسلماً ، عارفاً بالإسلام ومذاهبه ، ومن بينها المذهب الشيعي "، ولا يخفى على أحد الثورة الإيرانية هي ثورة شيعية، والشيعة مذهب إسلامي يؤمن أتباعه بأن القيادة الدينية بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، تكون للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ثم تنتقل إلى الحسن والحسين رضي الله عنهما ، ويعتقد الشيعة أن الإمام الغائب سيعود يوماً ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً، لذلك فإن أصول التشيع هي: الإمامة والعدالة والإيمان والوحدة (شتا ، 1979: 16). والإمام عند الشيعة ، ليس مجرد رجل دين متفقه ومتبحر بالدين ، بل لـــه صلـــة روحيـــة بالله تعالى فهو (روح الله) ، قريبة الشبه بصلة الأنبياء بالله ، ويعتقد الشيعة أن فرق الرسول عن الإمام ، في نزول جبريل عليه السلام فيراه ويسمع كلامه ، في حين أن الإمام يسمع الكلام لكنه لا يرى الوحي (مارديني ، 1986 : 97) .

ومما لا شك فيه أن الثورة الإيرانية التي اندلعت في إيران عام (1979) ، تعد من أهم أحداث القرن العشرين ، وتمتلك أحد أقوى جيوش المنطقة ، وتستند على قاعدة شيعية باسم الإسلام ، ومن ثم تتبنى مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج (شتا ، 1986) . كما أن تبني إيران مؤسسة " مرجع التقليد " ومفهوم " ولاية الفقيه " منح رجال الدين فيها زخماً ، وكان له في الوقت نفسه تأثير واضح في تحقيق الثورة (أوناط ، 1996 : 49) ، ومساند للتمدد خارج إيران ، وكانت الظاهرة الحوثية إحدى ركائزها ، فالحوثية حركة سياسية تعد تطوراً لسياسة تيار الإمامة الشيعية الجارودية في اليمن ، مستغلة التوغل الأثنى عشري الإيراني في المنطقة (الأحمدي ، 2006 : 11) .

وقد تمكن الخميني من جعل الثورة التي قادها تسير بما ينسجم مع اجتهاده الفكري ، إذ قدم فكرة الحكومة الإسلامية على أساس ولاية الفقيه (مسعد ، 2001) ، وجعل إنشاء الدولة مجرد خطوة أولى تجاه الدولة العالمية التي يرفض من خلالها الإقرار بالحدود الجغرافية بين الدول الإسلامية ،ولا يعترف بالحدود الأيديولوجية (عبد الناصر ، 1997 : 10) . ونجح في توظيف العامل الديني لتبرير سياسة إيران في تصدير الثورة لباقي الدول الإسلامية والعربية على أساس أن شعوب هذه الدول تقع تحت سيطرة الحكام غير الدينيين ، وأن هدف تصدير الثورة إذعان النظم السياسية في العالم الإسلامي للمصالح الإيرانية ، والإلتزام بتوجيهاتها الخارجية (الراوي ، 1988) .

وعلى الرغم من اتفاق الباحثين على هيمنة فكرة تصدير الثورة الإيرانية على السياسة الإيرانية بعد عام (1979) إلى دول العالم العربي والإسلامي ، إلا أن التباين يكمن في تحديد الأسس العامة التي تؤطر الأبعاد الأساسية لهذا المفهوم ومرتكزاته الفكرية الدينية أو

القومية ، وانطلاقاً من هذا التباين برزت دراسات تحاول تطوير بعض المرتكزات النظرية للمفهوم ، نظر بعضها لهذا المفهوم كظاهرة إيجابية تؤدي إلى استثمار إمكانات الأمة الإسلامية في مواجهة الاستعمار ، إذ ينظر أصحاب هذا الرأي إلى مبدأتصدير الثورة بأنه واجب يقع على عاتق جميع المسلمين في الدول الإسلامية ، كما هو في إيران لأنه يبعث على العزة ويدعو إلى التحرر، لذلك لا بد من انتصار هذا المبدأ حسب رأيهم (الزين، 1979 :7).

وينظر الرأي الآخر لمبدأ تصدير الثورة الإيرانية والحوثية كظاهرة سلبية ، إذ تسعى كل منهما لإثارة النعرات الطائفية والهيمنة السياسية والاقتصادية الإيرانية على دول منطقة الخليج العربي عامة واليمن خاصة ، أو بمعنى أكثر دقة يمثل هذا المبدأ هيمنة إيرانية وتمدد في المنطقة العربية تحت غطاء ديني لفرض المذهب الشيعي على مجتمعات المنطقة العربية ، وتحقيق المصالح الإيرانية فيها (Michael, 2012) .

إن السياسة العدائية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي واليمن بشكل خاص ، سعت لاستغلال الظاهرة الحوثية عبر بعدين ، الأول : البعد القومي الفارسي الذي مازال متجذراً في عقليات قيادات الثورة الإيرانية ، ويعدوها مصدر هويتهم وثقافتهم الحضارية ، أما البعد الثاني: هو البعد المذهبي الطائفي ، إذ تسعى إلى توسيع التشيع بشرياً وجغرافياً لمناصرة الفكر ذي الطابع السياسي ضد المنطقة العربية ، وقد قامت إيران بتوظيف الحركة الحوثية كأداة فاعلة في هذا الجانب .

ثانيا : الدراسات السابقة :

من خلال المتابعة والبحث والتقصي في موضوع مبدأ تصدير الثورة الإيرانية لدول الخليج العربي ، وجد الباحث بعض الدراسات باللغتين العربية والانكليزية قد تناولت الموضوع كلياً أو جزئياً ، كان من أبرزها :

أولا : الدراسات العربية

- **دراسة شتا (1979) : الثورة الإيرانية الجذور الايديولوجية :** قدمت الدراسة عرضاً لتاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية ، وهدفت الدراسة إلى تقديم أصول الثورة المذهبية وبينت أن الجناح الديني لهذه الثورة يعي تماماً تاريخ التشيع الذي عانى كمذهب من اضطهاد نظام الشاه ، وتضيف الدراسة أن قادة الثورة الإيرانية عام (1979) هدفوا إلى إقامة ثورة في الفكر الشيعي ، ومن الجانب الآخر قدمت الدراسة عرضاً تاريخياً مركزاً للحركات الثورية في إيران على مدى قرن من الزمن ، وبينت الدراسة كيف كانت تلك الحركات ذات وجه إسلامي .

كما قدمت الدراسة ضمن ثلاثة فصول شرحاً للايديولوجيا التي قامت عليها الثورة الإيرانية وحددتها ضمن ثلاثة أهداف ، الأول : يكمن في رؤية الثورة للإنسان الثوري الذي قام بدور فاعل في الثورة الإيرانية ونمط التربية التي خضع لها ، والثاني : تعرضت الدراسة لأسباب الثورة وأهدافها من خلال أقوال زعمائها ، وخاصة أقوال زعيمها الخميني ، وأخيراً ، قدمت الدراسة رؤية فلسفة الثورة للفكر الاقتصادي الإسلامي خاصة ما يتعلق منها بالثروة والكسب ورأس المال ، وقد حاول الباحث تقديم تحليل الموضوع بحيادية وعلمية من خلال مشاهداته في إيران .

- **دراسة أوناط (1996) : الشيعة في القرن العشرين والثورة الإسلامية الإيرانية :** تناولت الدراسة موضوع الشيعة في القرن العشرين، من خلال فصلين ، تناولا ظاهرة الشيعة في القرن العشرين،عبر تقديم موجز لمذهب الإمامية الجعفرية الاثنا عشرية، وتطرقت الدراسة للأديان والطوائف الأخرى في المنطقة مثل الزيدية والإسماعيلية والبهائية والدرزية والنصيرية ، ثم عن الحركات الشيعية في الدول المجاورة ، وقدمت الدراسة نبذة تاريخية عن الثورة الإسلامية الإيرانية، وعن الأسباب الاجتماعية والسياسية التي ساهمت في إنجاح تلك الثورة ، وما حققته الثورة الإيرانية من نجاحات ، وتبنيها مبدأ تصدير الثورة وتقوم على قاعدة مذهبية شيعية باسم الإسلام ، ونظر الباحث إلى وجود حقائق وعوامل اجتماعية وسياسية ساعدت في إنجاح ثورة الخميني .

- **دراسة النجار (2003) : الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج :** قامت الدراسة ببيان وشرح الجذور الإسلامية للثورة الإيرانية التـــي أسقطـــت نظام الشاه عام (1979) ، إذ عدها الباحث من أبرز ملامح الثلث الأخير من القرن العشرين نظراً للظروف التي انبثقت منها الثورة وأسلوبها في تحريك الشعب ، وأضاف الباحث أيضاً أن أهمية الثورة انبثقت من وجودها بين قوتين عظميين ومن خلال علاقتها مع دول الجوار الجغرافي ، ومن النفط الذي تمتلكه إيران ، ورغم تلك الأسباب تحدد الدراسة العامل الأهم والأقوى وهو الصبغة الإسلامية التي اصطبغت بها الثورة الإيرانية منذ ولادتها التي شكلت ملامحها وحددت هويتها المميزة بين كل حركات التغيير التي عرفها العالم الحديث . ويعود الباحث ليقول إن الحديث عن هوية الثورة الإيرانية يدفع بالحديث تجاه ممارساتها أسلوبها في معالجة المشكلات التي تعترض طريقها ومدى قدرتها على إقامة نظام إسلامي حديث .

وبينت الدراسة مذهبية الثورة التي رفعت في بدايتها شعارات إسلامية لكن الأحداث أظهرت أن بعض قياداتها تتكلم عن شيعية الثورة ، أكثر مما تتكلم عن إسلاميتها ، وجاء الدستور الإيراني ليكرس هذا الاتجاه الموغل في طائفيته ، ومن الجانب الآخر تبني الثورة مبدأ تصدير الفكر الشيعي إلى الخارج ؛ دفع بها للمجابهة من قبل الأنظمة التي لا تتفق معها في المذهب ولا في السياسة ، فالقائمون على الثورة ينفون عن أنفسهم تهمة تصدير الثورة ويؤكدون أن الثورة تصدر نفسها بنفسها إلى أماكن مهيئة لاستقبالها ، في حين يرى العرب غير ذلك لأن الطريقة التي تتصرف بها القيادة الإيرانية تؤكد عزمها على تصدير الثورة ومشاكل وتناقضات إيران إلى دول الجوار العربية ، فهي تحاول استغلال أوضاع عربية معينة لخلق توابع لها في المنطقة ، وبالتالي مد النفوذ الفارسي المغلف بالاسلام ونشره ، إذ إن هذا النوع من تصدير الثورة في المنظور العام يعد تدخلاً في الشأن الداخلي لهذه الدول ، ويقود للتناقض بين إيران وجيرانها ، وبالتالي إلى عدم الاستقرار في المنطقة .

- **دراسة الأحمدي (2006) : الزهر والحجر التمرد الشيعي في اليمن** : تناولت الدراسة موضوعات متعددة منها : الحركة الحوثية النشأة والمواجهة ، إذ ترى الدراسة أنها: حركة سياسية تعد تطوراً لتيار الإمامة الشيعية الجارودية في اليمن ، قد كشفت عن نفسها عبر سلسلة من الأحداث مستغلة سوء الاحوال الداخلية سياسياً وعيشياً في هذا البلد. أما تطور الحركة فقد اعتمد على مصادر تمويل خاصة داخلية وخارجية ، إذ تقدم الجمعيات والهيئات الشيعية في الخارج دعماً مادياً وفكرياً ، ومنها مؤسسة أنصارين في قم الإيرانية ، أبو القاسم الخوئي في لندن ، هي إحدى المؤسسات التابعة لحزب الله في لبنان ، ومؤسسات أخرى في الكويت والعراق وسوريا ، وأشارت الدراسة إلى وجود

مساعدات من السفارة الإيرانية في صنعاء ، وتطرقت الدراسة إلى نقاط التشابه بين الثورة الإيرانية والحركة الحوثية في اليمن من عدة جوانب ، أهمها : ارتكاز كل منهما على المذهب الجعفري الاثنى عشري ، واستخدام الشعارات المشتركة التي أطلقها الخميني وقام بترديدها أتباع الحركة الحوثية ومنها " الموت لمن يعارض ولاية الفقيه " ، وخلصت الدراسة إلى أن الحوثية مشروع إمامي مستمر في قالب فكري لأهداف سياسية يمكنها تقمص أكثر أشكال الحكم ديمقراطية وحداثة .

- **دراسة نهار (2008) : المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي الواقع والخيارات :** هدفت الدراسة إلى تحديد الجوانب الفكرية والقومية للقيادة الإيرانية التي دفعت بها لبناء تصور ومنظور أمني لمنطقة الخليج العربي خاص بها (وفقاً لمعتقداتها المذهبية والقومية) ، إضافة إلى التعرف على الأساليب التي انتهجتها إيران في التعامل مع دول الخليج العربي ككل ، وتوصلت الدراسة إلى أن المعضلة التي تواجه صانع القرار في إيران وتعامله مع دول المنطقة تكمن في بعدها الديني العقدي الخاص بالقيادة الإيرانية فالإسلام في منظورها يقسم إلى إسلام الدعوة المنبثقة من الجزيرة العربية ، وإسلام الحداثة الذي ينتشر في ماليزيا وغيرها ، والإسلام القائم على التشيع الذي تتبناه القيادة الإيرانية ، وتتدخل في شؤون دول الجوار لنشره ، وتوصل الباحث إلى أن تمسك إيران بهذا المبدأ أضعف حالة التقارب مع دول الخليج العربي .

- **دراسة مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (2009) : تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني :** تهدف هذه الدراسة إلى بيان رؤية الخميني لمبدأ تصدير الثورة ، فقد اعتقد الخميني أن النهضة الإيرانية المقدسة نهضة إسلامية وبالتالي يرى أن من الطبيعي

أن يتفاعل معها مسلمو العالم جميعهم ، لقد كان مبدأ تصدير الثورة من وجهة نظر الإمام الخميني يعني تجسيد قيم الثورة ومَثُلُها في داخل إيران والاهتمام الجاد بنشر مبادئها وتطلعاتها في الخارج ولم يكتف بذلك إذ تشير الدراسة إلى أن الخميني يعد الثورة الإسلامية في إيران رمز القيم المنشودة للشعوب الرازحة تحت الظلم وكان يؤمن بأن الثورة الإيرانية تحظى بدعم وتأييد الشعوب الإسلامية المحرومة والمظلومة ، لأنها تجسد تطلعاتهم وأهدافهم .

- **دراسة الدغشي (2009) : الحوثيون الظاهرة الحوثية دراسة منهجية :** يرى الباحث في هذه الدراسة أن الكتابة في القضية الحوثية تعد معقدة ، لأنه يختلط فيها الفكر بالسياسة ، والتاريخ بالحاضر ، والأيديولوجيا بالمنفعة ، وهذا يتطلب من الباحث ضرورة التريث ومجاهدة الذات ليبتعد عن النوازع الذاتية التي تنتابه عند الكتابة بهذا الموضوع ، إضافة إلى دوافع الرضا والسخط واعتبارات القبول والرفض من قبل هذا الطرف أو ذاك ، وبعيدا عن التعميم فإن الباحث يرى أن الحوثية تقوم على مبدأ ونظام ولاية الفقيه خاصة بعد انتصار الثورة الإيرانية عام (1979) بقيادة الخميني ، إذ أخرجت الطائفة الشيعية الإمامية من حالة العزلة والسلبية التي كانت تعيشها في الماضي ، وجاء هذا السلوك منسجماً مع مبدأ تصدير الثورة الذي سعت إيران عملياً لتنفيذه في دول الجوار العربية . وخلصت الدراسة إلى التوصيات والنتائج ، إذ ترى أن الحوثية مرت بمرحلتين إحداهما ، مرحلة التأسيس والتكوين عام (1990) وسمتها تربوية تعليمية ، والثانية مرحلة التصادم مع النظام اليمني بسبب أزمة وطنية كبرى لا تزال تداعياتها مستمرة إلى الآن .

- **دراسة مجموعة باحثين (2010) : الحوثيون في اليمن سلاح الطائفة وولاءات السياسة :** تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تناولت الجذور التاريخية للتيار الحوثي

في اليمن ، ودراسة الحوثية والتشيع المعاصر في اليمن بشكل معمق ، وقد غطت الدراسة الحركات الشيعية في اليمن ، وهدفت لبيان علاقة الحركة الحوثية مع إيران ، وتطرق الدراسة أيضاً للعلاقة بين الزيديين والثورة اليمنية وموقف الزيدية من السلفية والمتحولين من الزيدية إلى السلفية .

ب. الدراسات الأجنبية

– **دراسة شاميل (Shmuel, 2009): Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution:** أشارت الدراسة إلى أن النظام الإيراني منذ استلامه السلطة عام (1979) تبنى سياسة الجهاد ومبدأ تصدير الثورة للدول العربية والإسلامية ومقاومة إسرائيل والغرب ، وقد لعبت تلك الشعارات والمبادىء التي أعلنها النظام الإيراني في تقويته ، وعدت سلاحاً ضد أعدائه أيضاً إذ أسهمت تلك الشعارات في إظهار صورة الثورة الإيرانية بأنها ثورة إسلامية تدافع عن حقوق العالم الإسلامي ، وبينت الدراسة الدوافع والأهداف التي جعلت إيران تتبنى مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية في منطقة الخليج العربي واليمن .

– **دراسة رحيمي باباك (Babak,2009):**

Iranian Leaders Weigh Support For the Houthi Rebellion in Yemen

تشير هذه الدراسة إلى أن حركة الحوثيين ازداد نشاطها العسكري ضد النظام اليمني بشكل مكثف عام (2004) في منطقة صعدة شمال اليمن ، وأوضحت الدراسة أن حركة الزيدية الشيعية تعد أحد فصائل الحركات الشيعية في اليمن ، وبالمقابل شجبت الحكومة اليمنية التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لليمن ، وأظهرت الدراسة رد الفعل السعودي وبعض الدول العربية الأخرى تجاه الدور الإيراني الذي يقدم الدعم

العسكري والمادي للحوثيين بهدف تقسيم اليمن عن طريق فتح أكثر من جبهة داخلية ، وتسعى إيران أيضاً إلى إقامة كيان موالٍ لها في المنطقة الشمالية لليمن .

- **دراسة سيغل ميتشل (Michael, 2012) : Iran Targets Yemen** : تطرقت هذه الدراسة إلى اليمن بشكل عام ، والشيعة في الجزء الشمالي لليمن بشكل خاص كمنطقة تشكل تهديداً للملكة العربية السعودية ، وبينت الدراسة أن إيران تسعى إلى تأسيس وجود إيراني على الأرض في هذه المنطقة والتمدد إلى منطقة البحر الأحمر حتى تستطيع السيطرة على طرق إمدادات السلاح من إيران إلى باقي دول الشرق الأوسط ، وقد ساعد إيران في تحقيق هذه الأهداف ضعف الأنظمة العربية ، واندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي .

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جوانب تحليلية مختلفة لمبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج العربي بشكل عام ، بينما تركز هذه الدراسة على أثر مبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج العربي والحركة الحوثية بشكل خاص ، من خلال دعم إيران لهذه الحركة وانعكاسات ذلك على أمن دول المنطقة واستقرارها .

كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في سعيها للانتصاف بالحيادية التامة من خلال تناول الموضوعات المتعلقة بالسلوك السياسي الإيراني تجاه موضوع الدراسة بصورة جدية تفصيلية وتحليل المعلومات تحليلاً بعيداً عن المؤثرات الآنية والعوامل المباشرة التي قد تميل أو تحمل جانب التحيز أو الرؤية وحيدة الجانب .

منهجية الدراسة

تم في هذه الدراسة استخدام المناهج العلمية التالية:

1. المنهج التاريخي الذي أسهم في فهم الواقع الحقيقي للتوجهات الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، القائمة على كيفية تصدير ثورتها المستمدة من نظرية ولاية الفقيه ، والتي تم فيها استخدام الحركة الحوثية في اليمن كأحدى الأدوات المساهمة في تحقيق تلك التوجهات ، كما يساعد هذا المنهج في التأسيس لتصورات مستقبلية تتعلق بالواقع الذي تعيشه اليمن جراء حالة الصراع السياسي والمذهبي التي أوجدها نشاط الحركة الحوثية .

2. المنهج التحليلي الوصفي لتوصيف الأزمة اليمنية وانعكاساتها على الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية التي شهدتها منطقة الخليج العربي .

3. المنهج التحليلي النظمي، الذي يقوم على مجموعة منظمة من المكونات او المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد ، المنظومة تحتوي على مجموعة من الأسس إذ لكل منظومة مدخلات ولها مخرجات وبها عمليات تحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات وأن المنظومة مصممة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف ، وقد جرى استخدام هذا المنهج لأن النظام السياسي الإيراني قد استخدم مبدأ تصدير الثورة وهي أحدى مدخلات النظام ، من أجل الوصول إلى المخرجات التي كان يبغي من ورائها احداث الاضطرابات بغية تحقيق توجهاته الحقيقية القائمة على تطبيق نظرية ولاية الفقيه .

الفصل الثاني

التوجهات الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

المبحث الأول : التوجهات الفكرية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي .

المطلب الأول : تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج العربي .

المطلب الثاني : تطبيق نظرية ولاية الفقيه في دول الخليج العربي .

المبحث الثاني : التوجهات الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي .

المطلب الأول : الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي .

المطلب الثاني : التصورات الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي .

الفصل الثاني

التوجهات الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

يرى بعض مفكري الثورة الإيرانية المعاصرين أن فكرة التشيع التي أستمد منها الخميني قائد الثورة الإيرانية ومن بعده مرشد الثورة علي خامنئي ، أفكارهما عن الحكومة الإسلامية ، يمكن أن يكون جواباً على اسئلة عديدة قد تطرح أمام المفكر خاصة في دول العالم الثالث ، وأن هذه الصورة الفكرية تقوم على مفاهيم : الإمامة ، والعدالة ، والإيمان، والوحدة ، فالإيمان يعني مجاهدة الأفكار المضادة لدى الأعداء والصراع ضد الطبقات في العالم الثالث ، وإن العدالة ترتبط بالإيمان في الصراع الطبقي في مواجهة الإمبريالية والصهيونية في العالم الإسلامي ، أما بالنسبة للإمامة فأمرها متروك للإمام الغائب الذي ينوب عنه الفقيه مرجع التقليد الأعلم الحي الذي لا بد أن تنطبق عليه شرائط أهل العقد والحل في صدر الإسلام (شتا ، 1979 : 16).

وبالنسبة للشيعة في إيران فإن مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي له آراء وتوجهات محددة قامت عليها الإستراتيجية الإيرانية ، التي تبلورت من خلالها توجهات إقليمية محددة تجاه منطقة الشرق الأوسط ، والخليج العربي جزء أساسي من تلك التوجهات في مجمل أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، كونه يعد المجال الحيوي الأول لتلك السياسة (أحمدي،1994: 8).

وستعمل هذه الدراسة على تناول تلك التوجهات من خلال المبحثين الآتيين :-

المبحث الأول : التطلعات الفكرية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي .

المبحث الثاني : التوجهات الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي .

المبحث الأول

التطلعات الفكرية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

يستمد الطموح الإيراني الحالي تجاه منطقة الخليج العربي مقوماته من ذات الطموحات التي كانت قائمة خلال العصر الساساني الذي يعود إلى الكاهن الزرادشتي المعروف بساسان الأصغر جد الملك أردشير الأول الذي أسس الإمبراطورية الساسانية ، كتعريف للسلالة الإيرانية الرابعة ، والإمبراطورية الفارسية الثانية (226 م – 651 م) ، إلا أن ما أحدثـــه اسماعيل الصفـــوي (1487م – 1524 م) ، يعد نقلة نوعية على المستويات السياسية والعقائدية والفقهية على أرض إيران ، عندما حول مبدأ ولاية الفقيه من حيز الفكر الفقهي إلى مجال العمل السياسي الإستراتيجي (عبد الله ، 2012 : 51) .

أما نظام الحكم الجمهوري الإيراني الحالي فقد أرتبط بعلاقات وثيقة مع جيرانه العرب في منطقة الخليج ، لكن هذه العلاقات كانت مشوبة بالتوتر والقلق والحذر بدرجات متفاوتة في مراحل تطورها المختلفة ، نتيجة لأطماع الإيرانيين في بعض الأراضي التابعة لبعض دول الخليج العربي ، وقد ارتبط ذلك بالخطاب السياسي الإيراني الداعي لنشر مبادىء الثورة الإيرانيـــة التـــي قامت عـــام (1979) ، خاصة في بعض الدول ذات الثقل النسبـــي فـــي الطائفة الشيعية (شحاتة ، 2007 : 1) ، وقد سعت إيران لبسط مرجعية مرشدها علي خامنئي إلى خارج إيران من أجل تنفيذ تطلعاتها في منطقة الخليج العربي .

يتناول هذا المبحث تلك التطلعات الفكرية من خلال المطلبين الآتيين : –

المطلب الأول : تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج العربي .

المطلب الثاني : تطبيق نظرية ولاية الفقيه في دول الخليج العربي .

المطلب الأول

تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج العربي

لم تكن الثورة الإسلامية في إيران صانعة مصطلح الإسلام السياسي بصفته قوة سياسية كبيرة أو سبباً في ظهوره ، إذ إن حركة الإخوان المسلمين التي تأسست في بلاد العرب ، والحركة الوهابية كانتا أقدم من الثورة الإيرانية بكثير في تبني هذا المفهوم ، ويمكن القياس على ذلك أن الحركات الإسلامية في : أفغانستان ، وفي الجزائر ومصر والسودان وفلسطين قد تطورت بشكل لافت للنظر دون الثورة الإيرانية ، إلا أن هذه الثورة كان لها تأثير كبير في المشاعر الشخصية ، فحظيت بقدر من الاهتمام ولقيت شيئاً من حسن الاستقبال في أغلب دول العالم ، بعد أن اجتذبت تعاطف مشاهير المثقفين والأدباء والسياسيين، لأنها ترمز قبل كل شيء إلى صراع كان يبدو بَنّاءً بين شعب يقوده رجل دين مسن ومسالم، وبين ملك أو امبراطور طاغية ، لكن توجهات هذه الثورة سرعان ما جعلت إيران الثورية تتحول إلى طرف مرعب ومنفِّر ، لأنها بدت كأنها ترمز إلى العودة إلى روحية العصر الوسيط (كوفيل ، 2008 : 74) .

وقد تمكنت الثورة الإيرانية من إسقاط نظام الشاه الذي كان يؤدي أدوراً كبيرة تصب في صالح الدوائر الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ كان هذا النظام يلعب دور الشرطي في منع أي تطورات لا تخدم التوجهات الغربية ، ثم احتوت هذه الثورة على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج حدودها ، وهما (عبد الناصر ، 1997: 70) : -

1. اتجاه بناء الدولة النموذج من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر ايديولوجية الثورة ، بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة تكون مشاركة في خصائص معينة مع الشعب الإيراني الذي قام الثورة فيه .

2. اتجاه تصدير الثورة ، وهو تجاه يناصر فكرة أداء دور خارجي فاعل للنظام الإيراني الثوري في مساندة قوى تتبنى أفكاره تفسها، وإحدى حجج هذا الاتجاه أن أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، فعندئذ يعد الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون دول أخرى إجراءً وقائياً يخدم كمقدمة لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى الإقليمية أو الدولية التي تعدها هذه الثورة معادية لها ، كما قامت الثورة الإيرانية برفع شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثاني .

وقد عمل أنصار الاتجاه الأول إلى اعطاء صورة متميزة عن الثورة الإيرانية منذ انتصارها عام (1979) من خلال السعي لإبراز صورتين: داخلية وخارجية ، تعكسان مساراً داخلياً ودوراً حارجياً ، يفترض تلاقيهما مع الوجه الثوري للنظام الجديد الذي حملـــه لواء الثورة ، فقد برز في المسار الداخلي تولي رجال الدين الإيرانيين الحكم واستلام مقاليد السلطة بعد أن كان للدين دور بارز في السياسة الإيرانية منذ مطلع القرن العشرين ، وإن بقي رجال الدين خارج إطار الحكم ، ولم يشاركوا فيه إلى أن جاءت الثورة الإيرانية التي أتاحت لهم فرصة تولي الحكم ، أما ما يتعلق بالمسار الخارجي فقد ركزت إيران في سياستها تجاه المنطقة العربية لا سيما دول الخليج العربي بشكل خاص ، فبرزت أطماعها بشكل كبير وواضح ، فإلى جانب احتلال إيران للجزر الإمارتية الثلاث عام (1971) وأطماعها في ضم أو ابتلاع بعض دول الخليج أو أجزاء منها ؛ فإنها تعمل على مد نفوذها السياسي

والمذهبي إلى الدول العربية ، فضلاً عن تدخلها في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية كما هو الحال في لبنان والعراق والبحرين واليمن والكويت والسعودية وغيرها، هذا إلى جانب سعي إيران الحثيث لامتلاك أسلحة نووية يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً لدول الخليـــج والمنطقـــة بأكملها (الزهيري ، 2001 : 5) .

وطالب التيار الداعي لتصدير الثورة بعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للنموذج الإيراني بل تقديم المساعدات ودعم قوى سياسية خارج إيران ، خاصة القوى الراديكالية المعادية للنظم القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على النمط الإيراني ، وإن عد الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأول لإيران دفع قادة الجمهورية الإسلامية الوليدة منذ البداية لدعم جماعات عنف سياسي في دول الشرق الأوسط (حركة الجهاد الأسلامي، وحركة حماس، وحزب الله) وتوجيهها بشكل خاص ضد المصالح الأمريكية لكسب نقاط في المواجهة مع الولايات المتحدة ، وتكوين جبهة رأي مساندة للثورة الإيرانية في أوساط أعداد كبيرة من المسلمين الساخطين على السياسة الأمريكية تجاه قضايا العالم الإسلامي وفي مقدمتها قضية فلسطين ، فجاءت أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران لتؤكد حقيقة هذا التوجه (عبد الناصر ، 1997 : 71) .

ثم قامت الثورة الإيرانية ورجالها بتسويق نظرية ولاية الفقيه التي تعني إدارة شؤون المسلمين وحكومة الناس ، على أن يملك الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والخليفة الراشد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وفق ما يطلق عليه في إيران بولاية الفقيه العامة ، على أن يتم الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ورفض الفصل بينهما ، وقد احتاجت هذه النظرية في بلورة مشروع إيراني ينتهج بشكل أساسي اسلوب التحرك الثوري ، وأصبح العراق في نظرالإستراتيجية الإيرانية

يمثل رأس جسر تاريخي محتمل لتسهيل مرور إيران نحو المنطقة ، بعد أن انعكست السياسة الإيرانية المعلنة بشكل كامل وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شيطان أكبر وعدو جوهري ، وأطلق الخميني – بمجرد استقرار الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الجديد – شعار تصدير الثورة ليعلن عن ولادة مشروع إيراني إقليمي خاص تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسة ومجاله الحيوي، وبات الشعار الجديد محور السياسة الخارجية الإيرانية في حياة الخميني وبعـد وفاتـه عـام (1989) ، لكن الخطاب السياسي الإيراني أصبح أكثر براغماتية وأقل ميلاً إلى التشدد الذي طبعه خلال حياة الخميني ، ولم يتبدل مضمون هذه السياسة ولم يجرؤ أي من حكام إيران على مخالفة الخميني أو التخلي عن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وأيديولوجي وحركي متكامل عابر للحدود الوطنية ، له سمة عالمية ويتمركز نشاطه ويثبت فاعليته في المنطقة العربية (مكي،2012: 346) .

وهنا احتاج المشروع الإيراني بشكل أساسي إلى أدوات عربية محلية ترتبط أو تتحالف مع إيران مذهبياً أو فكرياً أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة ، حيث قامت في بادىء الأمر بتجنيد جزء رئيسي من قواتها الأمنية وتحديداً من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية أو سياسية أو دينية أو اقتصادية في البلدان العربية ، إلا أن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب أو قوى مقاومة أو تنظيمات سرية أو وسائل إعلام أو مفكرين وكتاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر ، ولذلك فقد تميز المشروع الإيراني بأنه لا يترك وراءه كثيراً من الأثر ، مبطن إذ يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب ، وأيضاً أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية وسائل الإعلام وغيرها ، ورغم كل ذاك فإن هذه الأساليب الداعمة للمشروع الإيراني في المنطقة العربية قد

تضررت كثيراً جراء الاستنزاف الذي أصاب قدرات إيران وجزءاً مهماً من رصيدها العربي خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988) ، ولم يبق لها سوى علاقات رسمية مع عدد محدود من الدول العربية تلك التي ساندت إيران في حربها ضد العراق (راشد ، 2004 : 56) .

ثم قامت الدوائر المسؤولة في إيران بتضخيم الثورة الإيرانية وتضخيم مرشدها ، وهو أمر ليس اعتباطياً أو غير مقصود منه ، بل إنه تخطيط دقيق للتغطية على ما يجري في إيران بقيادة الخميني ومن معه من الحاكمين وإلصاق أعمالهم بالإسلام تشويهاً وازدراءً له ، فجرى تأسيس حزب الله اللبناني في طهران بتوجيه مباشر من الخميني عام (1982) وفق رؤيتين : الأولى ترى تقديمه كأداة لإيران ينفذ أجندتها ويتلقى التوجيهات منها ، ويتحرك على هدي سياستها في المنطقة من أجل خدمتها ، أما الثانية فترى في ضرورة دعم حزب الله مالياً وعسكرياً ، بعد أن أكد زعيم الحزب حسن نصر الله أنه يؤمن بولاية الفقيه ، وأنه يدين بالولاء للمرشد علي خامنئي بعد وفاة الخميني (مكي ، 2012 : 357) .

وقد زاوجت إيران وفي وقت مبكر بعد الثورة الإيرانية عام (1979) بين مصالحها القومية ورؤيتها العقائدية ، إذ ارتبطت إيران بعلاقات وثيقة مع نظم عربية علمانية عرفت بمواقفها المتشددة من التنظيمات الإسلامية مثل الجزائر وسوريا ، فضلاً عن علاقتها بنظام ماركسي في اليمن الجنوبي (قبل الوحدة مع اليمن الشمالي) ، وكانت تعود مرجعية هذه العلاقة بالدرجة الأساس لمصالح إيران ورغبتها في اختراق النظام السياسي العربي خلال الحرب مع العراق بغض النظر عن الرؤية العقائدية التي كانت تقود النظام نظرياً (بو منيجل، 2005 : 54) .

ويمتد النفوذ الإيراني في العراق ذلك الذي نجم عن تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عـــام (2003) ، ليلتقي مع التحالف الإيراني – السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي ، إذ يمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا ، ثم إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق هذا التحالف الإيراني – السوري ، وهذه الإطلالة الأخيرة باتت أحد الأوراق الفاعلة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل ، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية ، ، كما تمثل سوريا أيضاً حلقة الوصل التي تربط إيران مع جبل عامل في لبنان – معقل الشيعة في لبنان – في روابط تاريخية وعقائدية وإستراتيجية وإعلامية مما يعزز نفوذها الإقليمي (اللباد ، 2007 : 40) .

وينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة من أجل بناء دولتهم الإسلامية سواء أكان هذا المشروع مرتبطاً بالعقيدة أم بدواعي الأمن القومي أم برغبة التوسع وطموحات السطوة الإقليمية ، وقد دل ذلك من خلال قيام المسؤولين في إيران وخاصة في السلطة التنفيذية الذين فرضت عليهم السنوات العشرة الأولى من عهد الجمهورية الإيرانية تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال ما كان يعرف بمبدأ تصدير الثورة معتمدين على ما جاء في الدستور وخطب الخميني وتوجيهاته ، فقد حدد الدستور الإيراني أهداف السياسة الخارجية في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة من الفصل السادس إذ إن إيران تعد سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها ، وأن الاستقلال والحرية ، وإقامة حكومة ما سمّاه بحكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة ، وعليه (دستور الجمهورية الإسلامية في إيران) .

ورغم كل ذلك ، فقد حدث تحول في السياسة الإيرانية بعد أن أدركت عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة وعن تصدير ثورتها بالطرق التقليدية ، خاصة بعد وفاة الخميني عام (1989) ، لكن علاقة إيران الوطيدة بالشيعة في دول منطقة الخليج العربي استمرت على حالها ، وأصبح إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تطوير العلاقات العربية معها ، فهي ما زالت توظف الورقة الشيعية كلما اقتضت الحاجة في تلك الدول ، رغم التباين في إطار هذه الكتلة من حيث المرجعية الدينية والتوجهات السياسية والأصول التاريخية ، فمن حيث المرجعية الدينية هناك من يتخذ من حوزة قم مرجعية له ، والأغلب مرجعيتهم الدينية في النجف وهم الشيعة العرب (الزهيري ، 2011 : 82) .

وبهذه العلاقات التي ترتبط بموجبها إيران مع أبناء الطائفة الشيعية في دول الخليج يمكن القول إن إيران باتت تملك أداة غاية في الخطورة لفرض سيطرتها على منطقة الخليـــج العربي ، لكن هناك العديد من الحقائق التي يجب التعرض لها في هذا الشأن ، فشيعة العراق مثلاً قد أبدوا أن ولاءهم للعراق وأن انتماءاتهم عربية خالصة قد ظهرت واضحة خلال الحرب التي دارت بين العراق وإيران في ثمانينيات القرن العشرين ، ولا يخفى وجود التنافس العقائدي والمذهبي بين الطرفين نظراً لوجود مقدسات الشيعة في العراق ، وهناك التنافس الفكري بين الحوزات العلمية في قم الإيرانية والنجف العراقية ، وعلى الرغم من وجود نفوذ ومحاولات إيرانية لحث شيعة الخليج على التمرد على الأنظمة الحاكمة ، إلا أن هذا التوجه في السياسة الإيرانية قد شهد تغيراً ملموساً في ضوء تبني القيادة السياسية الإيرانية لمواقف براغماتية راغبة في بناء علاقات قوية مع دول الخليج العربي (علوي ، 2012 : 433) .

لكن هذا الموقف البراغماتي لا يعني انتهاء الأطماع الإيرانية في دول الخليج العربي ، وليس معناه انتهاء التعامل مع مبدأ تصدير الثورة الإيرانية ، أو وقف تقديم الدعم للحركات والمنظمات السياسية الشيعية الناشطة بشكل علني أو سري في دول الخليج ، أو أن توقف مساعداتها لاستمرار المد الإسلامي وتوظيفها في عدة دول لخدمة مصالحها دولياً وإقليمياً ، أو التراجع عن دعم الحركات الإسلامية الراديكالية التي تستخدم أسلوب التضحية مستخدمة مفاهيم الشهادة ولقاء الله ونصرة الإسلام وغيرها من المعاني والرموز الدينية ، أو التراجع عن استخدام آليات تعبئة رجال الدين والكتاب والمفكرين والقياديين الإسلاميين من كافة أنحاء العالم الإسلامي الذين يشاركون في الاحتفالات السنوية بيوم القدس ومؤسسات الشهداء والمستصعفين ، ومنظمة العلماء المجاهدين ، بحيث يجري تلقينهم عقائدياً والتأثير عليهم فكرياً، بما يتفق مع المنهج الشيعي وأفكار الثورة الإيرانية ومصالح الجمهورية الإسلامية، أو التوقف عن توظيف الثورة الإيرانية إلى لجان الحج الإيرانية التي تؤدي مهمات خارج نطاق عملها خلال موسم الحج ، وكتاب الدعوة الإسلامية كمؤسستين حكوميتين لتصدير فكر الثورة الإيرانية وتوسيع تأثيرها الخارجي ، وخير دليل على ذلك استمرار الدعم الذي تتلقاه جمعية الوفاق البحرينية ، والحركة الحوثية في اليمن ، وأغلب الأحزاب والتيارات والمنظمات والحركات السياسية الشيعية العراقية .

المطلب الثاني

محاولة تطبيق نظرية ولاية الفقيه في دول الخليج العربي

حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام واضح من قبل إيران التي وجدت فيها مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب ، فالمنطقة مركز لخمس جهات متصلة هي : الجزيرة العربية والمشرق العربي والوطن العربي والشرق الأوسط والمحيط الهندي ، إذ تتوسط منطقة الخليج العربي طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا ، وهي لا تبعد كثيراً عن دول آسيا الوسطى المتاخمة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق التي يفصلها الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي .

ويعد الخليج العربي أهم منفذ بحري يربط إيران بالعالم ، إذ يتم عبره تصدير النفط الإيراني للخارج ، كونها تمتلك العديد من الحقول النفطية البحرية في قاع الخليج (جودة ، 1985 : 548) ، وتسعى للتحكم في عملية تصديره من خلال سيطرتها على مضيق هرمز الذي يربط إيران ببقية المحيطات في العالم (متي ، 1993 : 25) ، ويتم من خلاله مرور النفط الإيراني إلى جنوب إفريقيا (الريس ، 1973 : 310) .

ولمضيق هرمز أهمية كبيرة على المستوى العالمي إذ يمر خلاله (90%) من احتياجات اليابان من النفط، و(70 %) من استهلاك دول الأتحاد الأوروبي ، و(62 %) من موارد العالم النفطية ، و(22%) من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية (مهنا ، 2000 : 48).

وقد شكل وجود النفط في منطقة الخليج العربي تحولاً في سياسات القوى الكبرى حتى أضحت تلك المنطقة هدفاً حيوياً للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وتحظى بأولوية في خططهما الإستراتيجية (آل ثاني ، 2000 : 138) ، ومع تنامي دور إيران على مســرح الأحــداث كقوة إقليمية متنامية بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) (الأعظمي ، 1992 : 94) ، استطاع قادتها الدينيون من بلورة المفاهيم والقيم الدينية الشيعية التي يؤمنون بها ، على شكل مشروع تم بناؤه تجاه منطقة الخليج العربي ، بعد أن تهيأت لهم جملة من العوامل المتوفرة بهذه المنطقة يمكن إجمالها بالآتي (مكي ، 2012 : 351) :-

أ. قدرة إيران على الحركة في المنطقة العربية من خلال قوى محلية مؤيدة أو مرتبطة بالمؤسسات الإيرانية ، سواء بحكم الانتماء الطائفي أو الارتباط الأمني أو العلاقات السياسية مع دول عربية تأسست خلال الفترات السابقة ، وأبرزها العلاقة التي توصف بالإستراتيجية مع سوريا .

ب. وجود شرائح إجتماعية شيعية في العديد من دول المنطقة يتيح الفرصة لوجود إيراني يستخدم الشعارات الطائفية وذرائع الدفاع عن الطائفة في حالة غياب أي ارتباط آخر.

ج. البعد الديني لملف القضية الفلسطينية التي تمثل محوراً جوهرياً في الدعاية الإيرانية، وكذلك في المشروع الإيراني الذي توهم(بشرعية) التدخل الإيراني في المنطقة لمواجهة إسرائيل ، لا سيما مع فشل العرب في بناء سياسة مواجهة مع إسرائيل .

د. اختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران بسبب الانتكاسات العربية المستمرة منذ عام (1990) ، ومنها غزو الكويت وما تلاه من الحرب الدولية ضد العراق وصولاً إلى احتلاله عام (2003) ، وخلال كل هذه السنوات استفادت إيران ببراعة

من المشكلات العربية البنيوية سياسياً وفكرياً وأمنياً ، وتمكنت من استعادة التوازن الذي خسرته خلال الحرب مع العراق ، لتتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة بعد أن غاب العرب كقوة موحدة وانشغلوا بصراعات المحاور فيما بينهم ، فضلاً عن أن احتلال العراق الذي بدا ظاهرياً تهديداً إضافياً لإيران ، كان في واقع الأمر سبباً في تفوق إيران الإقليمي في المنطقة .

هـ.ظهور تيارات فكرية وسياسية تهاجم الفكرة القومية بعد احتلال العراق ، وتعلن موتها بسبب ما تراه من فشل من النظم الحاكمة التي تبنت الإيديولوجية القومية ،مما حقق لإيران فرصة مهمة لإقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني ، بل الزعامة الإيرانية ، بوصفها قيادة إسلامية وشرق أوسطية ، في ظل غياب الزعامة العربية التي تمتلك كاريزما تقنع المواطن العربي بالبقاء في محتوى العروبة الذي تعرض لهجوم شديد غير مسبوق منذ بواكير الفكرة القومية قبل أكثر من مائة عام.

ورغم التباين الذي حصل في أوساط الفكر السياسي في الدول العربية والعالم ، بعد نجاح الثورة الإيرانية بقيادة الخميني في الوصول إلى السلطة في إيران وإسقاط نظام الشاه محمد رضا بهلوي عام (1979) ، إلا أن الخميني استطاع أن يحظى باهتمام كبير لدى عدد من المهتمين والباحثين فيما أحدثه من صحوة في الفكر السياسي المعاصر ، بعد أن أطلق حركته وحررها من القيود التي كانت تكبلها ، وفتح لهذا الفكر آفاقاً واسعة نحو المستقبل الإسلامي في ظل الحكومة الإسلامية التي نادى بها (الآصفي، 1995 : 11) ، هذه الحكومة التي يسميها الخميني : " حكومة الشريعة ، لا أحد يحكم ، الشريعة تحكم ، الشريعة هي القانون الإلهي بين البشر وبين الدول الإسلامية " (شتا ، 1979 : 166) .

وتستمد الحكومة الإسلامية فكرتها من نظرية ولاية الفقيه التي صاغها اجتهاد الخميني وهي تلخص الموقف الشيعي وتختزله ، فولاية الفقيه : هي منصب إلهي أُنيط بالإمام كخليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما أن الإمام حيٌّ ، ولكنه غائب عن الأنظار ، ولم يفقد سلطته الإلهية بسبب غيبته ، فإن هذه السلطة تنتقل منه إلى نوابه ، لأن النائب يقوم مقام المنوب عنه في كل شيء (الموسوي ، 1989 : 96) .

لذلك فقد جرت العقائد والعبادات ضمن إطار المفهوم الديني التقليدي للشيعة القائم على نظرية الإمامة التي تشكل محور المذهب الشيعي ، الأكثر تأثيراً وحيوية في إيران ، إذ إن الاعتقاد السائد أن الخميني هو نائب الإمام خلال فترة غيبة الإمام الثاني عشر ، وحسب هذا المفهوم تترك كافة الوظائف الحكومية خلال هذه الفترة – الغيبة الكبرى – للفقهاء الذين هم على معرفة جيدة بالفقه الشيعي وفق ولاية الفقيه التي تستند على فكرة الفقيه العادل – الخميني ، وحتى بعد وفاة علي خامنئي – المسؤول عن توجيه المجتمع في كافة المجالات، فالنظام الذي يقوم بتوجيه الحياة الدينية يعمل على هذا المفهوم (أوناط ، 1996 : 22) .

ويمكن اختصار نظرية ولاية الفقيه لدى الشيعة الإمامية بالآتي : إن هذه الولاية تكون لازمة عندما لا يمكن للإمام المعصوم أن يمارس دوره الكامل في قيادة الأمة وهدايتها ورعايتها، بسبب بعض الموانع القاهرة، كما هو الحال بالنسبة للإمام المنتظر كونه الآن في الغيبة الكبرى ، لذلك لابدّ للأمة من قائد ورائد، يحكم مسيرتها، ويشرف على شؤونها، وعلى تطبيق أحكام القانون فيها، على أن تناط هذه المهمة بواحد فقط من أفراد الأمة نفسها، لا أكثر وذلك وفق الشروط الآتية (العاملي ، 2002) :-

1. أن يكون اختياره منسجماً مع الفطرة .

2. الأمة هي التي تختار الأعلم الذي لا بد أن تكون له أطروحة إلهية ، قد أنجزها خلال دراسته العلمية في الحوزة الدينية .
3. يفترض في الأعلم أن يعمل على تطبيق أطروحته على النحو الأفضل والأشمل، مراعياً واقع الأمة وظروفها.
4. أن يملك الحد الأعلى من القدرات والكفاءات التي تؤثر في المهمة التي يتصدى لها.
5. إن درجة العصمة (ملكة العدل والتقوى) هي من شروط الإمام (وإن لم تكن متوفرة في غير المعصوم عادة) ، تكون بمثابة الضمانة الطبيعية التي تكفل أن يكون كل ما يصدر عنه يقع مستقيماً ،ووفق مصلحة الأمة ، لأن إحساسه المتنامي بالمسؤولية الشرعية لا يبقي له مجالاً للتراخي أو التفريط في أداء المهمة الموكولة إليه.
6. إن هذه العناصر المتوفرة في الولي الفقيه هي التي تحفظ للأمة سلامة المسيرة، وتكاملها الطبيعي في ظل التربية الإلهية.
7. إن الأحق بالأمر هو الأعلم بأحكام الله تعالى، وهو الأعرف بزمانه، والأجدر بتحقيق الأهداف الإلهية.
8. يناط تطبيق أحكام الإسلام، وتنفيذ تعاليمه على صعيد الحكم، بالولي الفقيه .
9. إن وجود تلك الصفات بدرجات متفاوتة في عدة أشخاص، يوجب مراعاة مصلحة الأمة، لذا تكون الولاية لمن يكون الأقدر منهم على إدارة شؤونها، وحفظ مصالحها .

وتقوم نظرية ولاية الفقيه كغيرها من النظريات السياسية على جملة من المبادىء العامة ، وفي إطار هذه المبادىء تتبلور رؤية اجتماعية– سياسية معينة، وتؤدي إلى تبني فكرة محددة، وإن عدم التسليم بمبدأ من هذه المبادىء أو رفضه يؤدي إلى رفض النظرية برمتها ، باعتبار أن هذه المبادىء هي الإطار النظري العام لنشأة النظرية ، ومن أبرز هذه المبادىء الآتي :–

أولا: وحدة الأمر الديني والسياسي

تعتمد نظرية ولاية الفقيه على مبدأ الجمع بين ما هو ديني وما هو دنيوي ، ورفض الفصل بينهما ، ولا تؤمن النظرية بالأفكار العلمانية وتعتبرها دنيوية ، فنظرية ولاية الفقيه تستند إلى اعتبارات دينية ومجالها الأمور الدنيوية ، والذي يعد أن الأمر الدنيوي له أسسه المختلفة عن الأمر الديني لأي اعتبار كان لا يستطيع أن يتبنى نظرية ولاية الفقيه ، لذلك لا بد من الإذعان المسبق بمبدأ الوحدة والإندماج بين ما هو ديني وما هو دنيوي (مصطفوي ، 2002 : 198) .

ثانياً: شمولية الإسلام

تولي نظرية ولاية الفقيه أهمية كبيرة لمبدأ الشمولية القائل بأن الإسلام يحتوي على جميع الحاجات البشرية التشريعية والتنفيذية ، من خلال مبادئه العامة وأحكامه التفصيلية وعملية الاستنباط الفقهي، وفي هذا الصدد كان للخميني وقفات عديدة بهذا الشأن فهو يقول أن الذي يتصور وجود نقص في أحكام الإسلام المتعلقة بالقضاء، وأن لا حكومة في التشريع الإسلامي، ولا مؤسسات حكومية ، وبأن افتراض وجود أحكام شرعية مهمة تفتقر إلى ما يضمن لها التنفيذ، وبأن الإسلام مشرع لا غير هي وساوس لا أساس لها، كون أحكام الشرع تحتوي قوانين متنوعة لنظام اجتماعي متكامل ، وبموجب هذا النظام تسد حاجات الإنسان سواء في علاقاته مع جيرانه أو في الاسرة والعشيرة والوطن ، وفي جميع جوانب الحياة العائلية الزوجية ، وانتهاء بالتشريعات التي تخص الحرب والسلم والعلاقات الدولية، والقوانين الجزائية، والحقوق التجارية والصناعية والزراعية (الخميني، د. ت : 27-28) .

ثالثا : الترابط الداخلي بين أجزاء الإسلام

تعتقد النظرية بالترابط الداخلي الوثيق بين كليات وجزئيات العقيدة والشريعة في الإسلام على المستوى العملي والتفاعلي ، بحيث يؤثر أي حذف أو تجاهل لمبدأ من المبادىء أو حكم من أحكامه في التماسك والهيكلية العامة للإسلام (شمس الدين ، 1994 : 25) .

رابعاً: أهداف الإسلام ومقاصد الشريعة

بنى الخميني نظريته وفقاً لهذا المبدأ الذي يرى بأن الإسلام نزل من السماء إلى أهل الأرض لتأمين أهداف محددة وواضحة ، منها إقامة القسط والعدل في الأرض ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإحقاق الحق وإزهاق الباطل ، والمقابلة مع الفساد والظلم بأشكاله المختلفة ، وتلك الأهداف لا تحقق إلا من خلال إقامة نظام يؤمن بها ويسعى نحو تحقيقها ، وبهذا يصبح الحكم في الإسلام ليس غاية في نفسه وإنما هو وسيلة لتحقيق غايات ومقاصد سامية (مصطفوي ، 2002 : 202) .

ويتعرض الخميني لهذا الموضوع من خلال تركيزه على تخليد أحكام الشرع عملياً ومنع الظلم والإعتداء على حقوق الضعفاء من الخلق، ومنع الفساد في الإرض ، من أجل تطبيق أحكام الشرع بشكل عادل ، ومحاربة البدع والضلالات ، ومنع نفوذ وتدخل الأعداء في شؤون المسلمين ، وكل ذلك يتطلب تشكيل الحكومة الإسلاميـــة (الخمينـــي ، د .ت : 39).

خامساً : مبدأ الإجتهاد

يعد الاجتهاد أحد مرتكزات نظرية ولاية الفقيه التي تؤكد مشروعيته وتطبيقه ، وأن نكران هذا المبدأ هو تخل عن النظرية ، لأن إقامة النظام الإسلامي السياسي أو الاقتصادي أو

الاجتماعي أو التربوي وغيرها يتوقف على الأحكام والمفاهيم التي تعكس لاجتهاد معين ، وأن هذه الأحكام التي يتوقف عليها تكوين النظام الإسلامي جاءت نتيجة اجتهاداً خاصاً في فهم النصوص ، وما دامت هي كذلك فليس بالضرورة أن تكون هي الصورة الواقعية ، لأن الخطأ في الاجتهاد يبقى وارداً ، ولأجل ذلك ترى نظرية ولاية الفقيه إمكانية تقديم المفكرين الإسلاميين صوراً مختلفة للنظام الإسلامي في حقوله المختلفة (الصدر ، 1991 : 381) .

وقد واجهت نظرية ولاية الفقيه التي أرسى الخميني دعائمها ، نقداً كبيراً في الأوساط الشيعية نفسها قبل أن ينتقدها مفكرو الإسلام وفقهائه وخاصة الحداثيون ، وقد كان للشيخ محمد جواد مغنية وهو فقيه عربي لبناني شيعي إمامي وقفة جريئة بهذا الاتجاه عندما رد وبشكل هادىء عبر كتابه " الخميني والدولة الإسلامية " على تلك النظرية ، فقد عدها ولاية جزئية ومحددة ، ونظر إلى أن أية دولة أحسنت العمل فهي مسلمة حتى لو كان رجالها من غير الفقهاء ، وإن ساءت ما هي من الإسلام في شيء حتى لو تخرّج أعضاؤها من النجف أو الأزهر (مغنية ، 1979 :60) .

ويأخذ راشد الغنوشي وهو رجل دين وسياسة عربي مسلم من تونس ، على الخميني قوله: " **وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل** " فيعلق الغنوشي " **كنت أحسب ذلك زلة عالم ستتدارك في الطبعات القادمة للكتاب ، وما بلغني ذلك** " (الغنوشي ، 1993 : 144) .

لهذا برزت آراء في إيران لا تكتفي بالحديث عن تعيين المرجع الأعلى داخل إيران فقط ، بل ترى أن الساحة خارج إيران تعاني من فراغ في المراجع الدينية ، إذ دعت تلك الآراء إلى دمج منصب المرجع الديني في منصب ولاية الفقيه ، وهذه الدعوة ترتكز على اعتبارات

سياسية وظرفية ومفاهيمية تخص تجربة الدولة الإسلامية في إيران ، وتتعلق بطريقة فهمها لمسألة الوحدة و الثورة وعلاقة الدين بالسياسة ، والسياسات الخارجية وقضايا الحرية والتعدد في المجتمعات الإسلامية (كوثراني ، 2012 : 52) .

وتأسيساً على ما سبق فإن هذا هو جوهر المشروع الإسلامي الإيراني الذي تسعى لتنفيذه في العالم الإسلامي ، انطلاقاً من جوارها الجغرافي في منطقة الخليج العربي ، بحيث أعطى لها مشروعها حقوق وغايات غير قائمة إلا في مخيلة القابض على السلطة فيها ، فعمدت لرسم الخطط ووضع الأسس المغايرة لتوجهات دول المنطقة ، متجاهلة بذلك المدلولات التي لا تلتقي مع تطلعاتها الفكرية تجاه هذه المنطقة الحيوية ، فإذا كانت الغاية هي تحقيق الوحدة الإسلامية في العالم الإسلامي فقد بات من المؤكد أن الصيغ والمعاني التي تتطرحها نظرية ولاية الفقيه هي الصيغة غير الواقعية وغير الملائمة لتحقيق غاية الوحدة الإسلامية ، وذلك لما لها من حسابات إقليمية وقومية تتعلق بالمشروع الإيراني ، وفي هذه الحالة تُغَلِفْ هذه الحسابات الخلفيات الجيوسياسية والجيواقتصادية فتظهر الأزمات بلباس القومية والمذهبية ، أما إذا كانت غاية الوحدة الإسلامية بصيغة التعاون والتضامن ، فإن أشكالها تمر عبر التنسيق بين السياسات الإقليمية والاقتصادية والثقافية والعلمية والدينية التي يمكن أن تترجم من خلال الإطار الأنسب المعبر عنه في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي يمكن تطويرها لتكون جامعة للدول الإسلامية ، أو عبر مجتمعات مدنية لا حكومية تلتقي بشكل مؤسسات وجمعيات وأحزاب وجامعات ومراكز دراسات لتخلق تيارات أفكار وآراء عامة وتصبح مراكز ضغط وتوجيه ، وضمن مبادرات المجتمع المدني في كل من إيران والدول الخليجية ، لا عبر ما يسمى بمبدأ تصدير الثورة .

المبحث الثاني

التوجهات الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

ظلت العلاقات التي تربط إيران بالدول العربية في منطقة الخليج محكومة بتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، أكثر من رغبة أهل الخليج أنفسهم ، ولن يحول دون نجاح خطط الولايات المتحدة في إقامة الشرق الأوسط الكبير الذي تريده نطاقاً استراتيجياً وأمنياً يقوم على سلسلة من الأحلاف كالتي سادت أثناء الحرب الباردة ، فإعادة بناء جسور الثقة بين إيران والدول العربية في الخليج هو خطر يهدد الولايات المتحدة ، لأن نكران حقيقة أن إيران تشكل حجر الزاوية الثابت في معادلة الأمن الخليجي يعد جهلاً بأوضاع المنطقة .

وعليه؛ فقد بذلت إيران جهوداً ضخمة لإعادة بناء قواتها المسلحة مستفيدة من تجاربها السابقة، إذ حصلت التحولات الجذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني في الفترة التي تلت الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988) التي دفعتها للبدء بإعادة النشاط النووي مستغلة علاقاتها بالصين وروسيا (حوات ، 2004 : 224)، كما ركزت إيران ومن خلال مراقبتها الدقيقة لما كان يجري في مسرح العمليات المجاور أثناء حرب الخليج الثانية عـــام (1991) ، على ضرورة بناء القوات الجوية والقوات الصاروخية متوسطة وبعيدة المدى (الدسوقي ، 1991 : 94). ثم فرضت أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) في الولايات المتحدة تحديات عدة للأمن القومي الإيراني، مما دفعها للتفكير الجدي بأداء دور جديد في قضية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج ، وهذ ما تتناوله الدراسة من خلال المطلبين الآتيين :–

المطلب الأول : الدور الإيراني وتأثيره في الأمن القومي الخليجي.

المطلب الثاني : التصورات الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي .

المطلب الأول

الدور الإيراني وتأثيره في الأمن القومي الخليجي

يتطلب فهم حقيقة الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي وتأثير هذا الدور في الأمن القومي الخليجي ، الوقوف عند توجهات إيران الإستراتيجية وتقديرها الطبيعي لمحددات أمنها القومي ، كونه يعكس أسلوب حماية كيان الدولة من التهديدات التي تتعرض لها سواء في الداخل أوالخارج ، ولم تختلف التوجهات الإيرانية خلال فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي في جوهرها الأمني عن توجهات النظام في فترة الثورة الإيرانية بعد عام (1979) ، خاصة في المسائل التي تحمل إجماعاً وطنياً وتشمل ما يأتي (فتحي ، 1997 : 104) : -

1. ضرورة فرض الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج العربي أو ما تطلق عليه إيران الخليج الفارسي لتهيئة الظروف الأنسب لفرض مصالحها الحيوية ، ولو كانت قد لعبت هذا الدور برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الشاه ، فأنها تلعبه الآن انعكاساً لاستمرار ذات الدور والارتباط به .

2. ضرورة الحفاظ على تدفق النفط الإيراني وتوفير أقصى قدر من حرية الحركة في تداوله بالقدر والقيمة المطلوبة ، وبما يقلل من فرص القيود والتحديات التي تواجه ذلك .

3. الحفاظ على الزعامة الإيرانية للعقيدة الشيعية والسعي لفرض مبادئها وأسسها على باقي دول الجوار الجغرافي كلما أمكن ذلك ، لضمان الزعامة الدينية للحكم الإيراني .

4. مواجهة النفوذ والوجود العسكري الأجنبي خاصة الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وضرورة أن يترك أمن الخليج للدول المتواجدة به أساساً بالاستناد إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة والتعاون الشامل فيما بينها وتضم إيران والسعودية والعراق والإمارات العربية وسلطنة عمان والبحرين وقطر .

5. مشاكل الحدود مع العراق المستمرة منذ عام (1975) ، إذ إن عملية ترسيم الحدود الطويلة بين إيران والعراق لم تتم بعد ، يضاف إلى ذلك قضية أسرى الحرب، وتتهم إيران العراق باحتجاز خمسة عشر ألف أسير إيراني ، وهو ما ينفيه العراق ، بينما يتهم العراق إيران باستمرار احتجاز عشرين ألف أسير عراقي ، هذا بخلاف قضية الطائرات العراقية التي توجهت إلى إيران منذ الأيام الأولى لحرب الخليج الثانية عام (1991) ، وأخيراً قيام كل من البلدين بدعم جماعات المعارضة المعادية لحكومة البلد الآخر وإيوائها .

6. مناهضة إيران لأية اتفاقيات أو معاهدات سلام بين العرب وإسرائيل إذ يؤكد التوجه الإيراني الإقليمي رفضه لأي تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي .

لذلك ظلت قضية تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي ، أحد أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل إدراك هذه الدول للفجوة الجيوبوليتيكية مع كل من إيران والعراق، الأمر الذي دفع دول المجلس إلى إيلاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياستها الدفاعية ، وهو ما عكسته الاتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين الدول الغربية الكبرى ، التي جرى توقيعها عام (1991) ويتم تجديدها كل عشرة أعوام .

وبعد تفشي أسرار النوايا الإيرانية في مشروعها النووي ، وظهور صور مفاعل (نطنز) النووي ، أضيف عامل آخر إلى التوتر بين العرب وإيران ، وخاصة لدى دول الخليـــج العربي ، فبعد أن كانت هذه الدول قلقة ازاء القوة الإيرانية التي تستخدم لإيجاد نفوذ لها في بلاد عربية ، سيمنح هذا العامل إيران قوة جديدة للعب دور مباشر في قضية الأمن في المنطقة ، وقد تأسست على ضوء ذلك هواجس القلق العربي تجاه إيران وبرنامجها النووي بسبب عدم الثقة بين الطرفين ، ومما عزز هذا القلق أن مصالح النظام العربي تعرضت لهزة قوية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق بعد أن استطاعت إيران أن توظفه بطريقة حولت العراق فيها من تحدٍ وعدو سابق إلى منطقة نفوذ أزعجت الولايات المتحدة والعرب في آن واحد (الزويري ، 2012 : 69) .

وقد أحدث الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، وما ترتب عليه من تداعيات، بوادر الشك لدى دول مجلس التعاون الخليجي في مدى قدرة الولايات المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج ، وذلك جراء تنامي دور إيران الإقليمي الذي ارتكز على معطيات جغرافية وأيديولوجية ومصلحية ، مما سمح بتعاظم هذا الدور قبول الولايات المتحدة ، وللمرة الأولى ، إجراء محادثات مباشرة مع إيران بشأن العراق ، فضلاً عن نجاح إيران في عقد تحالفات إقليمية ، سواء مع دول إقليم الشرق الأوسط أو مع بعض القوى الفاعلة من غير الدول ، بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية ، بالإضافة لما تتمتع به إيران من نفوذ في أوساط الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهو النفوذ الذي رتب نتائج عديدة ليس أقلها عرقلة السياسة الأمريكية بشأن السعي إلى تغيير النظام الإيراني (كشك ، 2012 : 18) .

ثم جاءت مرحلة تعزيز النفوذ الإيراني في العراق ، لتنشىء حالة جديدة في ميزان القوى الإقليمي الذي اختل كثيراً نتيجة خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي ، هذه المعادلة التي كانت قائمة بفعل التنافس التاريخي بين إيران والعراق ، مع دور مواز للعربية السعودية ، تدعمه دول مجلس التعاون الخليجي ، وهذا النفوذ الإيراني في العراق من شأنه أن يحول العراق إلى قوة مضافة إلى تلك التي تتمتع بها إيران ، مما دعم المشروع الإيراني في المنطقة في نهاية الأمر (إدريس ، 2007 : 46) .

وبدأ الدور الإيراني في منطقة الخليج يزداد قوة وثباتاً بعد أن أصبح مشروعاً ينهض على فرضية مؤداها أن توازن الرعب في الخليج بفعل الحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي يمثل عامل ضغط تجاه الولايات المتحدة لقبول إيران كشريك إقليمي ، مما يسمح لإيران بتقاسم المصالح والنفوذ في هذه المنطقة المهمة من العالم ، وبهذا يكون المشروع الإيراني قد تجاوز حالة استهداف المصالح الأمريكية في الخليج ليصل إلى استهداف نسق هذه المصالح من أجل الدخول معها في حالة تقاسم (اللباد ، 2008 : 36) .

ويظهر جلياً دور العلاقات التي تجمع إيران مع الدول العربية الخليجية ومدى تأثير هذه العلاقات في قضية أمن الخليج ، إذ تفاوتت علاقة إيران بدول الخليج ولم تعرف مساراً واحداً ، ففي حين كانت العلاقة بقطر وعُمان جيدة ومستقرة طوال سنوات عديدة تعود إلى قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عام (1979) ، فيما كانت علاقات الإيرانية – الكويتية طبيعية ، ولم تشهد توتراً ، وإنما تعاونا في عدة محالات ، أما ما يتعلق بالبحرين فقد كان لبعض التصريحات الإيرانية بضم البحرين تثير القلق والتوتر في العلاقات بينهما في فترات معينة ، ثم تعود إلى طبيعتها في أوقات أخرى ، لكن الخلافات الأبرز كانت مع السعودية والإمارات العربية المتحدة ، إذ لم تستقر علاقة المملكة العربية السعودية بإيران منذ

انتصار الثورة الإيرانية ، وقد هيأت واستقرت نسبياً في مراحل معينة قبل أن تتحول إلى التوتر والقطيعة ، لكن لا يزال الخلاف والتباين قائماً بين البلدين بشأن الأدوار ومواقع النفوذ لكل منهما ، أما بشأن الملفات الساخنة في المنطقة كتلك التي تتعلق بالوضع في لبنان وفلسطين والعراق واليمن ، فلو جاز اختصار حالة الأمن في الخليج لأمكن القول إن إيران تريده أمناً خليجياً مشتركاً يعترف بدورها فيه ، أما دول الخليج فتريده أمناً تضمنه الولايات المتحدة وتحميه خوفاً من إيران (عتريسي ، 2012 : 110) .

لهذا شعرت إيران في أوقات معينة من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الغربية الحديثة ، فضلاً عن أن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة قللت من إمكانية قيام إيران بتوجيه ضغوط سياسية أو عسكرية على هذه الدول (الراوي ، 2006 : 85) .

وبوجه عام ، فقد ازداد زخم التوجهات الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص سواء بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام (2002) ، أو مع تصاعد الأزمة الأمريكية – العراقية ، التي انتهت باحتلال العراق عام (2003) ، إذ حرصت إيران على تطوير وتكثيف التنسيق مع دول المنطقة ، فجاء التوافق في المواقف بين هذه الدول أثناء المؤتمرات الإقليمية الدائرة حول العراق ، لدرجة تشكل معها محوراً جديداً يضم إيران وتركيا وسوريا ، تمحور حول قضية الأكراد ، كونها إحدى القضايا الحساسة للوجود الأمريكي في العراق ، فيما سعت إيران للاستقواء بالمحيط العربي والإسلامي في سبيل مواجهة التحديات التي تواجهها في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد (دسوقي ، 2009 : 104) .

ثم انطلقت سياسة إيران في الخليج من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية ، وهي تولي موضوع الأمن في الخليج جل عنايتها في مواجهة التهديدات أو التدخلات من خارج الإقليم ، لكنها انتهجت سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج ؛ فإيران تتفادى المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة ، وتسعى لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي والعديد من الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب وتونس والسودان ، وقد سار الخطاب السياسي الإيراني بصورة عامة في معارضة سياسة الولايات المتحدة في الخليج ، إلا أنها في الممارسة السياسية تبنت مجموعة من الخطوات التي تعبر عن حركية في المواقف توازن بين إحساسها بمخاطر المجابهة مع النظام الدولي وعدم الإذعان الكلي لهذه السياسات (مصالحة ، 1997 : 61) .

وتأسيساً على ما سبق ؛ فإن إيران لم تركن إلى الممارسات السياسية في مواجهة الأخطار المحدقة بها ، فقد عمدت إلى بناء قوة عسكرية لا يستهان بها تستطيع من خلالها إلحاق خسائر جسيمة بالقوات التي تفكر بالتعرض لها في محيطها الإقليمي ضمن منطقة الخليج ، إذ تمتلك نظاماً متطوراً للدفاع الصاروخي قوامه الأساسي شبكة صواريخ أرض جو تنتشر على حدود إيران بمديات مختلفة ، كما تمتلك صاروخ (شهاب 3)، ولا ترتبط إمكانات الرد الإيراني بقدراتها الصاروخية فقط ، بل ترتبط بتنوع الجغرافيا التي تتمركز فيها القوات المضادة وتحديداً الأمريكية في جوار إيران الإقليمي .ومع كل ذلك ونتيجة للتوجهات الإيرانية في منطقة الخليج العربي فقد برزت ملفات وقضايا خلاف عديدة لعل من أهمها قضية إقليم عربستان ، وتحالف دول الخليج مع الولايات المتحدة ، والتدخل الإيراني في العراق ، وقضية أمن الخليج الذي يتناوله المطلب التالي .

المطلب الثاني

التصورات الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي

يختلف مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي عن نظرية الأمن القومي لدول الخليج العربي في بعض الجوانب البنيوية ؛ فالأمن الإقليمي يشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست بالاضافة إلى كل من العراق واليمن وإيران ، فيما ينحصر الأمن القومي لدول الخليج العربي في البلدان الستة التي يتشكل منها مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وهو بمثابة تحديد للإستراتيجية الشاملة لهذه الدول الساعية لتحقيق أهدافها القومية وحماية حدودها الدولية وثرواتها ضد التهديدات المحتملة خارجياً وداخلياً مع توفير الأمن لمواطنيها ، كما أن مفهوم أمن الخليج ليس جديداً فقد ظهر منذ عام (1971) ، إذ جرى طرح عدة مبادرات لحالة الأمن في هذه المنطقة بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس حيث قامت بتشجيع إقامة اتحاد الإمارات العربية ، ومحاولة إقامة منظمة للدفاع المشترك بين إيران والكويت والسعودية ، والعمل على حل مشاكل الحدود والتقريب بين إيران والسعودية على أساس أنهما الركيزتان الأساسيتان لتأمين المنطقة (فودة ، 1991 : 133) .

لقد كانت منطقة الخليج العربي ، وما تزال إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وتستحوذ على اهتمام كثير من الأطراف الدولية والإقليمية ، ذلك أنها أحد مفاصل الأمن القومي العربي ، وقد أضحى إيجاد نظام أمني لهذه المنطقة هدفاً للأطراف التي يتكون منها النظام الإقليمي الخليجي ، مع الأخذ بالاعتبار الواقع الجديد الذي رتبه الاحتلال الأمريكي للعراق ، إذ أدى إلى تكريس الاختراق الخارجي للأمن الإقليمي الخليجي ، بعد أن تم تجديد الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة ، التي شهدت

بموجبها قضية أمن الخليج تغيراً تمثل في سحب القوات الأمريكية من البلدان الخليجية الكبرى كالسعودية ، وإعادة تركيزها في الدول الخليجية الأصغر مساحة وكثافة سكانية ، فضلاً عن سحب قواتها التي كانت رابضة في العراق منذ عام (2003) من خلال الاتفاقية الأمنية التي تم توقيعها بين العراق والولايات المتحدة عام (2008) ، التي لا تمنح الأخيرة حق الوجود في العراق بعد عام (2011) ، مع حدوث تطور هام بدأه حلف الناتو في حواره مع أربعة بلدان خليجية هي : الكويت والبحرين وقطر والإمارات ، في ما عرف بمبادرة (إستانبول) للتعاون الموسع مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كشك ، 2012 : 30) .

وتمثل منطقة الخليج العربي بالنسبة لإيران دائرة نفوذ ، إذ تأثرت سياسة الدفاع الإيرانية بشكل ملحوظ بالمتغيرات التي حدثت على الساحة الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) ، تلك التي أدت إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، إذ عمل هذا الوجود على تفعيل سياسة العزل الأمريكية ضد إيران ، الأمر الذي استوجب إدخال تغييرات متماثلة على سياسة الدفاع الإيرانية ، سعت إيران من خلالها إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية ، والادعاء بوجود حقوق تاريخية لها في مياه الخليج العربي (دسوقي ، 2009 : 106) .

الأمر الذي دفع إيران إلى بلورة رؤية جديدة عن أهمية الخليج العربي تقوم على عدد من الوسائل التي شرعت إيران باستخدامها من أجل السيطرة على الأمن في الخليج ، إذ قامت ببناء قوة عسكرية بحرية اعتقدت أنها الأقوى في المنطقة ، بعد أدت عملية حماية ناقلات النفط الكويتية عامي (1987–1988) التي سميت بعملية (النوايا الحميدة) ، ورفع الأعلام الأمريكية على تلك الناقلات ، انطباعاً لدى إيران بأن التصور القائل أن القوة البحرية

الإيرانية هي الأقوى في الخليج العربي لم يكن سوى حلم ترسخ لمـــدة طويلـــة فـــي عقـــول الإيرانيين ، فـــقد هيمن الأمريكيون علـــى ما كان يعـــده الإيرانيون منطقـــة نفـــوذ خلفية ، (Davis,1993: 21) ، وأن لديها الإمكانيات والقدرات التي تؤهلها لتحريم المرور أو عرقلة حركة الشحن عبر مضيق هرمز ، الذي يعبر من خلاله (20%) من نفط العالم فـــي الوقـــت الذي ترى ذلك يخدم مصالحها القومية العليا (الراوي ، 2006 : 75) .

ومن أجل هذا قام المنظور الإيراني لأمن الخليج على فكرة عدم السماح للأوضـــاع الأمنية في المنطقة بتهديد الأمن الوطني الإيراني، بما يعني أن تكون هذه الأوضاع مواتيـــة لممارسة الدور والنفوذ الإيراني باعتباره أكبر قوة إقليمية في المنطقة، وفـــق الإســـتراتيجية الإيرانية التي تتلخص في السعي للهيمنة، إذ اتخذت هذه الإستراتيجية فـــي التنفيـــذ العملـــي مظهرين أساسيين هما: استغلال الأوضاع في العراق والنفوذ الإيراني هناك كمدخل لهيمنـــة إيرانية أوسع وأكبر في المنطقة، ومن جانب آخر، الإلحاح المستمر على فكرة إنشاء منظمة إقليمية للأمن في الخليج تكون إيران والعراق طرفين فيها مع دول مجلـــس التعـــاون لـــدول الخليج العربية، والتصور الإيراني هنا يقوم في جوهره على أساس أن إيران ســـتكون لهـــا الكلمة الأولى في مثل هذه المنظمـــة (عبد الرحمن ، 2007).

ووفقاً لهذا المنظور فإن إيران ترى أن التواجد العسكري الغربي في المنطقة يمثل التهديد الرئيسي لأمن الخليج ، وقد سبق لشاه إيران محمد رضا بهلوي أن فرض نفسه كبديل عن الوجود الأجنبي ، ثم سقط ، وجاء نظام الجمهورية الإسلامية الذي يرى أن أمن المنطقة يجب أن يكون من مسؤولية دولها ، فضلاً عن ضرورة تشجيع التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة بالطرق المشابهة لنموذج الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي فإن إيران ترفض الاتفاقيات

الأمنية الثنائية التي عقدت بين دول المنطقة مع عدد من الدول الغربية ، فضلاً عن رفضها الترتيبات التي حاولت بعض الدول الخليجية إجراءها مع دول عربية من خارج منطقة الخليج ومنها مصر وسوريا ، فقد عملت إيران جاهدة منذ مطلع القرن العشرين على إبعاد معيار العروبة من استراتيجيات الأمن الخليجي ، ذلك أن هذا المفهوم الإيراني يربط أمن الخليج بأمن دول وسط آسيا ، فإيران تعد نفسها المركز الرابط بين طرفي الأمن في الخليج العربي ودول وسط آسيا (الغربللي ، 1999 : 15) .

كما مثلت فكرة البرنامج النووي الإيراني إحدى الوسائل المهمة التـــي تقــوم عليهــا الرؤية الإيرانية للسيطرة على الأمن في الخليج ، فجاء الإفصاح عن القدرات النووية الإيرانية من أجل دفع دول الخليج العربي للتفكير الجدي بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل تطــوراً خطيراً في ميزان القوى بالمنطقة ، كونه يشكل انتقالة مرعبة في السياسة الإقليمية الخليجيــة خاصة بعد أن أثارت تقارير المعلومات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكيــة والوكالــة الدولية للطاقة الذرية تثير المخاوف والشكوك الكبيرة حول حقيقــة النوايــا الإيرانيــة لهــذا البرنامج ، وبأنها تقوم بذلك لأغراض عسكرية تتعلق بامتلاك السلاح النووي ، الأمر الــذي يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك هذا السلاح من قبل أطراف أخرى ، ممــا يعــرض المنطقة إلى أخطار كبيــرة (باديب ، 2005 : 27) .

ويأتي تمسك إيران بالخيار النووي كجزء من سياسة خارجية تتعاطى مع عناصر جديدة ومختلفة على مستوى الواقع الإقليمي لإيران ، بالإضافة إلى الواقع الدولي ، بعبارة أخرى ، فإن مطلع القرن الواحد والعشرين شهد تحولات في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وأرض منطقة الخليج بشكل خاص ، ففرضت أمر إعادة تقييم لكل من الأدوات والموارد

والسياسات لدول المنطقة بأكملها ، فقد قامت الولايات المتحدة باستغلال أحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001) لفرض سيطرتها وانفرادها بموقع القوة العظمى الوحيدة ، وكان أولى تداعيات هذا النفوذ الحملة الأمريكية العسكرية على إيران من خلال الوجود العسكري على الحدود الشرقية لإيران في أفغانستان ، والحدود الغربية في العراق ، هذا الوجود الذي شكل بطبيعته تهديداً مباشراً للأمن القومي الإيراني ، عبر إنذارات أطلقتها دوائر أمريكية عديدة بتوجيه ضربة عسكرية ضمن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تؤمن بالضربات الاستباقية لتخطي خطر أو أي تهديدات محتملة للمصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية والغربية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية (حمادة،2001) .

وهكذا أصبح البرنامج النووي الإيراني أبرز العقبات التي تعترض قضية الأمن في منطقة الخليج العربي ، جراء المخاوف من أن يتحول إلى برنامج عسكري يجعل من إيران أهم قوة في منطقة الخليج أو حتى في الشرق الأوسط ، فضلاً عن التداعيات البيئية لهذا البرنامج ، لذا وجدت هذه الدول نفسها في حيرة استراتيجية تتجسد في كيفية التعامل مع إيران وبرنامجها النووي من جهة ، ومع الاستراتيجية الأمريكية تجاه هذا البرنامج من جهة أخرى ، سواء من خلال فرض العقوبات ، أو التهديد الأمريكي بضرب إيران عسكرياً ، لكن هذا الخيار قد يعرض أمن دول الخليج واستقرارها للخطر (عتريسي ، 2012 : 111) .

ويبدو من خلال كل ما تقدم أن السمة الغالبـة التي تواجهها منظومـة الأمن القومي الإيراني تتمثل في قلقها من محيطها الإقليمـي ، وتحديداً بعض دول الجوار ، إذ تحيط خمس عشرة دولة بإيران من كل الجهات ، ولا يجمـع بينها نظام أمنـي إقليمـي متسق وواضح ، مما يزيد من ملامح القلق أو الخطر ويظهره بشكل واضح ، وهذه المسألة لم

تعد بالنسبة للإيرانيين مجرد حسابات نظرية يتم علــى أساسها رسم مشهــد إجمالــي لمصادر التهديد ، فالوقائع والتحولات التي جرت خلال العقد المنصرم والعقد الحالي ، كشفت عن أن المجال الجيوبوليتكي والأمني لإيران مثقل بعوامل التوتر والأزمات والحروب المفتوحة (حيدر ، 2003 : 1) .

لكن الشهية الإيرانية لم تكتف بجوارها الجغرافي حسب بل تفتحت لما هو أكبر وأبعد من المشروع الذي رسمته في المراحل الأولى من قيام الثورة ، فقد منحها ضعف المفصل العربي ورخاوته ، قوة مضافة فبدأت بوضع خطط جديدة لتصل إلى ما هو أبعد من مجرد خلق جسور في المنطقة العربية ، فبنت إيران لنفسها وجوداً معنوياً شعبياً في المنطقة ، وتمددت لتصل إلى أقصى حدود المغرب العربي ، بعد أن قدمت نفسها على أنها المدافع (الوحيد) عن فلسطين مقابل التخاذل العربي ، وبدأ منذ أواسط العقد التاسع من القرن العشرين إعلان أنباء تكشف عن قوى محلية مؤيدة ومرتبطة بإيران داخل دول عربية ، سواء كان الأمر عبارة عن حالات تشيّع أو تنظيمات مسلحة ، من أمثلتها اعتقال مجموعة في البحرين عــام (1996) ، فــي الأردن تم الكشف عــام (2003) عن خلية كانت تخطط لضرب أهداف في البلاد معظم أعضائها أردنيون كانوا في إيران ، واتهام السلطات المصرية في ربيع (2009) إيران بتقديم دعم لعناصر تنظيم يهدف لنشر الفكر الشيعي ، زار زعيمه المصري إيران عدة مرات وتلقى منها دعماً مالياً والتقى رجال دين إيرانيين ، وبثت قناة العربية الفضائية المموّلة من السعودية في عام (2009) اعترافات من قالت أنه القائد الميداني لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية كشف خلالها عن علاقة الاستخبارات الإيرانية بكل من جماعة الحوثي في اليمن ، وتنظيم القاعدة للقيام بعمليات داخل السعودية ، وكذلك إعلان الرئيس اليمني في مقابلة

مـــع قنـــاة الجزيـــرة عـــام (2009) عن علاقة أطراف إيرانية بتمرد الحوثيين في بـــلاده (مكي ، 2012 : 364) . وهذا ما ستتناوله الدراسة في الفصل التالي .

وخلاصة القول إن إيران تعتبر قضية الأمن الإقليمي الخليجي مشروعها الإقليمي الذي يتطلب منها أداء دور مؤثر في ظل إخفاق دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الوحدة الاقتصادية والعسكرية التي سعت إليها منذ تأسيس المجلس قبل أكثر من عقدين ، فضلا عن أن المجلس لم ينشىء نظاماً إقليمياً لحل مشكلة الأمن التي تعود أسبابها إلى أمور عدة ، منها : عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها ، الأمر الذي تحول إلى سباق في التسلح بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من إيران والعراق ، وبالاضافة إلى السعي لتقوية العنصر البشري ووحدة القيادة العسكرية ، والعقيدة العسكرية ، والخبرة القتالية ، وكلها رفدتها الإمكانات المادية لدول المجلس ، وهذه العوامل كلها مجتمعة ساهمت بتحويل رؤية إيران تجاه الأمن الإقليمي الخليجي إلى مشروع إقليمي ، رغم أنه ليس استعمارياً لكنه يجعل من تسمية الخليج العربي تتحول إلى الخليج الفارسي لإعادة ترتيب أمن المنطقة واستقرارها بما يؤهل الجمهورية الإسلامية إلى لعب دور أكبر في مصير المنطقة ، من خلال إعادة طرح نفسها كقوة إقليمية مهيمنة ومعترف بها من قبل القوى الدولية .

الفصل الثالث

العقيدة الفكرية للحركة الحوثية في اليمن

المبحث الأول : العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن .

المطلب الأول : جذور العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن.

المطلب الثاني : أهداف العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن .

المبحث الثاني : العقيدة السياسية للحركة الحوثية في اليمن .

المطلب الأول : الأهداف الإستراتيجية للحركة الحوثية في اليمن .

المطلب الثاني : النشاطات السياسية للحركة الحوثية في اليمن .

الفصل الثالث

العقيدة الفكرية للحركة الحوثية في اليمن

تضاربت التحليلات عن حقيقة الحركة الحوثية التي أصبح لها دور مؤثر في تــاريخ اليمن المعاصر، بعد أن تصدت لنظام حكم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي حكم للفترة (1978– 2012)، فكانت موضوعاً محورياً طرح في معظم وسائل الإعلام العربية والعالمية خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن القاسم المشترك في تلك التحلـيلات يـشير إلـى أن جـــــــذورها تعـــــــود إلـــــــى حركـــــــة الـــــــشباب المؤمن http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%86 - cite_note-2أو حركة أنصار الله وهي حركة سياسية دينية مسلحة نشأت في محافظة صـعدة اليمنية وكانت مركزاً رئيسياً لها،وجاءت تسميتها بالحوثية نسبة إلى لقـب مؤسـسها حـسين الحوثي الذي قتله الجيش اليمني عام (2004).

وتعـود بدايـات الحركة إلى عام (1990) بعد فتح المجال أمام التعددية الحزبيـة أثر تحقيق الوحدة الاندماجية بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي ، فتحول اتحاد الـشباب الذي يمثل الطائفة الزيدية في اليمن إلى حزب سياسي أطلق عليه حزب الحق ، وكان حسين بدر الدين الحوثي أحد أبرز القياديين السياسيين فيه ، وقد حدث خلاف فـي بدايـة تأسـيس الحزب بين بدر الدين الحوثي وبقية علماء الطائفة الزيدية حول قضية الإمامـة والمرجعيـة الدينية التي تشترط النسب الهاشمي لتوليها ، فضلاً عن تداعيات أخرى ستعمل هذه الدراسـة على تناولها من خلال الوقوف عند العقيدة الفكرية لهذه الحركة من خلال المبحثين الآتيين :–

المبحث الأول : العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن .

المبحث الثاني : العقيدة السياسية للحركة الحوثية في اليمن .

المبحث الأول

العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن

الحركة الحوثية في اليمن في الأصل فرقة من فرق الزيدية ، التي تحمل تسمية الجارودية ، وللحركة تسمية ثانية هي "الشباب المؤمن" وهو تنظيم نشأ عام 1991م في بعض مناطق محافظة صعدة التي تبعد (240) كم شمال صنعاء ، كمنتدى للأنشطة الثقافية ، انشق عن حزب الحق الذي أنشىء عام 1990، أي بعد إعلان الوحدة اليمنية والسماح الدستوري للتعدّدية السياسية والثقافية بإيعاز من رجل الدين بدر الدين الحوثي، بهدف جمع علماء المذهب الزيدي في صعدة وغيرها من مناطق اليمن تحت لوائه ، وبالتالي دعم حزب الحق بصفته ممثل المذهب الزيدي .

وللحركة فكر سياسي وعقائدي يسعى لاسترداد الإمامة التي هي ركن أساسي من أركان العقيدة الدينية لدى عموم الفرق الشيعية ، وقد دخلت الحركة منذ قيامها في حالة صراع مع الحكومة اليمنية ولم يقتصر هذا الصراع على الأفكار أو المبادئ أو السجال السياسي، بل شمل أيضاً الصدام العسكري ، وتستمد الحركة الحوثية في اليمن عقيدتها الدينية من الفكر الشيعي ، فما هو هذا الفكر الذي تنتهجه الحركة ، ومن هم الحوثيون ؟ وكيف نشأوا ؟ وما هي عقائدهم ؟ وأسئلة أخرى تحاول الدراسة الإجابة عليها في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية : –

المطلب الأول : جذور العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن.

المطلب الثاني : أهداف العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن .

المطلب الأول

جذور العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن

اعتنق اليمنيون عبر مراحل تطورهم التاريخي عدداً من الأديان السماوية ، كان من أهمها الديانة الإسلامية التي كان أتباعها من غالبية السكان في البلاد ، وقد نشط في اليمن ضمن هذه الديانة مكونان مذهبيان رئيسان ، هما : الشافعية (نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي ت:204 هــ)، والزيدية [*] (نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ت: 122 هــ)، وعاش أبناء الشعب اليمني في ظل هذين المذهبين حالة التآخي العام التي لم تمنع حدوث بعض المناكفات والمشاحنات بين حين وآخر ، خاصة بعد أن سيطر بعض أتباع المذهب الزيدي في فرعه الهادوي (نسبة إلى الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين بن القاسم الرسي ت: 298 هــ)على بعض المناطق في اليمن لفترة تزيد عــن الألف عــام (العمراني ، 1990 : 8).

ففي العام (284هــ/ 897 م) وصل الإمام يحي بن الحسين الذي لقب بالهادي[**] إلى منطقة صعدة شمال اليمن ، وبدأ دعوته لنفسه إماماً للمسلمين داعياً للمذهب الزيدي الذي يجيز الخروج على الحاكم الظالم ، مستثمراً الفراغ السياسي في بعض مناطق اليمن بعد قتل الأمير إبراهيم اليعفري ثالث حكام الدولة اليعفرية بعد أبيه ، إذ حكم عام (270هــ/ 883م) وقتل عام (279 هــ / 892م) (النمراني ، 2010 : 15) .

[*] **الزيدية** : أقرب فرق الشيعة للجماعة الإسلامية وأكثرها اعتدلاً ، فهي لم ترفع الأئمة الإثنى عشر وهم علي بن أبي طالب وذريته لغاية الإمام محمد المهدي الغائب رضي الله عنهم ، أقرب فرق الشيعة للجماعة الإسلامية وأكثرها اعتدلاً ، فهي لم ترفع الأئمة الإثنى عشر وهم علي بن أبي طالب وذريته لغاية الإمام محمد المهدي الغائب رضي الله عنهم ، لمرتبة النبوة بل اعتبرتهم كسائر الناس ، ولكنهم أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم تقم الزيدية بتكفير أحد من الصحابة ، كما لا يؤمنون بأن الإمام معين من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسم بل عرفه بالوصف ، وإن هذا الوصف ينطبق على الإمام علي ، فهو الإمام من بعده .

[**] **الإمام الهادي** : ولد في المدينة المنورة عام (245 هـ) عقدت له الإمامة في اليمن فااستطاع جمع شمل اليمنيين وحارب بهم البدع التي انتشرت ومنها مذهب القرامطة ، توفي عام (298 هـ) .

وقد كان من السهل تقبل المذهب الزيدي في اليمن ، لأنه في الأساس منهج سني ولم يكن يميزه عن بقية المذاهب السنية إلا مسألة الخروج على الظالم وامتداد باب الاجتهاد ، فقد ظل اتباع مذهب الإمام زيد كأتباع الشافعي ومالك وابن حنبل وأبي حنيفة ، والأخير هو من تلامذة الأمام زيد ، وعليه فإن الفكر الهادوي قد انتقل إلى المذهب الشيعي متخذاً من الزيدية ستاراً يختبىء وراءها ليربط المذهب بالحكم ، مما أوجد خلافات بين فقه الإمام زيد في مجموعه والمذهب الهادوي ، بشأن ما يتصل بحق الإمامة وشروطها ، هذه الخلافات التي ساهمت في تفرقة الزيدية وأوجدت صراعاً فكرياً بين أهل اليمن ظل قائماً مدة أحد عشر قرناً، تحول إلى صراع دموي جراء قيام المذهب الهادوي بتدعيم الصلة بينه وسلطان الأسر الحاكمة عندما تسنح له فرصة التسلط على الحكم ، وبذات الوقت توجيه سلطان الحكم للقضاء على مخالفيه بكل وسائل السلطان (احمد ، 2004 : 148)

وظهرت أيضاً في اليمن فرقة تاريخية تمثل واحدة من فرق المذهب الزيدي اقتربت في عقيدتها من الفكر السياسي للشيعة الإمامية من حيث الموقف السلبي تجاه بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة الراشدون ، وهي فرقة الجارودية (نسبة إلى أبن الجارود زياد بن أبي زياد ، وقال بعضهم : إنه زياد بن المنذر العبدي ، ت:150 هـ ، وقيل 160 هـ) ، إذ ترى هذه الفرقة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أشار بخلافة المسلمين من بعده إلى علي بن إبي طالب خليفة بالوصف لا بالتسمية ، وأن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يصبح الإمام من بعد علي أبنه الحسن ، ومن بعده أخيه الحسين هو الإمام (الأشعري ، 1990 : 133) .

ويعد بدر الدين بن أمير الدين الحوثي* زعيم الحركة الحوثية في اليمن (ت : 1345هـ / 1926 م) ، وهو من كبار علماء الشيعة، جارودي المذهب، يرفض طريقة تولي الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– ويهاجم كتب الحديث النبوي الشريف صحيح البخاري وصحيح مسلم والسنن التي جاء بها فقهاء المذاهب الإسلامية في كثير من مؤلفاته، ويتهم الإمام البخاري ومسلم بالتقول والكذب على رسول الله إرضاءً للسلاطين؛ ومنه ورث ابنه حسين الحوثي **هذا المذهب، وسار عليه أنصارهم وأتباعهم، وكان من ضمن مؤسسي الحركة أيضاً محمد يحيى سالم عزان وهو مفكر زيدي معتدل، اختلف مع حسين الحوثي، وانشق عن التنظيم بعد ذلك (النمراني ، 2010 : 23) .

وتفرغ بدر الدين الحوثي وأبناؤه للإشراف على تنظيم "الشباب المؤمن"، الذي استمر في ممارسة نشاطه، وتمكن من استقطاب الشباب والقبائل والوجاهات الاجتماعية في صعدة، وكان يتم برعاية شبه رسمية في حينها وبدعم من الحكومة نفسها، بهدف الوقوف ضد حزب التجمع اليمني للإصلاح المعارض ذي الطابع السني المعتدل والسلفية التقليدية بزعامة مقبل بن هادي الوادعي التي لا يبعد مركزها بدماج سوى بعض الأميال عن الحوثي، وكان

---

* **بدر الدين بن أمير الدين بن الحسين بن محمد الحوثي** ولد في 17 جمادي الأولى سنة (1345هـ) الموافق 1926/11/23م بمدينة ضحيان، ونشأ في صعدة يبلغ من العمر حالياً قرابة (87) عاماً، نشأ بدر الدين زيدياً في فرقة الجارودية، رحل إلى طهران وأقام بها سنوات عدة، وأستماله الإثني عشرية إليهم خلال إقامته في طهران، يطعن في الزيدية لعدم إعطائهم آل البيت حقهم الإلهي في الحكم ، متأثراً بالإمامية الأثني عشرية، ومن مؤلفاته: التيسير في التفسير، تحرير الأفكار عن تقليد الأشرار، الغاضب الخاضب بهامات النواصب، أحاديث ممتازة في فضائل أهل البيت.

** **حسين بدر الحوثي** هو الأبرز والأشهر من بين الحوثيين، وربما إعلامياً تكون شهرته فاقت شهرة أبيه وسائر إخوانه، وذلك لأنه كان الرأس الذي بدأ بالمواجهات العسكرية. ففي عام 1990م وبعد حدوث الوحدة اليمنية فتح المجال أمام التعددية الحزبية، ومن ثم تحول اتحاد الشباب إلى حزب الحق، وبرز حسين بدر الحوثي في الواجهة السياسية كأحد أبرز القياديين السياسيين فيه، ودخل مجلس النواب في سنة 1993م، وكذلك في سنة 1997م. وفي الفترة التي أوى فيها الحوثي الأب إلى إيران واعتصم بها وهي نهاية التسعينات الميلادية انشق ابنه حسين عن حزب الحق، وكون جماعة خاصة به، وكانت في البداية جماعة ثقافية دينية فكرية، بل إنها كانت تتعاون مع الحكومة لمقاومة حزب التجمع اليمني للإصلاح، ولكن الجماعة ما لبثت أن أخذت اتجاهاً معارضاً للحكومة ابتداءً من سنة 2002م وفي عام 2004م حدث تطور خطير، حيث خرج الحوثيون بقيادة حسين الحوثي بمظاهرات ضخمة في شوارع اليمن مستغلين الاحتلال الأمريكي للعراق، وواجهت الحكومة هذه المظاهرات بشدة وذكرت أن الحوثي يدعي الإمامة.

الغرض منها حدوث التوازن في التركيبة السكانية على زعم الحكومة اليمنية، لكن حدوث خلاف بين الحوثي وبقيـــة علماء الزيدية في اليمن حــــــول عدد من القضايا المهمة جعل من بدر الدين الحوثي يقترب كثيراً من الشيعة الاثنى عشرية ويعود سبب الخلافات إلى أسباب تنظيمية كانت تتعلق بسيطرة بدر الدين الحوثي وأبنائه على التنظيم ، فضلا عن الخلاف بشأن قضية منهجية تتعلق بفتوى تاريخية وافق عليها علماء الزيدية اليمنيون، وعلى رأسهم المرجع مجد الدين المؤيـــــدي، والتي تقضي بأن شرط النســب الهاشميّ للإمامة صار غير مقبولاً اليوم، وأن الشعب يمكن له أن يختار مَن هو جديرٌ لحكمه دون اشتراط كونه من نسل الحسن أو الحسين رضي الله عنهما ، الأمر الذي أدى إلى اعتراض بدر الدين الحوثي على هذه الفتوى بشدّة ، مما زاد التقريب بينه وبين المذهب الإمامي ، إذ بدأ يدافع بصراحة عن المذهب الاثني عشري، حتى إنه أصدر كتابًا بعنوان "الزيدية في اليمن"، يشرح فيه أوجه التقارب بين الزيديــة والاثنـــي عشريـــــة (الحوثي ، 1413 هـــ : 14) .

ونظـــراً للمقاومة الشديدة التـــي واجهتها أفكاره عن الزيدية، فقد اضطر إلى الهجرة إلى طهران إذ عاش فيها عـــدة سنوات ، وعلى الرغم من ترك بدر الدين الحوثي للساحة اليمنية إلا أن أفكاره بدأت في الانتشار، خاصة في منطقة صعدة والمناطق المحيطة، منذ عام 1997 ، لكن أفكار بدر الدين الحوثي أخذت تنطلق بعد أن لاقت رواجاً لها خاصة في أوساط المذهب الزيدي الذي يمثل أحد فرق التشيع ، وإن كان هذا المذهب هو الأعدل والأكثر قرباً إلى أهـــل السنة من بين فرق الشيعة الأخرى ، وبوجه عام فإن التقارب التلقائي يمكـــن أن يلاحـــظ بين الطرفين البارزين في المذهب الزيدي وهما : الهادوية المعاصرة والجارودية ، وبين الفرقة الأشهر والأكثر اتساعاً وهي الشيعة الإمامية ، وذلك مـــن خلال أرضيـــة التشيع

التي تقف في مقدمتها قضية الإمامة وهي مدار اهتمام فرق الشيعة كلها ومحـــور عقائدهـــم السياسيـــة (الأكوع ، 1993: 12) .

وتجد قضية الأمامة لدى الشيعة الإمامية ما يرادفها في المذاهب السنية في قضية الخلافة ، إذ تعد هاتان القضيتان من المسائل المشتركة بين الفرقتين الكبريين في العالم الإسلامي وهما أهل السنة والجماعة من جهة ، والشيعة الجعفرية الإمامية الاثني عشرية من الجهة الثانية ، وذلك من حيث العدالة والكفاءة والمساواة والحرية التي تعدها الإمامية محصورة في اثني عشر إماماً معصوماً أولهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وآخرهم محمد المهدي بن الحسن العسكري الغائب لحين خروجه فيملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً ، وبذلك فهو المهدى المنتظر عند الشيعة ، في حين ، لا يلتفت جمهور فقهاء أهل السنة إلى تلك المعايير إلا بما يتعلق بتوفر شرط القرشية أولاً في الخليفة أو الإمام ، فيما تتداخل العوامل الداخلية والخارجية عند الزيدية الهادوية حين تحصر الخلافة أو الحكـــم في الأشخاص الذين يعود نسبهم إلى البطنين الحسني والحسيني في ضوء جملة من المعطيات التي تؤكد قيام علاقة تأثر معاصرة بالفكر الاثني عشري في بعض الجوانب ، وأبرزها الجانب السياسي (الدغشي، 2009 : 41) .

وقد طرح كثير من المهتمين بالشأن اليمني دلائل كثيرة تتعلق بفرضية مفادها أن هناك ما يؤكد أن الحوثية ليست زيدية ولا تمثل الزيدية ولا تمت لها بصلة ، والمعطيات الآتية تثبت هذه الفرضية (صلاح ،2010: 14) :

أولاً: إن الحركة الحوثية تخالف رؤية الإمام زيد فيما يتعلق بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والذي خسر جيشه كله بسبب رفضه ذكرهما بسوء.

ثانياً: أشار بيان الحوزة الدينية في النجف إلى أن اليمن تستهدف الشيعة الإماميـــة مطالبـــاً بالضغط على اليمن لوقف عمليات التطهير المذهبي والعرقي والإبادة ضد هؤلاء الشيعة.

ثالثاً: رد علماء اليمن على بيان الحوزة الدينية في النجف مشيرين إلى أن ما حصل في صعدة من تمرد لا يمثل الزيدية.

رابعاً: تطاول الحوثي على بعض الخلفاء الراشدين الصحابة عموماً وبعض أمهات المـــؤمنين على وجه الخصوص، بما يخالف عقيدة الإمام زيد ويوافق عقائد الشيعة الإمامية .

خامساً: تحذير حسين الحوثي من تداول كتب الزيدية وإطلاقه وصف الضلال عليها.

سادساً: تشبيه الزيدية من قبل حسين الحوثي ببني إسرائيل .

سابعاً: اتهام حسين الحوثي للزيدية بالبعد عن كتاب الله ودينه.

لهذا كان سبب رواج أفكار بدر الدين الحوثي هو اتباعه اسلوب التدرج في الوصول إلى مراميه الفكرية ، بعد أن تفاعل مع الثورة الإيرانية ، وأفاد من التأييد الشعبي الذي حظيت به هذه الثورة من قبل أصحاب المشروع الجارودي الذين بدأوا بمزاولة نشاطهم على مهل ، وكان تحركهم المثمر والمدروس قد حصل عام (1982) على يد رجل الدين صلاح أحمد فليتة فـــي محافظة صعدة ، بالإضافة لإنشاء اتحاد الشباب عام (1986)، الذي كان يدرس فيه محمد بدر الدين الحوثـــي مادة تتعلق بالثورة الإيرانية ومبادئها ، ثم تحولت هذه الأنشطة إلى مشروع سياسي بعد دمج شطري اليمن في (22 أيار 1990) وإقرار مبدأ التعددية الحزبية ، إذ شهدت اليمن قيام ما يزيـــد عن (60) حزباً تمثل أطياف الشعب المختلفة القومية واليسارية والليبرالية والإسلامية ، وقد جرى تمثيل الشيعة في عدد من الأحزاب لم يبق منها إلا حزب

الحق وإتحاد القوى الشعبية، ثم جرى تشكيل منتدى الشباب المؤمن عـــام (1992) على يد محمد سالم عزان ، ومحمد بدر الدين الحوثي ، الذي تفرغ له فيما بعد أخوه حسين الحوثي ، وبرز والده بدر الدين الحوثي كمرجعية عليا للتنظيم (الأحمدي ، 2006 : 130).

ولم يلتفت النظام اليمني إلى شخصية بدر الدين الحوثي ولم يأبه لها ، كما لم يستوعب خطورتها والدهاء الذي تحمله ، ذلك الدهاء الذي مكنه من إشعال حرب ضروس كانت أخطر من حرب في نوعية العمليات التي قام بها أتباعه ، في محاولة نقل المعركة إلى مراكز بعض المدن عبر ما يسمى بحرب العصابات ، إذ لم تكن هذه الحرب في حقيقتها سياسية أو مذهبية كما يصورها الإيرانيون في الخارج وأتباعهم في الداخل بقدر ما هي حرب عقائدية انطلقت بدافع التعبئة الثورية الإيرانية التي تلقاها شيعة اليمن من المرجعيات الإيرانية والزعامات الشيعية في بعض دول الجوار الجغرافي لليمن التي كان لها دور واضح وملموس في رعايتها بعض الأحزاب السياسية ذات التوجه الشيعي (المجاهد، 2007: 6-7).

وتأسيساً على ما سبق ، فإن الجهود الإيرانية كانت واضحة في بناء الحركة الحوثية في اليمن ، وذلك عبر التأييد المذهبي الذي أظهرته الشخصيات الحوثية قبل تأسيس حركتها ، للثورة الإيرانية التي نجحت في إسقاط نظام الحكم الملكي للشاه محمـــد رضا بهلـــوي عـــام (1979)، ومن ثم فإن إلغاء الفوارق بين الشيعة الزيدية والاثني عشرية كانت وما تزال سداً منيعاً في وجه المد الإيراني، إذ إن تكفير الزيدية للإثني عشرية هو أمر معلوم ولا يحتاج لإثبات ، وكذا تكفير الاثني عشرية للزيدية ، وبهذا أصبحت اليمن ساحة صراع دائمة بين فرقاء الأسرة الهاشمية فيما بينهم من جهة ، وبين الهاشميين وأعدائهم من جهة أخرى ، الأمر الذي أثر دون شك في مختلف أشكال الحياة في كل المراحل التاريخية .

المطلب الثاني

أهداف العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن

مرت اليمن بأحداث جسام وفتن يمكن الجزم معها أن هناك قوى خفية كانت تمارس أدواراً معينة من أجل تسيير هذه الأحداث والفتن ، وذلك من أجل الوصول إلى مطامع سياسية ، من خلال العمل على تفكيك النظام السياسي القائم في البلاد ، وتشكيل حكومة شيعية على أنقاض النظام ، بعد السماح الأجنبي وعبر ما يسمى بالأقليات الشيعية في اليمن؛ أنْ تقيم دولة إمامية المعتقد إيرانية السياسة والتوجهات (مجاهد ، 2007 : 6) .

وقد تجسد كل ذلك في الأدوار التي يمكن أن تقدمها الحركة الحوثية في اليمن ، التي حمل لوائها تنظيم الشباب المؤمن بالأفكار التي تؤمن بها الحركة ، تلك الأفكار التي روج لها بدر الدين الحوثي في كتاباته ومحاضراته التي كان قد ألقاها أمام مريديه من التنظيمات الشبابية الناشئة كواجهات لنشاطات الحركة ، فقد كانت تحمل هذه الكتب في طياتها العقيدة الدينية التي تؤمن بها الحركة الحوثية ، وهي إذ تهتدي بنهج الخميني ، فإن الشيعة الإمامية ترى أن الخميني يمثل تجسيداً فريداً للشخصية الإسلامية المعاصرة ، المتكاملة في جميع أبعادها ، وهي الميزة التي تفرد بها الخميني عن جميع رموز الاجتهاد والنهضة والإصلاح الإسلامي في القرون الماضية بوجه عام ، والقرنين الأخيرين بوجه خاص ، فقد جمع الخميني بين المرجعية الدينية العليا في الفتوى والتقليد ، وقيادة الشعب الإيراني وثورته والنظام الذي قام في الدولة ، على المستويين النظري والعملي ، كما جمع بين السياسة والعقيدة والعبادة . لقد نظر الشيعة للخميني على أنه اكتسب أبعاداً يكمل أحدها الآخر ، وهي بمجموعها كل لا يتجزأ ، ويسير باتجاه واحد وهدف واحد وغاية واحدة ، تكمن في تحقيق

هدف الاستخلاف في الارض ، فقد كان الخميني بليغاً في التعبير عن سلوكه العلمـــي مـــن خلال ما يطرحه من فكر ، ويعبر عنه من خلال سلوكه العملي ، وتلك الأبعاد في شخصيته والمتجسدة في سلوكه وفكره ، هـــي ما يطلـــق عليه نهـــج الإمام (الآصفي ، 1995 : 5) .

تبنت الحركة الحوثية أهدافاً وردت بجلاء في فحوى رسالة بدر الدين الحوثي المرشـــد الأعلى لمؤسسة آل البيت في اليمن، والأب الروحي والرئيس والقائد الأول للحركة الحوثيـــة والموجهة إلى جواد الشهرستاني مسؤول مؤسسة آل البيت في قـــم بالجمهوريـــة الإســـلامية الإيرانية بتاريخ(1 ربيع الأول 1425هـــ) ومضمونها ، تلك الرسالة التـــي هـــدفت إلـــى توضيح الغموض الذي اكتنف الرسالة السابقة المرسلة من بدر الدين الحوثي إلـــى المرجـــع الدينى الأعلى للشيعة الإمامية آية الله العظمى السيد علي السيستاني ومقره في النجف بالعراق ، والمحالة منه إلى آية الله محمد الأصفهاني الذي وضع بعض الملاحظات عليها ، وقد نشرت هذه الرسالة في بعض الصحف اليمنية الرسمية والحزبية والأهلية ومنها صحيفة «الثقافيـــة» العدد (307) بتاريخ الخميس (2005/9/22) ، وذكرت في كتاب «حزب الله» لعلي الصادق وكتاب الزهر والحجر لعادل الأحمدي.

ويكشف فحوى الرسالة السالفة الذكر ومضمونها أن هناك إشارات ودلالات إلى الأهداف الصريحة والضمنية للحركة الحوثية في اليمن، التي تدل على تعدد أهداف الحركة وتنوعها، وكالآتي :

1. **الجهوزية** : تعمل الحركة الحوثية على تقوية البيت الشيعي من أجل إعادة حكم آل البيت في اليمن ، فلدى الحركة في اليمن أفراد مقاتلون تم تدريبهم وتعليمهم فـــي معـــسكرات خاصة خارج اليمن في حين خضع بعضهم الآخر للتدريبات والتربية العقائدية على يـــد

حسين الحوثي ، وإذ يرى مفكرو الشيعة الإمامية أن التشيع بصورته العلوية أو الأصلية يمكن أن يكون جواباً على أسئلة كثيرة قد تطرح أمام المفكر في دول العالم الثالث على وجه الخصوص ، فأصول التشيع هي الإمامة والعدالة والإيمان والوحدة ، الذي يقابــل الإيمان في الغرب بالصراع ضد الطبقات ، فالايمان والعدالة تتمــثلان فــي الــصراع الطبقي والوحدة في مواجهة الامبريالية والصهيونية من قبل العالــم الإسلامـــي (شتا ، 1979 : 16) .

2. **المعرفة :** برز للحركة نشاطات خاصة وعيون داخل أجهزة الدولة والنظــام اليمنـــي، تعرف كل ما يدور في دهاليز هذا النظام ، فهناك علاقات مع بعض العناصر الأمنيــة المسؤولة في السلطة وهي قريبة من أعضاء الحركة ، كما أن للحركة خمسة وزراء بين مؤيد ومناصر ، مع أربعة محافظين من أتباع الحركة الذين يضمرون الشر للحــاكم ، ويعملون على دعم تنظيم الشباب المؤمن دون خوف (الأحمدي ، 2006 : 354) .

3. **القدرة :** لدى الحركة القوة التي توازي قوة النظام الحاكم في اليمن، فعلى الرغم من عدم جاهزية قوة النظام ، لكن لدى الحركة القدرة على هزيمته وعودة الإمامة لحكم الــيمن، فهي الأصلح والأنفع للشعب اليمني، وإذ يؤمن الشيعة أن الدولة الإسلامية الحقة التي لا بد لها أن تحكم في اليمن يجب أن تكون مشابهة لتلك التي قامت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فمنذ وفاته وحتى تربع الخميني على سدة الحكم في إيران فأن الشيعة لم يحكموا خلال (14) قرناً إلا لخمس سنوات هي فترة حكم الإمام علي رضي الله عنه ، وما بقي من التاريخ هو الاستشهاد والقهر والتضحية والتهجير وقطع الأرزاق من بيت المال ، لذا فإن علماء الدين أذا ثاروا فأنهم معروفون في الأوســاط الــشيعية بالعدالــة

والنزاهة ، وبالتالي يستطيعون حشد عناصر الأمة المقلدة لهم ، مهما كانت قوة الحاكم وظلمه كالشاه في ثورة الخميني ، وكما كان يزيد بن معاوية في ثورة الحسين (النجار ، 2003 : 16) .

4. **النضوج :** لقد وصلت الحركة إلى مرحلة النضوج، ذلك أن الظروف الداخلية والدولية مهيأة لهذا الأمر، فالحركة لا تعترض على قيام السيد إبراهيم بن علي الوزير بالاتصال والتنسيق بعناصر المعارضة وخصوصاً السيد عبدالله الأصنج، بل ترجو الحركة تحريك عناصرها المتواجدين في أوروبا وبالذات هولندا، فهي بحاجة إلى اتصالاتهم بالداخل لإثارة المشاكل في المناطق القبلية ، فقد تكفل يحيى عضو مجلس النواب ابن السيد بدر الدين الحوثي ، وعبدالكريم جدبان عضو مجلس النواب بتقديم الدعم السياسي كما يتكفل السيد المرتضى بن زيد المحطوري – بالإضافة إلى شخصيات وقيادات بارزة – بالتحرك من أجل تحقيق الحركة هدفها النهائي، وفكان خطابهم ينص على أن ما على الحركة سوى استغلال الوقت وما عليكم غير تقديم الدعم المعنوي والمادي والسياسي الذي سيمكن الحركة من تحديد زمن المعركة وبدايتها ونهايتها لمصلحة آل البيت عليهم السلام (الأحمدي ، 2006 : 354) .

لذا ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد جرى تحول الحركة الحوثية من المذهب الزيدي إلى المذهب الجعفري الإمامي الذي يتبنى مجموعة من العقائد، التي من أهمها الآتي :

أ. **الإمامة :** إذ يرى الشيعة أنّ الامامة أصل من أُصول الدين لا يتم الايمان إلاّ بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربّين مهما عظموا وكبروا، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوّة (المظفر ، 1961 : 74) ، ولذلك؛ فإنّ

الإمامة لا تكون إلاّ بالنص من الله تعالى على لسان النبي أو لسان الامام الذي قبلـــه، وليســـت هي بالاختيار، والانتخاب مـــن النـــاس، وليس لهـــم إذا شاؤوا أن ينصبوا أحداً أن ينصبوه ، واذا شاءوا أن يعيّنوا إماماً أن يعيّنوه، ومتى شاؤوا أن يتركـــوا تعيينـــه تركوه، ليصح لهم البقـــاء بلا إمـــام، بـــل «من مات ولم يعرف إمام زمانـــه مـــات ميتـــة جاهليّـــة» (الكليني ، 1992: 643) ، وعليه، لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض .

ويعتقد الحوثيين أن "الإمامة" هي الولاية والوصية للإمام علي رضي الله عنه، وأن الحكم لا يصح إلا في أبناء علي بن أبي طالب ومن فاطمة رضي الله عنهما، فالحركة الحوثية قائمة على نظرية الإمامة لآل البيت ، وذلك يشمل حق ذريتهم بالطبع دون غيرهم في تولي أمور المسلمين وإمامتهم، وهي عندهم حق إلهي واصطفاء إلهي . ونلحظ أصداء تلك العقيدة في أقوال زعيم جماعة الشباب المؤمن وقائدهم حسين الحوثي؛ فهو يركز في كل محاضراته على أحقية علي بن أبي طالب وأولاده من فاطمة بالإمامة على أساس سُلالي.

ب. **العصمة :** تشير هذه العقيدة إلى أن كل الأئمة الاثنى عشر معصومون عن الخطأ والنسيان ، وعن اقتراف الكبائر والصغائر، ويعتقد الشيعة أنّ الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش عمداً وسهواً ، ما ظهر منها وما بطن، من سنِّ الطفولة إلى الموت، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان؛ لاَنّ الاَئمّة حفظة الشرع، والقوّامون عليه، حالهم في ذلك حال النبي (المظفر ،1961 : 76).

المبحث الثاني

العقيدة السياسية للحركة الحوثية في اليمن

تقوم العقيدة الفكرية للحركة الحوثية على أسس نظام الحكم في الإسلام وقواعده وفق تصورات المذهب الشيعي من أجل بناء دولة الإسلام العالمية التي عالجها الخميني في كتابه: (الحكومة الإسلامية) ، وتنقسم عقيدة هذه الدولة إلى عقيدة دنيوية الى جانب العقيدة الدينية التي تم التطرق إليها في المبحث الأول من هذا الفصل ، وتتحدد المهمات الدنيوية التي تقوم بها الدولة في تلك المهمات الراجعة إلى القضايا التدبيرية ، والشؤون الإجرائية والوسائل والآليات التي تعتمد على تجسيد الاتجاهات النظرية (الزمنية والدينية) ، إضافة إلى تقدير المصلحة العامة والمفسدة العامة الموكولة إلى الدولة وأجهزتها ومؤسساتها .

وتشمل هذه المصلحة العامة كلّ الشؤون العامة التي تتولى الدولة رعايتها ، وهي الشأن السياسي والأمني والثقافي والاقتصادي والعسكري وغيرها ، فعلى المستوى السياسي يسهم اختيار شكل الحكم في الإتجاه النظري العام الذي يسود المجتمع من خلال الأسس والمبادىء التي يدعو إليها الإسلام ويتبناها المجتمع الإسلامي ، ومن ثم يتم بناء الدولة على أساسها . أما القضايا التفصيلية الراجعة إلى اختيار الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق تلك الأسس والمبادىء فهي أمور واقعية وفعلية وزمانية ومكانية تعود للدولة ، وهي ما تختزله التوجهات السياسية للحركة الحوثية في المطلبين الآتيين :-

المطلب الأول : الأهداف الاستراتيجية للحركة الحوثية في اليمن .

المطلب الثاني : النشاطات السياسية للحركة الحوثية في اليمن .

المطلب الأول

الأهداف الإستراتيجية للحركة الحوثية في اليمن

استندت الأهداف الإستراتيجية للحركة الحوثية على نظرية ولاية الفقيه العامة المستمدة من الفكر السياسي الإمامي ، التي ترى بأن مسألة الحكم والولاية تشكل نقطة جوهرية في الفكر الشيعي بوجه عام ، وهي الأساس الذي يُفسَّرُ على ضوئه الخلاف التاريخي بين المذهبين السني والإمامي ، وقد اتفق علماء الإمامية على مرجعية النص والاستخلاف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن الأئمة المعصومين من أهل البيت هم الخلفاء المنصوص عليهم من قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنهم ميزوا بين نوعين من الولاية بالنسبة إلى الأئمة ، هما :

1. الولاية الذاتية ، أو ما يعبر عنه بالولاية الكلامية والتي تعني أنه لا بد في كل زمان من امام موجود يحتج الله عز وجل به على عبادة المكلفين ، ويكون بوجوده تمام المصلحة في الدين ، وهذه الولاية ذاتية وإلاهية أي ربانية ، ترتبط بمفاهيم واعتبارات كحراسة الدين وتفسيره ووجود القدوة والأسوة والشاهد ، وعنصر العصمة وقاعدة اللطف (الحلي ، 1988 : 340) .
2. الولاية السياسية : وهي أحقية الأئمة في ممارسة الحكم بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعدُّ الحكومة من الآثار والنتائج الفرعية لمسألة الإمامة (المظفر ، 1961 : 93) .

ووفقاً لهذه المعاني الواردة في نظرية الولاية فقد تبلورت لدى مجموعة من رجال الدين اليمنيين من أمثال صلاح أحمد فليتة الذي تعلم على يد مجد الدين المؤيدي وبدر الدين الحوثي وأولاده ، ومحمد سالم عزان وغيرهم ، مجموعة من الأهداف الإستراتيجية فاتجهوا لتحقيقها على أرض الواقع ، وكان من أبرزها الآتي :

1. **نشر المذهب الاثنى عشري الجعفري**، واتخاذ المنهج الثوري الإيراني كدليل نظري وفكري وعقائدي والعمل على تطبيق نموذج الثورة الإيرانية في اليمن، فجرى انشاء تنظيم الشباب المؤمن في عام (1992) كأحد الأطر التنظيمية لحزب الحق، فقام على إثرها حسين بدر الدين الحوثي وعدد من اتباعه بالسيطرة على هذا التنظيم وقاموا باستبعاد القيادات الوسطية التي كانت تخالفهم في آرائهم السياسية (الحميري،2007 : 3) ، وقد تأثر التنظيم بتجربة حزب الله اللبناني وتجربة الخميني الحركية في استنهاض الشعب ضد النظام (الحميري، 2006 : 6).

ثم قامت الحركة الحوثية بالتمرد في صعدة منذ منتصف عام (2004)،من أجل تحقيق بقية الأهداف الإستراتيجية ، إذ خرج الحوثيون على الدولة بداعي أنهم يدافعون عن أنفسهم ضد ما أسموه النظام الدكتاتوري الفاسد الذي يحاول القضاء على مذهبهم، وقرروا في البداية خوض الحرب بدافع الجهاد ضد الجيش الذي يتعاون مع قوى الكفر في الغرب ، وتكررت المواجهات في ما بعد بينهم وبين الدولة خمس مرات، انتهى آخرها في تموز (2008) بعد أن نجحت الوساطة القطرية في إقناع الطرفين بوقف إطلاق النار ، لكن سرعان ما اشتعل التمرد من جديد واستمر زمناً فيما عرف بالحرب الخامسة قبل أن يعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح انتهاء

الحرب في (2008/7/17) . لكن سرعان ما بدأت المناوشات مرة أخرى ، وكانت جميع المراحل السابقة من النزال بين الدولة والحوثيين شديدة الصعوبة على الطرفين، وخاصة الجيش اليمني، ويعود ذلك إلى التجذُّر الأيديولوجي للجماعة الحوثية ، وتداخل الأيديولوجي المذهبي بالسياسي ، والاجتماعي بالاقتصادي والتنموي ، ثم ما يتردَّد عن اختراقات أمنية تحققها العناصر الحوثية عبر بعض الشخصيات النافذة في الجيش اليمني، وبعض أجهزة الدولة ومفاصلها (صحيفة عدن الغد في 2013/3/24) .

2. **اعتماد نظرية ولاية الفقيه،** والتأكيد أن الإمامة لا يتولاها إلا أحد أفراد آل البيت وحصرها في البطنين (الحسنية والحسينية) والتأكيد أنه لا تجوز الطاعة لغيرهم (صحيفة الوسط في 2005/3/16) . ولا يفرق الخميني في نطاق هذه النظرية ما يتعلق بالولاية السياسية بين الإمام المعصوم ، والولي غير المعصوم (الفقيه) ، مركزاً على دور الفقيه الوظيفي في سياسة الدولة والأمة ، وبتعبير آخر فإن الخميني يرى للفقيه العادل جميع ما للرسول (صلى الله عليه وسلم)– والأئمة – رضي الله عنهم – فيما يتعلق بالشأن الحكومي والسياسة ، فهو ينظر للوالي – مهما كان شخصه – هو مسؤول عن تطبيق أحكام الشريعة ، والمقيم للحدود الإلهية ، وأخذ الجباية والضرائب والتصرف فيها بما هو صلاح المسلمين (مصطفوي ، 2002 : 204) .

3. **انشاء تنظيم سياسي ديني عسكري يخدم أهداف الحركة الحوثية في المستقبل ،** وهي تلك المرحلة التي تشكل فيها التنظيم المسلح العلني لتنظيم الشباب المؤمن أو ما

بات يعرف بجماعة الحوثي، إذ بدأ العمل بهذا الهدف منذ حزيران (2004) ، فقد تحول جزء من التنظيم إلى ميليشيات عسكرية ذات بعد ايديولوجي في بداياتها ، تمرست بعدها هذه الميليشيات من خلال خوض خمسة حروب ضد الجيش اليمني على مدى ما يزيد على أربعة أعوام بدأت في (2004/6/18) واستمرت لغاية (17 / 7 / 2008) (الدغشي ، 2009 : 35) .

4. **إقامة علاقات مختلفة وخاصة مع (إيران) تخدم نمو الحركة** ، إذ تكشف الدعم الإيراني لعناصر الحركة الحوثية منذ عام (1990) بالتزامن مع حرب الخليج الثانية ، وبعد انشقاق عناصر الحركة الحوثية عن حزب الحق بعد ازدياد خلافاتها مع قيادة الحزب أثناء حرب الانفصال عام (1994) ، فكان لتلك العناصر موقف داعم للانفصال فرَّ على إثرها بدر الدين الحوثي مع أولاده إلى إيران ، ليعود مع عودته نشاط الحركة تحت مسمى منتدى الشباب المؤمن واستمر حتى عام (1997) عندما تم تشكيل تنظيم الشباب المؤمن الذي استمر نشاطه في صفوف الشباب حتى قيامه بالتمرد عام (2004) (الزهيري ، 2011 : 97) .

5. **الاستقلال بصعده وجعلها بعيدة عن نفوذ و قوة السلطة** ، لولا تضافر جملة من الظروف والعوامل المحلية والإقليمية ما كان لصعدة ولا لأزمتها أن تتصاعد على النحو الذي وصلت إليه بالشكل الواسع والخطير ، فما يجري في هذه البقعة من الأرض منذ سنوات ، هو صورة عما يمكن أن تؤول إليه الدولة التي تعجز عن حل نزاعاتها المحلية ، وفرض سلطة الدولة على جميع مناطقها ، والحكم بين الناس بالعدل ، وإن تحقيق معايير الحد الأدنى منه ، وهو نموذج لما يمكن أن تتسببه دول

من هذه الشاكلة ، من مشاكل لدول الجوار القريبة والبعيدة ، ومن تهديد للأمن والاستقرار الإقليميين ، وتكمن مشكلة صعدة في أنها مركز الزيدية التاريخي فيما هي متاخمة للحدود السعودية الوهابية ، بالاضافة إلى كونها تمثل امتداداً جغرافياً للمنطقة الشرقية للسعودية ذات الغالبية الشيعية ، فما جرى في صعدة ما كان له أن يحدث لولا وجود إرادة لدى بعض الأطراف الإقليمية لتحويل صعدة خصوصاً واليمن عموماً ، إلى ساحة أخرى من ساحات المواجهة وتسوية الحساب بين بعض العرب وحلفائهم من جهة ، وإيران وبعض حلفائها من جهة ثانية (سري الدين ، 2010 : 176) .

6. **الإعلان عن العداء لإسرائيل و أمريكا لكسب تعاطف المتطرفين** ، فقد استغلت الحركة الحوثية توجهات الهيمنة الأمريكية تجاه العالم العربي وإتباعها لإستراتيجية الحروب الاستباقية ، وإرسائها ملامح الحلم الإمبراطوري في المنطقة ، ورغبتها بإعادة صياغة الأوضاع تبعاً لمفاهيمها وتصوراتها لدور إسرائيل ، خاصة أن الولايات المتحدة قامت بغزو دولتين من دول المنطقة واحتلالهما بالقوة المسلحة بإرادة منفردة وأسباب زائفة ، اعتماداً على متطلبات السياسة الداخلية ومخططات قوى اليمين المحافظ الأمريكي ، وأولويات المصالح النفطية ، ومقتضيات هيبة القوة العظمى ، ونزعات الثأر والانتقام ، مما أسفر عن تصاعد قوى المقاومة الداخلية في العراق وأفغانستان وانفجار الصراعات الطائفية والحروب الأهلية ، التي كان الصراع بين الحركة الحوثية والحكومة اليمينية أحد أبرز هذه الحروب الأهلية (رفعت ، 2007 : 11) .

ورغم أن التاريخ لم يشهد وجود عداء بين أمريكا والعالم الإسلامي ، بل تحالف الطرفين أثناء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي ، فقد قدمت الولايات المتحدة الدعم العسكري والسياسي للمجاهدين الأفغان في مقاومتهم الوجود السوفييتي ، غير أن أحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001) أثرت بعمق في الفكر والمجتمع الأمريكي باعتبار أن الذين قاموا بتلك العمليات قد جاءوا جميعاً من مجتمعات إسلامية ، الأمر الذي أدى إلى تغييرالصورة ، فلم يخلو الأمر من ظهور تيارات فكرية أمريكية تعد الإسلام يحض على العنف (شلبي ، 2007 : 193) ، من كل هذا استفاد الحوثيين في بلورة هدف معاداتهم لإسرائيل وأمريكا ومخططاتهما ، والإعلان عن ذلك من أجل الحصول على التعاطف الشعبي في داخل اليمن وخارجها ، خاصة أن الموقف ذاته قد وقفته إيران الداعم الأول للحركة الحوثية في اليمن. وعموماً كان الهدف العام للحركة الحوثية هو الإمامة والحكم وبسط نفوذ المد الشيعي الاثني عشري الجعفري على المنطقة، وهذا لن يتأتى إلا بالوصول إلى السلطة والحكم وإعادة حكم الأئمة تحت أي شكل من أشكال الحكم المعاصرة والمتداولة جمهوري– نيابي– رئاسي– مختلط– ملكي– فردي ... ألخ من المسميات، أما الإهداف الأخرى التي تعمل في خدمة الهدف العام فهي النشاطات السياسية الهادفة إلى تقويض مفاصل النظام السياسي للحكم وأركانه والإطاحة به والانقضاض عليه، وهذا ما يتناوله المطلب التالي .

المطلب الثاني

النشاطات السياسية للحركة الحوثية في اليمن

ظهرت بوادر النشاط السياسي للحركة الحوثية في اليمن في ضوء ما أعلنه حسين بدر الدين الحوثي رفضه الانصياع إلى نظام الجمهورية اليمنية وخروجه عليه ، وقيام الحركة التى يتزعمها إلى إنكار نظام الجمهورية واعتماد الإمامة أساسا للحكم، إذ لا يعترف الحوثيون بشرعية النظام في اليمن باعتبار أنه جاء للسلطة بانقلاب عسكري عام (1962) وأطاح بحكم الإمام الذي كان يتبع المذهب الزيدي ، وقد اتهمت الحكومة اليمنية عقب اطلاق حسين الحوثي هذه الدعوات بانشاء جماعة مسلحة واقامة مراكز ومجالس دينية دون الحصول على ترخيص من الدولة، والتحريض على العنف، والحصول على الدعم من إيران وحزب الله اللبناني، بهدف دعم الثورة الايرانية ونشر المذهب الشيعي وتصدير الثورة الإيرانية إلى كل الدول العربية .

وعلى خلفية هذا الاتهام اندلع بين المتمردين الحوثيين وبين الحكومة صراع دموي شهد أحداثاً خطيرة على مدى السنوات الماضية ، خاض الطرفان فيها ستة حروب، اندلعت في مدينة صعدة (2004) ومثلت الحلقة الأولى في مراحل الصراع، إذ قتل فيها حسين بدر الدين الحوثي ، وقد بدأت المرحلة الثانية للصراع في شباط (2005) بقيادة الحوثي الأب، وأسفرت عن اختفائه عن الساحة اليمنية، وتشير بعض التقارير إلى أنه قتل أيضاً في هذه المعركة، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في أواخر عام (2005) وانتهت باتفاق بين الطرفين في شباط (2006) ، وبدأت المرحلة الرابعة للصراع مع بداية عام (2007) بقيادة عبد الملك، أحد أبناء الحوثي، وذلك على خلفية اتهام السلطات اليمنية للحوثيين العمل على طرد اليهود من محافظة صعدة ، وتحظى المرحلة الرابعة، بأهمية خاصة مقارنة بسابقاتها لعدد من

الأسباب لعل من أهمها أنها جاءت بعد العفو العام الذي أصدره الرئيس اليمني عن الحوثيين في عام (2006) ، ثم جاءت المرحلة الخامسة من هذا الصراع، بعد اندلاع الحرب في آب (2009) على خلفية قيام الحوثيين بأنشطة حربيـــة ، وعدم التزامهم ببنود السلام مع الحكومـــة (زيدان 2009) .

ودخلت الحرب السادسة مرحلة خطيرة من المواجهة العسكرية في بلد يواجه تحديات حقيقية؛ فهناك حراك سياسي في الجنوب بدأ بمطالب حقوقه ثم تصاعد ليطالب بالإنفصال، كما أن القاعدة في هذه المرحلة جمعت شبكاتها وتوسعت فيما تظن أنه ملجأ آمن لإنطلاق عملياتها في الجزيرة العربية، ناهيك عن الوضع الاقتصادي الذي يجعل الإنفاق العسكري والأمني لمواجهة هذه التحديات عبئاً حقيقياً، فما بالك بالإنفاق على مواجهة عسكرية ممتدة، كتلك التي تجري وقائعها منذ سنوات بين السلطة اليمنية والحوثيين؟ وقد سعت النشاطات السياسية للحركة الحوثية من أجل تحقيق الأهداف الآتية (صلاح ، 2010 ، 14) : -

1. إرباك النظام اليمني وإنهاكه وإضعافه من خلال الزج به في مستنقع الأزمات المتوالية والمتزامنة وتشتيت قواه وقدراته وإمكاناته على أكثر من جهة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تعميق هوة الأزمات الداخلية المتشعبة والمتزامنة.
2. التغلغل الفعلي للموالين وأنصار الحركة في مفاصل النظام وأركانه والمؤسسات الحكومية الهامة.
3. عقد التحالفات السرية والعلنية (السياسية والعسكرية) مع جميع القوى المعارضة في اليمن والنظام بغض النظر عن التباينات الفكرية والعقائدية بينها أو مشروعيتها من عدمه؛ إعمالاً للمبدأ السياسي القائل (عدو عدوي صديقي) وتجسيداً للمبدأ الميكافللي القائل (الغاية

تبرر الوسيلة) وتطبيقاً للمقولة السياسية السائدة (ليس هناك عداوة دائمة ولا صداقة دائمة بل هناك مصالح متبادلة) .

4. التشويه والتشهير بالنظام الحاكم في المحافل الدولية والقنوات باتهامه باستهداف الأطفال والنساء والمدنيين، وإيغار صدور العباد عليه مقابل كسب تأييد للحركة الحوثية.
5. إثارة الفتن والنعرات الطائفية والمناطقية والسلالية.
6. خلخلة الأمن وزعزعة الاستقرار وإثارة الخوف والذعر وإقلاق السكينة.
7. العمل على تآكل النظام من الداخل من خلال العناصر المتغلغلة فيه أو القريبة منه كمستشارين وناصحين.
8. خلق قوة عسكرية ومنطقة عسكرية في شمال اليمن تمتلك القدرة على التأثير في عملية صياغة وصناعة القرارات السياسية من جهة، وتهديد أمن واستقرار وسيادة واستقلال دول الجوار وتحديداً المملكة العربية السعودية من جهة.
9. إكمال منازل الهلال الشيعي المزمع الممتد من العراق حتى شمال اليمن وبالتالي تشكيل كماشة فكرية وسياسية وعسكرية على السعودية بإعتبارها من الوجهة الشيعية المعقل الرئيس للفكر السني السلفي أو ما يسمونه بالوهابي العدو التاريخي والتقليدي الحقيقي للفكر الشيعي.
10. إيجاد موطىء قدم للحركة الشيعية في البحر الأحمر لتطويق مصر والسعودية من الخلف وحماية مصالحها وتهديد المصالح العربية.

وقد نجح عمل الحركة الحوثية في اليمن خلال الأعوام الماضية في جبهات متعددة ، ذلك أنهم انخرطوا في الثورة الشبابية السلمية وفي الوقت نفسه شرعوا يتوسعون بقوة السلاح في المناطق المجاورة لصعده كالجوف وعمران وحجة، فكانت أحدث الجبهات العسكرية

للحوثيين هي جبهة دماج وما قاموا به من حصار جائر على أهالي تلك المنطقة وقصفها بالأسلحة الثقيلة . وقد توقفت الأعمال العسكرية في دماج كثمرة للوساطة التي قام مشايخ حاشد وبكيل يتقدمهم الشيخ حسين بن عبدالله الأحمر ، لكن جبهة دماج التي هدأت تمخض عنها جبهة جديدة كردة فعل لها، وهي جبهة كتاف فبعد أن استشعرت القبائل المجاورة الخطر الذي يمثله الحوثيون على المجتمع ، فتحركت لإيقاف الحوثيين عند حدهم وكسر شوكتهم العسكرية وإعادتهم كمواطنين عاديين وإعادة النازحين والمشردين إلى بيوتهم في صعده ، وهي المطالب التي اشترطتها القبائل لقبول الصلح مع الحوثيين تلبية لمبادرة الشيخ حسين الأحمر ، ولكن الحوثيين رفضوها بعد أن قاموا بالهجـوم على تجمعـات القبائـل وقصفهـا (العمراني ، 2012 : 2) .

ورغم أن المواجهة الأخيرة بين الحوثيين والجيش اليمنى هى السادسة فى أقل من خمس سنوات، إلا أنها هذه المرة مختلفة عن سابقاتها، وذلك بناء على عدة معطيات أحاطت بها، التي من أبرزها:

1. **التحولات في البيئة الإقليمية والعالمية** : شهدت جوانب الحياة السياسية في منطقة الشرق الأوسط متغيرات كثيرة وهو أمر غير خارج عن المألوف في ظل وصف التحالفات الإقليمية باستمرارية التغيير والقلق وتبدل المواقع ، وأنماط العضوية فيها ونوعها ، وأثر الدول الكبرى وتدخلاتها ، فقد أدى انهيار المعسكر الشرقي مطلع تسعينيات القرن العشرين إلى حدوث منعطف زمني وتاريخي هام انعكس على طبيعة التحالفات الإقليمية واتجاهاتها ، التي يبدو الأمر عند تأملها أنها ما تزال تتأسس على خلفيات الحرب والعنف والردع المباشر؛ أي الضغط والتهديد والخوف التي تشعر به البلدان المعنية ، فقد ارتبط عدد من الدول العربية مع الولايات المتحدة باتفاقيات عسكرية واستراتيجية مختلفة

العمق والطبيعة ، ودخل عدد آخر سواء من الدول العربية المشرقية أو المغربية باتفاقيات شراكة مع حلف الناتو ، وهذا الاتجاه إنما يمثل استكمالاً لحركة التمدد التي أطلقها الحلف بعد انهيار الاتحاد السوفييتي شرقاً وجنوباً ، كما برزت محاور صارت تعرف بالممانعة كتلك التي قامت بين إيران وسوريا وبعض الأطراف الفاعلة من غيـــر الدول كحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينيـــة ، وظهور ما يسمى بمحـــور الاعتدال ، حتى بات الوضع في حالة أزمة مستمرة دفعها هذا الاستقطاب باتجاه التعقيد (الحروب ، 2007 :12) .

وفي هذه الأجواء حصل التقارب الزيدي بفرقتيه الهادوية والجارودية في اليمن وبين الفرقة الأشهر والأكثر اتساعاً عند الشيعة وهي الإمامية الاثني عشرية ، بصرف النظر عن اختلاف طبيعة المذهبين وفلسفة كل منهما ، والموقف التاريخي لكل فرقـــة تجـــاه الأخـــرى (الأكوع ، 1993 : 12). لكن الأرضية الخاصة بالتشيع القائمة بينهما قد ساعدت على تقارب الوجهة بين الجانبين في الجانب السياسي (الدغشي، 2009: 42).

2. **دور العامل الخارجي** : لقد أصبح للعامل الخارجى دور واضح فى ملابسات الأزمة بين الحركة الحوثية والحكومة اليمنية ، بوجه يختلف كثيرا عن الأزمات السابقة، من جانب علانية الدور الذي يؤديه هذا العامل خاصة ، والذي جعل حضوره كبيراً بصورة أو بأخرى. كما دفع الاهتمام الخارجى بالأزمة أيضاً إلى تأكيد هذا الحضور، فى حين كان التعامل الخارجى مع الأزمات السابقة أقل اهتماما، وذلك باستثناء الدور القطرى فى تسوية أزمة شباط (2007) ، والذى أسفر عن عقد هدنة، تحولت لاحقاً إلى اتفاق الدوحة، لكن جملة الشواهد تدل على أن للعامل الخارجي دوراً كبيراً في أن تبلغ الحركة الحوثية في اليمن ذلك المدى ، وذلك هو الإتجاه الذي تسير نحوه إيران من أجل استغلال

الأفــراد والجماعــات لغرض نشــر مذهبهــم الإمامي فــي أوساط العامــة (السريحي، 1998 : 62) .

3. **عدم جدوى الحلول السياسية :** كشف اتفاق الدوحة عن أن التوافق على حلول سياسية أو الرغبة بوقف القتال لا يضمن نجاح تلك الحلول أو استمرارية الامتناع عن استخدام القوة المسلحة. بدليل أنْ تعثر تطبيق اتفاق الدوحة، قد ركز فى ظهور الأزمة بين الحوثيين والحكومة اليمنية على الحل العسكرى والتعامل الميدانى مع المشكلة، خصوصا من جانب الحكومة اليمنية التى بدأت العمل العسكرى، ووسعت نطاقه بما ينبيء عن تمسكها بجدوى حسم القضية عسكرياً وضرورة ذلك، وهو ما يمكن فهمه فى مستويين (راشد ، 2009)

أ .نظرة الحكومة اليمنية للمشكلة الحوثية ذاتها، إذ تعدها الحكومة مجرد تمرد سياسى أخذ أبعاداً أمنية وعسكرية. فإذا لم تفلح الحلول السياسية – من وجهة النظر اليمنية الرسمية – في إنهاء التمرد وعودة "المتمردين" الحوثيين إلى الاندماج في النسيج الاجتماعى والسياسى اليمني ، فإن البديل المتاح هو التعامل معها عن طريق الأسلوب الأمني والمواجهة المباشرة بالوسائل الملائمة، وهي بالضرورة الأمنية والعسكرية.

ب . رغبة الحكومة اليمنية فى فرض أمر واقع على الأرض بما يتيح لاحقاً فرض وضع أو ترتيب جديد على مائدة الحوار، ولا توجد مؤشرات محددة حول أسباب هذا التفكير "الاستباقي" ودوافعه من جانب صنعاء. بيد أن تفسيراً يستند إلى الشواهد والتطورات خلال العام الذى مر، منذ إعلان الرئيس اليمنى الهدنة من جانب واحد، وحتى اتخاذه قرار التصعيد العسكرى الأخير، وهو ما لوحظ من تطور فى القدرات العسكرية للحوثيين، الذى يعنى – حال تمسك صنعاء بالهدنة التى بادرت إليها – تغير مقومات، وبالتالى وجود احتمالات، إما النصر وإما الهزيمة فى أى مواجهة عسكرية محتملة.

4. **تغير ميزان القوة :** جاء بروز أبعاد جديدة في فترة التهدئة الشكلية التي أعقبت الإعلان عن إيقاف الحرب الخامسة ، توسع رقعة الحرب وانتقالها إلى محافظة عمران وسواها ، أي أن الصراع في هذه المحافظة أخذ طابع الثارات المتبادلة بين الحوثيين من جهة وخصومهم من القبائل المتهمة بالوقوف إلى جانب الحكومة وجيشها من جهة أخرى ، فقد بلغ عدد القتلى (80) قتيلاً والجرحى (200) جريح من بينهم نساء وأطفال ، وأغلقت المدارس منذ منتصف تشرين الثاني (2008) ، وتزايد منع الحوثيين عودة بعض المشايخ وبعض القبائل الذين يتهمهم الحوثيون بالتعاطي مع الجيش أثناء المواجهات في الحروب الخمسة السابقة ، أما الحرب السادسة فإن حرب البيانات كانت مرافقة للحرب الميدانية ، وكان كل طرف يدعي تحقيقه الانتصارات على الأرض ويتوعد خصمه بالمزيد من الخسائر (الدغشي ، 2009 : 183) .

ثم كشفت المواجهة المسلحة الأخيرة بين الجيش اليمنى والحوثيين عن أن ميزان القوة بين الجانبين لم يعد كما كان فى المواجهات السابقة، فقد كانت درجة الاندفاع العسكرى من جانب الجيش اليمنى أقل تأثيراً فى المرات السابقة عنها فى المواجهة الأخيرة. ورغم ذلك، فإن المقاومة التى أبدتها قوات الحوثيين فى المواجهة الأخيرة كانت شرسة وصامدة إلى حد كبير. ويتضح مدى الفارق بالإشارة إلى أن المواجهة الأخيرة التى بدأت فى (11 آب 2009) شهدت للمرة الأولى فى تاريخ المواجهات المسلحة بين الجانبين استخدام الجيش اليمنى، بكثافة وعلى نطاق واسع، الطائرات والقصف الصاروخى، الأمر الذى يكشف عن وجه قد يكون غير ظاهر للعلن فى الأزمة الحوثية باليمن، وهو أن ثمة تطورا مهماً وفاعلاً يطرأ على تسليح جماعة الحوثيين وتدريبهم خلال فترات الهدنة أو التوقف عن القتال. وربما كانت تلك العوامل المستجدة فى مشكلة الحوثيين هى الدافع الأساس لاندلاع القتال بشراسة

لأكثر من شهر ونصف الشهر. فمن الواضح أن كلا الجانبين أصبح لديه من الأسباب ما يدعوه إلى الابتعاد عن الحلول السياسية، والتفاؤل بالقدرة على حسم الصراع عسكرياً، أو ربما بالاستقواء بأطراف خارجية (راشد ، 2009) .

وفي هذا الإطار كان الهدف الأساسي الذي خاض الحوثيون بسببه الحروب المتتالية حسب إدعائهم هو الدفاع عن النفس وعن حرية التعبير ، وإن كانت تحت عناوين مختلفة، فقد أكسبتهم الحروب الخمسة الأولى تعاطف بعض الناس وتوسعت دائرة أنصارهم، وساعدهم على ذلك ما ظهر من استغلال خصوم المذهب الزيدي لتلك الفتنة لتصفية حسابات طائفية من خلال مؤسسات الدولة، إلى جانب أن بعض وسائل الإعلام قدمتهم بصورة مذهبية معينة، وأوحت بأن ذلك أحد أهم مبررات قتالهم ، أما الحرب السادسة، فقد كانت تصرفاتهم على الأرض تشير إلى أنهم دخلوا مرحلة جديدة، إذ استفادوا من حالة السلم فأخذوا في التوسع وبسط نفوذهم على المزيد من المناطق، وأصبحوا فيها بديلا عن الدولة، مع استمرارهم في القول بأنهم يدافعون عن أنفسهم وأنهم يطالبون بحرية التعبير وأنه لا غرض لهم في السعي إلى السلطة وتغيير النظام ، ومن الملاحظ أن الأهداف السياسية كانت غامضة، وتتغير وتتبدل حسب المراحل والأحوال، ولكن الإطار الديني ظل واحداً لا يتغير وظل حاضراً بقوة في أدبياتهم التي يقاتلون بها ومن أجلها، وربما من هنا تأتي صعوبة التوسط بينهم وبين الدولة، لأن تلبية المطالب التي يعلنونها لا تحقق الغرض ولا تقطع دابر الفتنة، إذ إن المطلب الحقيقي –الذي بسببه تكررت الحروب– غير مستقر وغير واضح في حين أن الإطار الديني الذي يؤجج الحرب ويزكي تكرارها ليس باستطاعتهم التنازل عنه أو عن بعض صوره الاجتهادية بحسب الظاهر حتى الآن، لأنه في نظرهم حق شرعي لا يجوز التنازل عنه، وإن كان بعضهم قد يرى أن بالإمكان تجميده أو تعليقه حتى تتشكل الظروف المواتية (أبو راس ، 2012) .

وأخيراً ؛ سارع الحوثيون بعد قيام الثورة الشبابية في اليمن (2011/2/11) ضد النظام والدعوة إلى إسقاطه بالانضمام إلى ساحات التغيير بصنعاء وغيرها طمعاً في توجيه ثورة الشباب وَفْقَ رؤيتهم المذهبية وحرصاً منهم على توسيع نفوذهم في اليمن بعد أن سلمهم النظام إدارة محافظة صعدة؛ وانشغل بمجابهة الاعتصامات والمظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، وقد تمكَّن الحوثيون بالفعل من السيطرة على أغلب مديريات صعدة، وأقاموا فيها محاكمهم ومعسكراتهم وسجونهم ونقاطهم العسكرية، وقاموا بجمع الزكوات والجبايات من الناس، ورأوا أن الفرصة سانحة لهم للتوسع في المناطق المجاورة «كالجوف» و «حجة» وبعض مناطق «عمران» فعمدوا إلى التخلص من مخالفيهم بقوة السلاح، وجعل المنطقة مغلقة على مذهبهم فحسب، رافضين مبدأ التعايش السلمي مع أي مذهب أو أية جماعة تخالف مذهبهم، غير أنهم وجدوا مجابهة عنيفة لم يكونوا يتوقعونها بعد أن عمت مهابتهم في الآفاق بسبب حروبهم مع الدولة التي أبرزتهم قوة عسكرية تعجز الدولة بإمكاناتها عن حسم المعركة معهم؛ وكذلك سعوا إلى التخلص من دار الحديث بدمَّاج، فالمتابع لسير المباحثات التي كانت تدور بينهم وبين الدولة يرى أن واحداً من أهم شروطهم للتصالح مع الدولة هو إلغاء المركز بدمَّاج وبقية المراكز التي يصفونها بالوهابية في منطقة صعدة (العامري ، 2012 : 59) .

وتأسيساً على كل ما تقدم، فإنه لم يكن غريباً أن تثار الاتهامات تجاه نظام حكم الجمهورية الإسلامية في إيران بشأن تقديمه الدعم اللازم للحركة الحوثية في تصديها نظام حكم الرئيس علي عبد الله صالح ، إذ من غير المنطق تصديق أن الحركة الحوثية ولا سيما في مرحلة المواجهة العسكرية قد ترددت أو رفضت استقبال وفد إيراني أو من أية دولة أخرى ، أو ترفض ما يجري تقديمه لها من امدادات مادية أو عسكرية ، كانت بأمس الحاجة لها ، لهذا كانت إيران وعبر مؤسساتها الرسمية والدينية الموجهة الداعم والراعي والملاذ الأمن ، وذلك لاعتبارات عديدة ، ستحاول الدراسة الوقوف عندها في الفصل القادم .

الفصل الرابع

العلاقات الخارجية للحركة الحوثية في اليمن

المبحث الأول : علاقات الحركة الحوثية بالأطراف العربية .

المطلب الأول : علاقات الحركة الحوثية بحزب الله اللبناني.

المطلب الثاني : علاقات الحركة الحوثية بدول الخليج العربي.

المبحث الثاني : علاقات الحركة الحوثية بالأطراف غير العربية .

المطلب الأول : علاقات الحركة الحوثية بإيران .

المطلب الثاني : علاقات الحركة الحوثية بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الرابع

العلاقات الخارجية للحركة الحوثية في اليمن

تعد العلاقات الخارجية للحركة الحوثية من أخطر أبعاد الأزمة اليمنية ، ويتمثل هذا البعد في اتهام اليمن أطراف خارجية بالتورط في دعم الحوثيين في إطار تصفية الحسابات الإقليمية الأوسع، وإدارة صراعات المنطقة، فقد اتهم الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الحوثيين بتنفيذ مخططات خارجية، ولم يكن هذا الاتهام هو الأول أو الأوحد في هذا السياق، إذ سبق أن وجهت الحكومة اليمنية أصابع الاتهام في مواجهات عامي (2004 – 2005) إلى أيادٍ خارجية، ثم أخذت الاتهامات بعداً أكثر جدية وإفصاحاً، وبدأت بعض الأسماء تطرح على لسان بعض المصادر اليمنية، منها إيران والجماعات الشيعية في بعض دول الخليج ، وتقول المصادر اليمنية إن التحقيقات التي تم إجراؤها مع بعض أنصار الحوثيين كشفت عن ارتباطات لهم مع بعض المرجعيات الشيعية في العراق وإيران.

وقد عزز البيان الذي أصدرته الحوزة العلمية في النجف ونشرته صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في (نيسان2005) تحت عنوان "نداء إلى محافل حقوق الإنسان في العالم"، من الشكوك حول علاقة الحوثيين مع مؤسسات شيعية خارجية، وانتقد البيان أسلوب تعامل الحكومة اليمنية مع تمرد الحوثيين، إذ اتهمت الرئيس اليمني بتبني خطاب طائفي ضد الشيعة اليمنيين.

ويتناول هذا الفصل العلاقات الخارجية للحركة الحوثية في اليمن ، التي هي أحد طرفي الصراع الدائر في اليمن ، ومن خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : علاقات الحركة الحوثية بالأطراف العربية .

المبحث الثاني : علاقات الحركة الحوثية بالأطراف غير العربية .

المبحث الأول

علاقات الحركة الحوثية بالأطراف العربية

ارتبط تنامي دور الشيعة كقوة سياسية في المجتمعات العربية بحركة التحول نحو الإسلام السياسي في هذه المجتمعات بعد نكسة حزيران (1967) ، وتراجع التيار القومي العربي ، وبحدوث الثورة الإسلامية في إيران وقيام نظام إسلامي يعتمد ولاية الفقيه ، واتجاهه إلى ما عرف بتصدير الثورة إلى المجتمعات الأخرى ، بدءاً بدول الجوار العربية ، ووصولاً إلى الحكومة الإسلامية التي بشر بها الخميني،التي عارضها أقرب المقربين له وهي المرجعية الدينية في النجف التي رأت أنه لا يحق لأحد أن يدعى مركز الولاية الدينية للشيعة بعدها .

وقد كان الحوثيون في اليمن أحد مكونات هذا التوجه الذي لم يغب البعد الإقليمي عن دعم نشاطهم وتحركاتهم السياسية والعسكرية ، فضلاً عن النشاطات الدينية المذهبية التي تلتقي مع الدوافع الإيرانية في فرض وجودها في هذه المنطقة الإستراتيجية ، خاصة بعد تنامي المخاوف الإيرانية من الأزمة السورية التي تستهدف حليفها الأهم والأبرز في المنطقة نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا ، الأمر الذي جعلهم يولون الحوثيين أهمية كبيرة ؛ رغبة منها في تقوية حليفها اليمني في صعده ليكون بمثابة بديل للحليف في سوريا، وورقة ضغط على السعودية التي تعمل إيران على محاصرتها بالكيانات الشيعية بالعراق من الشمال وفي المنطقة الشرقية وشيعة البحرين والكويت من الشرق ، وإلى الحوثيين في اليمن إلى جنوب السعودية .

ويتناول هذا المبحث هذه العلاقات من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : علاقات الحركة الحوثية بحزب الله اللبناني

المطلب الثاني : علاقات الحركة الحوثية بدول الخليج العربي

المطلب الأول

علاقات الحركة الحوثية بحزب الله اللبناني

عاشت المجتمعات العربية فترة من الانقسام العميق بين مكوناتها العرقية والدينية والطائفية ، هذه المكونات التي تعايشت فيما بينها خلال تاريخها الطويل ، لكنهـــا تبـــدو وكأنها بدأت تئن بمكوناتها تلك وتبحث عن نوازع التفكك والانقسام ، وهذا الحال لا يعود إلى طبيعة هذه المكونات أو بنيتها ، بقدر ما يعود إلى انهيار الرباط الذي ألف بين هذه المكونات وحجمها ، وأطّر الدولة العربية الحديثة التي تشهـــد أحـــد فصـــول تفسخها وانحلالها وعدم قدرتها على الصمود أمام الضغوطات الخارجية أو الانقسامات الداخلية التي لم تحسن معالجتها أو إدارتها فانفجـــرت في وجهها دفعة واحـــدة لتضعها أمام خيارات كلها تعلن نهايتها ، وليس بالطبع أكثرها احتمالاً ورواجاً إلا خيـــار الحرب الأهلية (زيادة ، 2007 : 80) .

ويبدو أن اليمن لم تكن بعيدة عن هذا التقديم ، إن لم تكن هي المعنية فيه ، فاليمن كما يبدو ، بقيت منيعة أو حصينة أمام موجات التحول الديمقراطي التي تعرض لها المشهد الدولي في الربع الأخير من القرن العشرين بفعل موجة التغييرات التي أصابت الأنظمة السياسية وشكلت ما سماه (صومائيل هنتنجتون) الموجة الديمقراطية الثالثة ، فتراوحت اليمن بين أشكال مختلفة من الدولة التسلطية ، ومع أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) بدا أن هناك أجندة إقليمية ودولية جديدة ومختلفة ، فحاولت بعض الدول ومنها اليمن التكيف معها عبر أولوية الأمن ومكافحة الإرهاب وتقديمهما على الإصلاح السياسي ، وقد تلاقى كل ذلك مع جهود إقليمية معينة جاءت من الحدود الشرقية للوطن العربي وحملت مبدأ تصدير الثورة ، بل قامت هذه الثورة بإنشاء أجهزة تابعة لها من أجل تنفيذ هذا التوجه ضمن منطقة جغرافية

عدتها منطقة نفوذ إيراني لها في العالم العربي ، وكانت لهذه الأجهزة أدوات وآليات برز فيها دور حزب الله اللبناني الذي لم يترك مجالاً في الأوساط الشيعية إلا وكانت له يد فيها سواء في اليمن أو العراق أو بقية دول الخليج العربي من اجل بناء نظام سياسي جديد تضمن فيه إيران نفوذ قوي يصل إلى حد السيطرة بعد أن أصبحت بوابة رئيسة من بوابات النفوذ في المشرق العربي (نوار ، 2008 : 27) .

من هنا، برزت تدخلات حزب الله في الشأن اليمني وتقطعت خيوط كثيرة من النسيج الذي حاكته أيادي ماهرة في بيروت وطهران ، فها هو الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح يتهم عناصر "حزب الله" بتدريب مقاتلين من الحركة الحوثية في صعدة ، وأكد صالح في مقابلــة تليفزيونيــة إن "تدريب هؤلاء المقاتلين ليس تدريباً عادياً، وإنما هو تدريب على غرار ما يقوم به "حزب الله" في جنوب لبنان"، مشيرًا الى ورود "معلومات عن وجود بعض المدربين من "حزب الله" في صعدة ، وأضاف الرئيس اليمني ان "عناصر التمرد والإرهاب الحوثية" إنما هي عناصر إرهابية خارجة عن النظام والقانون وعميلة لقوى خارجية تنفذ أجندة خارجية."(مقابلة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مع قناة MBC يــوم 21/ 10 / 2009).

وكشفت وثيقة سرية كتبها السفير الأمريكي السابق في اليمن (ستيف سيتش) تسريبات عن تأكيد الرئيس صالح لمدير المخابرات المركزية الأمريكية الجنرال (بترايوس) بأن الأمن القومي لديه أشرطة فيديو تبين تدريب حزب الله للحوثيين وعمار صالح وكيل جهاز الأمن القومي اليمني ينفي علمه بتلك الأشرطة في وثيقة حول الرؤية الأمريكية لحرب صعدة كتبها السفير الأمريكي السابق في (2009/9/12) قال فيها: إن إيران تسعى لتزويد المتمردين

الحوثيين في صعدة بالدعم المالي والمعنوي، فإن هناك دلائل قليلة قد برزت إلى السطح لتؤكد هذه التهمة، فقد أخبر الرئيس صالح أثناء لقائه بالجنرال (بترايوس) في (26 تموز 2009)، أن جهاز الأمن القومي لديه أشرطة فيديو (دي في دي) توضح أن المتمردين الحوثيين يتلقون تدريبا على القتال والتكتيك على أيدي عناصر من حزب الله، وفي محادثة لاحقة مع وكيل جهاز الأمن القومي، عمار محمد عبدالله صالح، أفاد عمار أنه لا علم له بأشرطة الـــ «دفي في دي» تلك، وفي الاجتماع الذي عقد في (17 آب 2009)، ادعى رئيس جهاز الأمن القومي السابق علي الآنسي بحسب وزارة الإعلام، أنه قد تم اعتقال شبكتين منفصلتين من الإيرانيين في اليمن بتهمة التخابر والتواصل مع المتمردين الحوثيين وأن أحدهم اعترف بتقديم مائة ألف دولار أمريكي للحوثيين نيابة عن الحكومة الإيرانية، وأخبر (الآنسي جون برينان) مستشار الأمن القومي الأمريكي في (6 أيلول 2010)، أن الحكومة اليمنيـــة لم تتمكــن من نشر مثل هذه الأدلة حول هذه القضية بسبب أنها لا زالـــت منظـــورة أمام المحاكـــم اليمنيـــة (منتدى مأرب برس في 11 كانون الأول 2010،

. (http://marebpress.net/news_details.php?sid=29349&lng=arabic،

وأكد ضابط سوري لقناة " الحقيقة " أن الحوثيين اليمنيين الذين يقاتلون الحكومة اليمنية في شمال اليمن تدربوا في معسكرات تابعة للقوات الخاصة السورية في منطقة حرسا شرقي دمشق وأخرى تابعة لمعسكرات الحرس الجمهوري في منطقة " جديدة شيباني " في الشمال الغربي منها . وقال المصدر إن ما تداولته وسائل الإعلام اليمنية عن "علاقة" حزب الله اللبناني بالحوثيين لم يكن دخاناً بل ناراً، لكن الخطأ الذي ارتكبته وسائل الإعلام اليمنية التي تحدثت عن ذلك كان في إشارتها إلى تورط حزب الله لا إلى تورط سوريا . وبحسب

المصدر الذي يخدم في اللواء (42) في القوات الخاصة ، فإن المئات من الحوثيين قدموا إلى سوريا على دفعات بصفة " طلاب وتجار وحرفيين وحجاج إلى المقدسات الشيعية في سوريا خلال العامين (2008 – 2009)، وفور وصولهم إلى مطار دمشق الدولي كان يجري نقلهم ، وفق لوائح اسميّة معدة مسبقاً ، إلى المعسكرات المشار إليها. وكشف المصدر عن أن قيادات المعسكرات كانت تقدم هؤلاء إلى مدربيهم بصفتهم " عناصر في الحرس الجمهوري اليمني " للحيلولة دون تسرب أنباء حول انتمائهم الحقيقي إلى وسائل الإعلام أو أجهزة الاستخبارات العربية والأجنبية. وأوضح المصدر بالقول" إن هذه الرواية كان يمكن لها أن تصدق في أوساط الجيش السوري وخارجه بسهولة، نظرا لوجود اتفاقات أمنية عسكرية فعلية بين اليمن وسوريا منذ أمد طويل وفرت على مدى السنوات العشرين الماضية تدريب مئات الضباط اليمنيين في المعاهد والكليات العسكرية السورية،لاسيما كلية الدفاع الجوي والمدرعات ومدفعية الميدان،إذ إن اليمن يستخدم السلاح الروسي نفسه الذي يستخدمه الجيش السوري (منتدى سوريا الوعد في30/3/ 2010، ضابط سوري يؤكد حصول الحوثيين على تدريب عسكري في سوريا، الموقع الإلكتروني:http://syriapromise.wordpress.com/2010/03/30)

وعليه، فإن حزب الله قد جسد التحالف السوري الإيراني كأحد عناوين الصراع المباشر في الشأن الإقليمي بين المحور الإيراني السوري من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى ، لذا ورغم الجهود الأمريكية التي نجحت في استصدار قرارات أممية (قرار مجلس الأمن 1559لسنة 2004) لنزع سلاح حزب الله والتخلص من قوته الضاربة في الجنوب اللبناني لهدفين رئيسين ، قام أولهما على اعتبارات تتعلق بإضعاف الحزب من الحسبة السياسية اللبنانية ، وبالتالي إخراجه من دائرة معادلة الصراع الإقليمي ، الاعتبار الذي فشلت

الولايات المتحدة في تحقيقه، والثاني ، تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل ، وقد فشلت الولايات المتحدة في تحقيقه بعد أن تمكن حزب الله من أسر جنديين إسرائيليين ، مما أفضى لحدوث العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في (تموز 2006) (أبو رمان ، 2007: 85) .

وبعد كل ما تقدم؛ فإن التناقضات الحاصلة في اليمن أشارت إلى وجود أزمة هُويّة متأصلة داخل المجتمع اليمني ، التي من أبرز أبعادها أنها هُويّة تميل للاستبعاد ولا تقبل التنوع تقبلاً كبيراً ، كما انحصر دورها في الوظيفة الرمزية والحضارية نتيجة عجز الدولة عن أداء دورها التنموي الذي يستلزم منه أن يكون قادراً على تحويل الهوية إلى عنوان من عناوين المواطنة الحقيقية والفعالة ، وهذا ناتج عن الظروف التي تمر بها شريحة الشباب اليمني من أزمات متعددة ، التي كانت بعض أبعادها مرتبط بطبيعة مرحلة الشباب ، وبعضه الآخر ذو صلة بأزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع ، في حين يتمثل بعدها الثالث بما يتعلق بالعوامل الخارجية التي تأتي في مقدمتها العولمة التي أدت إلى مزيد من تعقيد الأزمة اليمنية بحكم عدم الإعداد الجيد لمواجهة هذه التحولات ، فضلاً عن الجوانب العقائدية الدينية التي يتم غرسها في عقول الشباب الذين تتقاذفهم تطلعات الدول الإقليمية بفعل أدوات جاهزة ومدربة تقودها أيادي ليست غائبة عن بال كثيرين .

المطلب الثاني

علاقات الحركة الحوثية بدول الخليج العربي

يعد الشيعة في منطقة الخليج العربي جزءاً من النسيج الإجتماعي ، وذلك بعد تعايشهم مع بقية شرائح المجتمع من المنتمين إلى المذهب السني كأغلبية تطغى على التكوين الديني والمذهبي في هذه الدول ، وقد شارك أبناء الشيعة في بناء مجتمعات الدول التي ينتمون إليها وتطورها ، ورغم الاختلاف في تقديرات أعداد الشيعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، إلا أنهم بالإجمال يشكلون نسبة (12 %) من السكان في هذه الدول (أبو عامود ، 2007 : 94) .

لهذا ؛ فقد جاء اهتمام إيران وبشكل ملحوظ بالطائفة الشيعية في منطقة الخليـــج العربي ، بعد أن قدمت لهم كل وسائل الدعم الذي يساعدهم على الاستقرار في هذه الدول والانخراط في الوظائف عامة وسلك التجارة خاصة ، وذلك من أجل نشر التشيع في دول هذه المنطقة من خلال بناء المساجد والحسينيات والمكتبات ودور النشر التي تقوم بطبع الكتب المتعلقة بالعقائد والفقه الشيعي ، وكل ذلك يأتي لأجل توثيق العلاقة الرابطة بينهم وبين إيران ، بما يجعلهم ورقة ضغط في يدها يتم تحركيها متى أرادت ، الأمر الذي زاد من حدة القلق والتوجس لدى دول الخليج العربي (الزهيري ، 2011 : 82) .

وإذ إن أمن الخليج وأمن اليمن " لا يمكن فصلهما لأن اليمن شمالاً وجنوباً امتداد طبيعي لهذا الخليج فهم شعب واحد ، وأنه مهما كانت الاجتهادات السياسية فإنه في النهاية منطق الأخوة ومنطق المصلحة المشتركة ومنطق المصير سيفرض نفسه " (المؤتمر الصحفي

لأول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة الذي عقده بالدوحة في 11/5/ 1983).

لذا فقد؛ عانى اليمن ذلك البلد الإسلامي العربي الواقع في جنوب الجزيرة العربية والمطل على مضيق باب المندب العديد من الأزمات التي تسببت له فيما يشبه الصداع، إلا أن تصاعد حدة تلك المشكلات في السنوات الأخيرة نقلته من حالة الصداع إلى خطر التصدع؛ فإذا ما فككنا المشهد اليمني سنجده مفعم بالتعقيدات الداخلية والخارجية، إذ أصبح تمرد الحوثيين المؤيدين لنظام ولاية الفقيه شييء مشابه إلى خطر تنظيم (القاعدة) ، فضلاً عن الحراك السياسي في الجنوب الذي يدعو إلى الانفصال، وإلى العراك السياسي في الشمال ناهيك عن المشكلات الاقتصادية التي تكاد تعصف باستقرار البلاد، فكل تلك الملفات ما بين الأمنية إلى الاقتصادية والعسكرية مع تأثيرها المباشر على الداخل اليمني إلا أن امتداداتها وشرارات تأثيرها تمتد لتشمل المنطقة العربية بأثرها ومنطقة الخليج العربي بالأخص ، إذ يرى كثير من الباحثين أن الخليج العربي من ناحية الجيوسياسية، أكثر اتساعاً من الخليج العربي الجغرافي، حيث يتسع بهذا المعيار إلى عدد من الدول التي ليست لها سواحل على الخليج العربي، وعلى رأس تلك الدول تأتي دولة اليمن حيث التواصل الجغرافي الذي يجعل كلاً منهما يتأثر بأية تطورات يمكن أن يشهدها الطرف الآخر، إذ يشكل اليمن مع دول الخليج كتلة إستراتيجية واحدة ، كما أن اليمن يتمتع بموقع استراتيجي فريد، فهو يمسك بزمام مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يُمثل طريقًا للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا. كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداءً من قناة السويس وانتهاء بشط العرب ، وتشير الدراسات في هذا الجانب إلى أن اليمن بموقعه الجغرافي أصبح يمثل همزة وصل بين القارة الأفريقية ودول

شبه الجزيرة العربية وأصبحت اليمن ظهيرًا آمنا لكل من السعودية وسلطنة عمان أولاً ولبقية دول الخليج ثانياً من خلال حمايتها لحدودهما البرية الجنوبية السعودية والغربية لسلطنة عمان (عمرو ، 2010).

إضافة إلى ذلك ؛ فإن هناك تداخلاً اجتماعياً كثيفاً، وترابطاً قائماً بين بعض المجموعات والفئات السياسية والثقافية في كلا المجتمعين الخليجي واليمني، حيث يمكن القول: إن أي اضطراب للأوضاع في اليمن، يُفضي بالضرورة إلى امتداد تداعياته باتجاه أقطار دول الخليج العربي (قطبي ، 2013) .

إن هذه الأهمية التي تتمتع بها اليمن لدول منطقة الخليج جعلت من أزماته الأمنية والعسكرية تلقي بظلالها مباشرة على مجال الأمن القومي لتلك الدول جميعًا، ولعله من الضرورة بمكان أن نلقي الضوء على الملف الأكثر سخونة وتأثيرًا على الواقع ، وهو تمرد الحوثيين: فقد ظهرت أولى المواجهات بين ما يعرف بالحوثيين والدولة ؛ وهم مجموعات مسلحة كانت تنتمي للشيعة الزيدية وحدث تقارب فكري بينها وبين الفكر الشيعي الاثنى عشري في الأعوام الأخيرة . في أواخر العام (2004)، وصولا إلى الحرب السابعة في العام (2010) ، إذ استنزفت تلك الحروب المتتالية قدرًا كبيرًا من الموارد المالية للدولة، التي تتطلبها عمليات الانتشار العسكري والمواجهة على الأرض، والحاجة إلى التوسع في حجم القوات المسلحة وتسليحها. إضافة إلى التأثير في الأمن العام، في حال انتقال المسلحين إلى خارج مناطق تواجدهم الأساسية، أو لجئوا إلى عمليات تخريبية تستهدف مواقع عامة أو مؤسساتية، بل ليس العصيان والتمرد في مناطقهم فحسب ، إذ يلمح المتتبع بقراءة متأنية للظاهرة الحوثية في اليمن بعدًا إقليمياً لتلك الحالة من التمرد فهو لا يقتصر على اليمن وحدها؛

بل طالت دولاً مجاورة كالسعودية ، وهذا ما أكدته الجولة السادسة من الحرب بين الحوثية والنظام اليمني حيث نالت شرارة هذه الحرب الجانب السعودي، الأمر الذي دفع المملكة الدخول على خط الصراع الحوثي بعد أن تعدى الحوثيون على حدودها في عام (2009). ورأى المحللون وقتها أن أطرافاً إقليمية وراء ذلك التصعيد، وعلى الرغم من " أن الرياض وجدت الدعم الخليجي والعربي الصريح لموقفها من الحرب ضد الحوثيين استشعاراً من هذه الدول لمخاطر جر المملكة إلى صراع طائفي ومذهبي تكون تأثيراته كارثية على كل دول الخليج، وليس فقط على اليمن والمملكة فقط ، لكن الدول العربية كلها كانت تنسق مع اليمن من أجل إيجاد طريقة لمنع هذا التطور لئلا تتحول المواجهات المحدودة إلى أزمة يصعب السيطرة عليها في قادم الأيام، ويصبح الشريط الحدودي كله ملتهباً " (عمرو ، 2010) .

لقد تأثرت المملكة العربية السعودية من الأزمة اليمنية كثيراً بل كانت هي الطرف الأكثر تأثيراً وتأثراً بما جرى من أحداث ، وخاصة بعد أن دخلت هذه الأزمة في مناقشات مجلس التعاون الخليجي عبْــر ما عُــرف بالمبادرة الخليجية، مُــروراً بسيْــر إجراءات التوقيع عليها، وانتهاءً بالتَّــداعيات التي ترتَّــبت على رفض الرئيس اليمني علي عبدالله صالح التوقيع عليها ثم نقله إلى المملكة، هو وأبرز أركان نظامه للعلاج، وما ترتَّــب عليها من تطوّرات لاحقة، فطِــبقاً للخلفيات التاريخية وحضور الدَّور السعودي الفاعِــل في الشأن الداخلي اليمني منذ ما يزيد عن أربعة عقود، أصبح الشُّــغل الشاغل للشارع اليمني وكذلك لمُــختلف الأوساط السياسية، هو حدود تأثير المملكة على مصير اليمن بما تتجاذبه من تغييرات سياسية اثمرت عنها ثورة قد اسقطت نظام الرئيس صالح الموالي للسعودية وتنامي نفوذ الحوثيين التوسعي في اليمن والخطر الذي يمثله على المنطقة ، وقد دخلت السعودية بشكل فاعل في الملَــف اليمني جراء تنامي حالة الخوف من تزايد قُــدرات إيران في

المنطقة، الأمر الذي دفع السعودية إلى ممارسة دور إقليمي مؤثِّـر، وهو أمر لم يعُـد مرتبِـطاً بها كمنافس لتصاعُـد الدور الإيراني، بل وبخيارات الأطراف الدولية التي تلتقي معها على مواجهة النفوذ الإيراني المُـتصاعد، سواء على مستوى قوَّته العسكرية أو بتسلُّـله عبْـر الجماعات الشيعية في المنطقة، فاليمن واحدة من تلك الدول التي تنعكِـس أوضاعها على السعودية (سلام ، 2011) .

إن قيام السعودية بأداء دور مؤثر في اليمن جاءت بوادره عبر تدخلاتها المستمرة والمباشرة في الشؤون الداخلية اليمنية منذ ستينيات القرن العشرين ، بعد أن سمحت بتقاسم الحكم من قبل النظامين الملكي الجمهوري للسلطة ، واغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي ، وتقوية نظام الرئيس علي عبد الله صالح المقرب إليها ، والتوقيع على اتفاقية الحدود التي ألغت حق اليمن ببعض المناطق الحدودية ، واتفاقية الطائف التي تنص على استعادة اليمن لأراضيها المحتلة من السعودية ، والتي لم يتم إعادتها دولياً ، الأمر الذي سبب القلق للسعودية خوفاً من انهيار نظام صالح جراء الثورة الشبابية الشعبية اليمنية قبل التوقيع على تلك الاتفاقية دولياً ؛ كون الاتفاقية لا تعد ملزمة بعد سقوط نظام صالح ، وكان من المفترض أن تمرر تلك الاتفاقية التي تمس بسيادة البلد عبر استفتاء شعبي وهو ما تجاهله صالح ومرر الأمر عبر الأغلبية التي يتمتع بها في المؤتمر الشعبي العام ، مثلها مثل كثير من اتفاقيات التي انتقصت السيادة اليمنية ومررت عبر تلك الأصوات(صحيفة عدن الغد في 4/2/ 2012 ، حقيقة التدخل السعودي في اليمن و وهم التدخل الإيراني، http://adenalghad.net/news/32131/#ixzz2PPCJDvJ2).

وقد اتسعت علاقات السعودية لتشمل زعماء القبَــائل المحليين، الذين كانت لهم علاقات مباشرة بالقصر الملكي ، وغالباً ما يلعبون أدواراً سياسية في البلاد تصُــب دوماً في اتجاه تدعيم النفوذ السعودي، وهو دور يعود إلى مطلَــع السبعينات، عندما فــُرضت تسوية للصراع الملكي الجمهوري، تقررت على أساسها ملامح النظام السياسي اليمني منذ سبعينيات القرن العشرين، فجعلتها اللاعب الأبرز في تحديد شكل النظام في صنعاء ومحتواه ، على الرغم من وجود قوى مناوِئة لهذا الدور الذي يزيد من أهميته ، كما أن للإقتصاد اليمني ارتباطاً وثيقاً بالتوجهات السعودية تجاه المهاجرين إليها ومن خلال ما تقدمه من دعم مالي لليمن، ما مكَّــنها من لعِــب دوْر هام في الترتيبات المتعلقة بالشأن اليمني سواء الحكومـــي أو الشعبي (سلام ، 2011) .

وتأسيساً على ما جاء ، فأن الدور الذي تؤديه السعودية في اليمن نابع من خِــبرتها الطويلة في هذا البلد وشؤونه التي كانت دائماً بحاجة لطرف له قدرات عسكرية ومالية كبيرة من أجل إيجاد عوامل مشتركة تساهم في حالة الاستقرار الداخلي ، لكن ذلك الدور كان يتوقَّــف إلى حدٍّ بعيد على قُــدرة السعودية على تحقيق التوازن بين كل الأطراف وإرضاء كل المكوِّنات المُــنخرطة في الصِّــراع، أو على الأقل المكوِّنات الأكثر ثباتاً في ميزان القوى، وأهمها شباب الثورة والتغيير والإستجابة لأهدافهم المطلبية، التي خرجوا من أجلها. ولعل ذلك هو المِــحك لاختبار تحوّل السياسة السعودية تُــجاه اليمن، وإذا ما استطاعت أن تبلغه، فإن سياساتها ستكون فِــعلاً قد جاوزت منظورها التقليدي إلى مقاربة أكثر واقعية، مُــستوعبة للمعطيات التي أفرزتها التحوّلات الداخلية والخارجية المتعلِّــقة باليمن.

المبحث الثاني

علاقات الحركة الحوثية بالأطراف غير العربية

تسعى الفصائل السياسية في صراعها للوصول للسلطـــة إلى التحرك الجاد نحو المجتمع السياسي الذي تنشط فيه من أجل تأييده مشروعاتها الخاصة ومناهجها الموضوعة سلفاً ، وتظهر محاولة بناء الولاء الأيديولوجي للفريق السياسي المتصارع حول السلطة ، هذا البناء الأيديولوجي الذي لا يعني البناء النظري المتناسق ، ولكن بمعنى الفكرة المذهبية السياسية العامة أو الدينية البحتة ، ويكون الولاء للفكرة – سياسية كانت أو دينية – الكامنة وراء سعي الفريق المذكور للاستحواذ على السلطة بمثابة المبرر لتمكينه من هذه السلطة بالذات ، وهنا تثور مشكلة الشرعية ، فتتقدم كل القوى الإجتماعية المتصارعة نحو السلطة وتفوز القوة الأوفر نصيباً في مضمار امتلاك الفكرة والتنظيم اللذين يشكلان المقومات الذاتية لتنتقل إلى الحكم سعياً إلى بناء علاقات جديدة من موقع القوة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي .

ولم تغب هذه التصورات عن الحركة الحوثية في اليمن التي بدأت مشروعها بمحاولة تجميع المجتمع السياسي حول مشروعها الخاص للعصبية العائلية التي جاءت بلباس الدين والمذهب ، وقد كانت متسلحة بعلاقات مع أطراف خارجية .

يحاول هذا المبحث تناول أبرز تلك العلاقات ومن خلال المطلبيين الآتيين :

المطلب الأول : علاقات الحركة الحوثية بإيران .

المطلب الثاني : علاقات الحركة الحوثية بالولايات المتحدة .

المطلب الأول

علاقات الحركة الحوثية بإيران

سعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتحرك الفعلي والجاد نحو دول النظام الإقليمي العربي بوجه عام ، ودول الخليج العربي المجاورة بوجه خاص وذلك من خلال توجهاتها التي قامت برؤية المذهب عند الشيعة العرب كولاء سياسي محتمل لإيران كدولة، وبدأت بالتثقيف عنه سواء للحركات السياسية ذات الطابع الديني، أو للأسرى من الجنود الشيعة العراقيين أبان الحرب العراقية – الإيرانية ، أو من خلال الزيارات التي يؤيدها العرب من أبناء المذهب الشيعي للأماكن المقدسة في إيران، أو عبر الإغراءات المتعددة الأشكال لشيعة الكويت والبحرين والسعودية، وقد جاء هذا السلوك الإيراني على وجه ليس تبشيرياً ولا دينياً ولا تعبدياً، بل ليس له علاقة بالولاء الديني لمرجع معين ، إنما هو نشاط سياسي يحول المذهب إلى ولاء لدولة أجنبية ، وهو أمر لا غرابة فيه أن يكون مرفوضاً ذلك أنه يساهم في تأجيج الطائفية داخل المجتمعات العربية (بشارة ، 2012 : 20) .

والأمر تجاه اليمن لم يخرج عن هذه التصورات ، لكن بإضافات ضرورية وجوهرية كانت تضيف كل تلك الاحتمالات المتعلقة بالتبشير للمذهب وطريقة التعبد والولاء لمرجع معين ، بعد أن مدت خيوطها تجاه طائفة معينة وتحويل ولاءاتها المذهبية والإعتقادية ، فكانت الزيدية هي المستهدفة ، وأصبحت الحوثية * هي الأداة والآلة للوصول إلى الهدف ، فاتبعت

* ينتمي الحوثيون إلى الطائفة الزيدية، نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والمذهب الزيدي يحتوى على أربع فرق، أهمها الهادوية، والتي تشكل الأغلبية، تكتفي الهادوية بتفضيل الإمام علي على باقي الصحابة دون القدح فيهم.والحوثيون ينتمون في الأصل إلى الهادوية، نسبة إلى الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم المعروف بالهادي (245-298هـ)، وهو من أحفاد الحسن بن علي.. ولد في المدينة ورحل إلى اليمن سنة (280)هـ، استقر في صعدة بدأ حركته الإصلاحية بالقضاء على الفرقة والاختلاف، حتى استطاع أن يحكم معظم أنحاء اليمن وجزءاً من الحجاز،استمر حكم اليمن بيد أولاد الهادي وذريته، حتى قيام الثورة اليمنية عام (1962م)، وهي أطول فترة حكم في التاريخ لآل البيت، حيث دام أحد عشر قرناً.

إيران مجموعة من الإجراءات قبل قيام الحركة الحوثية بشكلها النهائي ، فكان من أبرز تلك الإجراءات الآتي (الزهيري ، 2011 : 96):

1. اعتماد مشروع تصدير الثورة منذ قيام ثورتها الإسلامية عبر التحرك الجاد لتجاوز حالة عدم التوافق بين المذهب الاثني عشري والمذهب الزيدي لأن ذلك لا يحقق لها أهدافها المرجوة ، فشرعت بتنفيذ مشروع التقارب بين المذهبين مستغلة العلاقات الجيدة مع اليمن التي باركت الثورة الإيرانية ، رغم أن هذه العلاقات لم تدم طويلاً بسبب الحرب العراقية – الإيرانية ووقوف اليمن إلى جانب العراق ، فكان أول تحرك في عام (1982) على شكل آراء وأفكار فردية متأثرة بالثورة الإيرانية تم نشرها في صعدة .

2. تشكيل جماعات بسيطة في صعدة وصنعاء تحت مسمى جمعيات الأمـــر بـــالمعروف والنهي عن المنكر ، وذلك عام (1983) لتحقيق توجهاتها في اليمن ، فقامت بعض عناصر هذه الجمعيات في عام (1984) بتنفيذ أعمال تفجير مجمع حدة الـــسينمائي وسينما بلقيس في العاصمة صنعاء ، ثم قامت بتجميد نشاط هذه الجمعيات بعد إلقـــاء القبض على بعض عناصرها .

3. تشكيل أول نواة لاتحاد الشباب في مدينة صعدة عام (1986) ، ثم تجميـــد نـــشاط الإتحاد بسبب القبض على أحد قياداته وبحوزته كمية كبيرة من المتفجرات.

4. إنشاء معهد في صعدة وآخر في صنعاء لتدريس الأفكار المتعلقة بالثورة الإيرانيـــة ، واستيعاب كثير من العناصر التي كانت تدرّس في هذين المعهدين في (حزب الحق

– حزب اتحاد القوى الشعبية) الذين تأسساً عام (1990) بعد إعلان الوحدة الاندماجية بين شطري اليمن .

5. السماح لحزب الحق بالمشاركة في الانتخابات النيابية عام (1993) مقدماً أكثر من (60) مرشحاً في مختلف المحافظات اليمنية إلا أنه لم يفز منهم سوى حسين بدر الدين الحوثي* وعبد الله الرزامي.

6. غادر بدر الدين الحوثي وأولاده إلى إيران بعد اندلاع أعمال الشغب والتخريب في صعدة دعماً لإنفصال شطري اليمن في الحرب التي قامت عام (1994) لهذا الغرض .

7. عودة النشاط من جديد بعد عام أثر عودة الحوثي وأولاده من إيران تحت مسمى منتدى الشباب المؤمن واستمر حتى عام (1997) عندما جرى تشكيل تنظيم الشباب المؤمن الذي استمر في نشاطه حتى قيام حركة التمرد عام (2004) .

لقد جاءت اجراءات إيران في سبيل التقريب بين الزيدية والإثني عشرية، و تشكيل الحركة الحوثية ، والشروع بنشاطاتها الدينية الثقافية في أوساط الشباب ومن ثم القيام بالتمرد العسكري ، بعد أن واجهت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية تجاه دول النظام الإقليمي العربي حالة رفض وازدراء في أحايين كثيرة ، بل محاولات تصدي ومواجهة في أغلب الأحيان ، أو يعود سبب ذلك إلى عدد من الأسباب تعلق بعضها بالعوامل التاريخية التي تتعلق بنظرة الاستعلاء التي تحملها الصفات القومية الإيرانية ، وتعلق بعضها الآخر بالمذهب

* حسين الحوثي هو مؤسس تنظيم الشباب المؤمن الذي قاد حركة التمرد للحركة الحوثية ، وعبد الله الرزامي هو الرجل الثاني في ذات التنظيم والقائد الميداني لحركة التمرد بعد مقتل الأول .

الشيعي الاثنى عشري الذي حملت لوائه إيران بصورة ملفتة في أعقاب سيطرة رجال الدين على نظام الحكم في إيران منـــذ عـــام (1979) .

لكن اللافت للنظر في كل ذلك هو غياب الإرادة السياسية العربية التي يمكن لها أن تتصدى للمشروع الإيراني في المنطقة العربية بوجه عام واليمن بوجه خاص ، فضلاً عـــن عدم اللجوء إلى العمق العربي الإستراتيجي عند حاجة أية دولة من الدول العربية إلى الـــدعم اللازم في مواجهة التطلعات الإيرانية ، وذلك بسبب الخلافات التي نشأت فيها ، وقـــد تعلـــق معظمها بطبيعة الانظمة القائمة على التعامل مع حاجة الدول العربية الأخرى إليها كفرصـــة لفرض الشروط وبأمور الفساد والإفساد ، وبسبب عجز هذه الدول عن القيام بدور إقليمـــي ، وغياب المشروع العربي الإقليمي ، الأمر الذي تتذرع به دول الخليج العربي لتبرير لجوئهـــا إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للتحالف ولإقامة قواعد عسكرية من أجل تأليبها ضد إيران (بشارة ، 2012 : 18).

لهذا ؛ قامت إيران بتخصيص ميزانية لتنظيم الشباب المؤمن وتقديم دعم سخي له من المؤسسات الشيعية والمراكز والبيوت التجارية المرتبطة بإيران والمنتشرة في دول الخلـــيج العربي ولبنان والأردن وبعض الدول الأخرى . إلا أنه ورغم وضوح علاقة إيران بعناصـــر هذا التنظيم وظهورها على السطح من خلال الزيارات المتكررة لأعضاء في السفارة الإيرانية وعناصر أخرى قادمة من إيران ولبنان والبحرين والكويت للمنطق التي تركزت فيها أنشطة تنظيم الشباب المؤمن بصعدة ، وحضور هؤلاء الزوار بعض الفعاليات الثقافية ، وحـــضور قيادات التنظيم الفعاليات التي تقيمها السفارة الإيرانية في صنعاء إلا إن إيران كانت تحـــرص على إبقاء مسألة الدعم المادي سراً لا سيما بعد أن بدأت بوادر التمرد والصدام المسلح مـــع

أجهزة الدولة . لكن مع بداية المواجهات المسلحة ظهرت هذه العلاقة ظهوراً واضحاً ، بعد أن أصبحت وسائل الإعلام الإيرانية والشيعية عموماً بمثابة منابر للدفاع عن الحوثيين ، فكانت القنوات الفضائية والصحف والمجلات والمحطات الإذاعية تصف التمرد وعناصره بالمجاهدين وسعت لتدويل القضية مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لحماية الأقلية الشيعية في اليمن ووصفتها بأنها تتعرض لأعمال إبادة من قبل أجهزة الدولة ، مع قيام الحوزات الشيعية في النجف العراقية وقم الإيرانية بإصدار البيانات المنددة بالحرب (الزهيري، 2011 :99).

كما حاولت إيران جاهدة العمل على تحقيق حلمها، واتخاذ الحوثيين جسر عبور لتسلل المذهب الاثنى عشرية في اليمن، وذلك من خلال (حسان ، 2012) :

1. إيفاد الطلاب اليمنيين إلى إيران بحجة الدراسة، لتقوم بصياغتهم صياغة جديدة، ليكونوا أصابع إيرانية شيعية، تخدش عقائد اليمنيين.

2. الدعم الإعلامي الإيراني الواضح للحوثيين، من خلال تبنِّي وسائل الإعلام الإيرانية كقناة (العالم) و(الكوثر) وغيرهما، لحرب الحوثيين مع السلطة اليمنية.

3. الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، حيث أعلن مسؤول أمني في الحكومة اليمنية السابقة، أن الجيش اكتشف ستة مخازن للأسلحة المملوكة للحوثيين، وبعض الأسلحة المصنوعة في إيران، وتشمل المدافع الرشاشة والصواريخ قصيرة المدى والذخائر،كما أعلن في الفترة الماضية القبض على سفينة إيرانية في السواحل اليمنية محملة بالأسلحة والذخيرة كانت في طريقها إلى الحوثيين.

4. العثور على وثائق في المستشفى الإيراني في العاصمة، تدل على تورطها في عمليات تجسس ودعم مالي وعسكري للحوثيين،مما أدى إلى إغلاقه من قبل الحكومة.

5. مجموعات التجسس التي أعلن عنها الرئيس اليمني هادي منصور في غير ما مرّة.

6. الدعم الإيراني للحراك الجنوبي من أجل زعزعة الاستقرار وإرباك حكومة التوافق لتسهيل السيطرة وتمدد نفوذ الحوثيين.

7. الرغبة الحوثية المتواصلة بالسيطرة على ميناء ميدي الاستراتيجي في البحر الأحمر في محافظة حجة المحاذي للحدود مع السعودية، بطلب مباشر من قيادات الحرس الثوري الإيراني وفقاً لتصريح وزير في حكومة الوفاق اليمنية لصحيفة الوطن السعودية.

8. اعترافات بعض من أتباع الحوثي الذين استسلموا أثناء المواجهات، والذين أكّدوا قيامهم بالتدرب في معسكرات تابعة للحرس الثوري الإيراني مع عناصر فيلق بدر في العراق، إذ كان يتم إحضار أفراد من شيعة العراق ومن الحرس الثوري الإيراني لتدريب الحوثيين والإشراف على مناوراتهم القتالية.

وكشفت مصادر يمنية في (17 تشرين الثاني 2009) لصحيفة "الشرق الأوسط" عن تزويد إيران الحوثيين بأسلحة متطورة قبل نشوب الحرب السادسة بصعدة؛ ونقلت مصادر الصحيفة أن إيران زودت المتمردين بصواريخ متطورة مضادة للدروع، تم نقلها عبر البحر الأحمر من ميناء إفريقي على سفينة إيرانية رست قبالة سواحل اليمن الواقعة على المنطقة البحرية للميناء في (ميدي)، إذ أفرغت حمولتها بنقلها على قوارب صغيرة وخزنت في مزارع وأماكن قريبة من الميناء، وبعدها قام الحوثيون بنقلها إلى مناطق متعددة بصعدة وحرف سفيان

بعد المرور بمحافظتي حجة والحديدة، وتحدثت المصادر أيضاً عن تورط مسؤولين رتبوا لدخول السفينة الإيرانية، وقيام السلطات الأمنية بالتحقيق مع اثنين من مجموعة ضبطوا على ذمة القضية، سبق أن تم تفجير قاربين بميناء ميدي أواخر(آب 2009) في اشتباكات بين القوات البحرية اليمنية وأشخاص كانوا يحاولون تهريب أسلحة ، وفي (25 تشرين الثاني 2009) احتجزت البحرية اليمنية سفينة إيرانية محملة بأسلحة مضادة للدروع، في منطقة قبالة شواطئ ميدي في البحر الأحمر عند أقصى الشمال الغربي لليمن، وكانت السفينة في طريقها إلى تفريغ حمولتها من الأسلحة بالقرب من منطقة (حرض) لإيصالها إلى المتمردين الحوثيين، كما كان على متن السفينة خمسة إيرانيين وهندي مدرّبون وخبراء سلاح وقد تم القبض عليهم بعد أن جاؤوا إلى اليمن للانضمام إلى المتمردين الحوثيين, وللحلول مكان خبراء ومدربين إيرانيين يُعتقد أنهم جُرحوا أو قتلوا في المعارك. وهذه السفينة التي ضبطتها البحرية اليمنية ليست السفينة الأولى http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=41 - ftn3، إذ تعد ثاني أو ثالث سفينة إيرانية تم القبض عليها وهي محملة بالأسلحة محاولة عبور البحر الأحمر، كما سبق ضبط قارب إيراني بالقرب من سواحل ميدي ما يزيد من تأكيد تورط إيران في دعم حركة التمرد الحوثي من خلال هذا المنفذ (الجبلي ، 2010) .

إن هذا الدور الذي لعبته إيران في دعم الحركة الحوثية في اليمن ، قد أسهم في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج ، وهذا ناتج من موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية

عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية (1991) ، إذ يمثل الخليج لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية (شبلي، 2012 : 175).

وبناءً على ما تقدم؛ فأنه من البديهي الوصول حقيقة إلى وجود مصالح استراتيجية تجمع بين الحوثيين وايران ، إذ تتقارب هذه المصالح في بعض الجوانب فتصبح أهدافاً مشتركة من جانب وتتقاطع فتكون تكاملية في الجانب الآخر، ففيما يتعلق **بالمصالح الإيرانية المكتسبة من دعم حركة الحوثيين** يمكن الوقوف عند الآتي :

أولا: وجود عدة قرائن تؤكد الدعم الإيراني لتمرد الحوثيين ، وهذه القرائن إن لم تدل على أن إيران خططت لهذا الأمر منذ البداية، كما فعلت مع حزب الله في لبنان، فلا أقل من أن إيران حاولت استغلال هذه الأوضاع الملتهبة لصالحها ولنشر مشروعها الطائفي الهادف إلى سيطرة النفوذ الرافضي على العالم الإسلامي.

ثانياً : الدعم الإعلامي الإيراني الواضح للتيار الحوثي في حربه مع السلطة اليمنية، من خلال قناة "المنار" و"العالم" وغيرهما من القنوات الشيعية .

ثالثاً : زعزعة أمن اليمن وإحداث قلاقل وحروب طائفية مع السلطة والتيار الديني المناهظ لحركة الحوثيين وذلك بتزويد الحوثيين بكميات كبيرة من الأسلحة ولا أدل

على هذا من عثور الجيش اليمني أثناء تفتيشه مواقع الحوثيين على مخازن أسلحة ورشاشات خفيفة وقذائف وصواريخ قصيرة المدى، معظمها إيراني الصنع.

رابعاً : نشر خلايا أمنية مدربة للقيام بأعمال التجسس لصالح الحكومة الايرانية ودليل ذلك العثور على وثائق في المستشفى الإيراني في العاصمة صنعاء تدل على تورطه في عمليات تجسس ودعم مالي وعسكري للحوثيين، مما أدى إلى إغلاق الحكومة له .

خامساً: خلق جبهة إضطرابات جديدة في جنوب اليمن المتزامنة مع عدد من حروب الحوثيين من أجل إضعاف الحكومة اليمنية وتشتيتها.

سادساً : سعي إيران الى الوصول الى ساحل البحر الأحمر وذلك بالايعاز للحوثيين بتوسيع مسرح العمليات بغية الوصول إلى ساحل البحر الأحمر القريب من صعدة.

ثامناً : يؤكد الحضور الإيراني القوي في صعدة، حقيقة الأهداف الإيرانية الاستراتيجية في المنطقة.

أما ما يتعلق بالمصالح التي يجنيها الحوثيين من إيران :

أولا: تستفيد جماعة الحوثي من الدعم اللوجيتسي والأموال الطائلة التي هي وسيلة فاعلة للانتشار وكسب والتأييد وشراء الذمم لشيوخ القبائل المجاورة لهم .

ثانيا: تقديم ايران لجماعة الحوثيين السلاح الحديث والمعدات العسكرية.

ثالثاً: تقديم ايران التدريب العسكري لأفراد الجماعة عن طريق إسناد ذلك لمعسكر حزب الله.

رابعاً : تقديم ايران الدعم الإعلامي الداخلي والدولي لدعم بقاء الحوثيين.

خامساً : دعم ايران لمشروع الحوثيين وحلمهم الكبير في السيطرة على العاصمة صنعاء وانشاء دولة شيعية .

المطلب الثاني

علاقات الحركة الحوثية بالولايات المتحدة الأمريكية

نجح الدور التحريضي الذي مارسه اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في تشكيل السياسة الأمريكية إزاء إيران ، من خلال تضخيم الخطر الذي تشكله للمصالح الأمريكية في المنطقة وعلى أمن إسرائيل على حد سواء وذلك بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) ، إذ تعمق تأثير هذا اللوبي بفعل التحالف الذي كان يربط بعض المحافظين الجدد مع اليمين المسيحي المتطرف في الولايات المتحدة (سعيد ، 2004 : 2) . فقد روج أنصار اللوبي اليهودي من المحافظين الجدد للتصور الإسرائيلي الخاص بالخطر الذي يشكله كل من العراق وإيران ليس على المصالح الأمريكية في المنطقة فحسب ، بل على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، فقد عد هؤلاء أن المشكلة الأساسية في الشرق الأوسط هي العراق ، وليست الصراع العربي – الإسرائيلي (جاد ، 2002 : 110) .

وعلى هذا النحو لم يكن مستغرباً أن يصبح إقليم الخليج العربي محوراً للصراع الدولي بين القوى الدولية المتنافسة حول السيادة العالمية ، إذ إن أهمية الإقليم جعلت منه عنصراً جاذباً للاهتمامات الدولية ، وتعددت الدول التي تحاول أن تكون لها هذه السيادة ، ونظراً لذلك ولأهمية الإستراتيجية لموقع منطقة الخليج العربي ، فقد كانت منطقة الخليج أحد أهم محددات السياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة (إدريس ، 2000 : 69) .

ثم تزايدت هذه الأهمية بعد تكثيف التواجد العسكري في المنطقة ، عندما اتجهت الولايات المتحدة إلى الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمنطقة في إطار ما يسمى بالحملة

الدولية ضد الإرهاب في أعقاب أحداث أيلول (2001) التي بدأتها في حرب أفغانستان عام (2002) (العيسوي ، 2010 : 44) .

ووفقاً لهذه التصورات؛ فقد أقامت الولايات المتحدة تحالفاً مع الأطراف الشيعية في المنطقة فكانت الحركة الحوثية أحد أهم هذه الأطراف ، إذ لم تكن الأزمة التي أوجدتها هذه الحركة في اليمن نزوة عابرة ، أو مقطوعة الصلة بما كان يحدث حينذاك في المنطقة على الصعيد الإقليمي ، وأنها واحدة من بؤر التوتر الشيعي المبثوثة في أغلب الدول العربية والمقصود منها أداء دور غرضه التمويه على زعزعة الدول العربية ، ورفع مستوى الصمود الشيعي في محاولة لكسب الرأي العام العربي ، خاصة أن الحركة الحوثية رفعت شعارات شعبية تتعلق بمحاربة الفساد والغلاء ، وكان غرض الحركة الحوثية إبراز الثورة الشيعية التي يقوم بها الحوثيون بأن لها وجود فاعل في بلدان العرب (الأحمدي ، 2006 : 206) .

وقد بدت علاقة الحركة الحوثية بالولايات المتحدة غامضة وغير واضحة المعالم ، ففي الظاهر تناصب هذه الجماعة المتمردة العداء للأمريكان كما يبدو من خطابها وأدبياتها وشعارها الذي يصرخ بالموت لأمريكا ، فيما تنشط في استقطاب أتباع جدد لها تحت لافتة مواجهة الهيمنة الأمريكية ومحاربة التدخلات الأمريكية في اليمن ، وتقوم بنشر شعارات معادية لأمريكا في عموم المناطق وفي المناطق التي تخضع لسيطرتها بحيث يقوم عناصرها بجمع توقيعات من المواطنين التي تعارض التدخلات الأمريكية في اليمن ، وتدعو لطرد السفير الأمريكي في صنعاء وغيرها من الأنشطة والفعاليات التي تحاول من خلالها إقناع الرأي العام بأنها ضد أمريكا ، والحقيقة غير ذلك فكل هذا النشاط والشعار المعادي لأمريكا ما هو إلا لافتة للحشد والاستقطاب ودعاية للاستهلاك كانت موجهة للمواطن البسيط والشخص

العادي ، بينما يدرك المطلعين والمتابعين والمهتمين أن علاقة وطيدة تجمع بين الحوثيين والأمريكيين لالتقاء مصالحهما (العمراني ، 2012) .

وقد اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب ولهجة مخففة تجاه الحركة الحوثية فدعت الحكومة اليمنية ومنذ عام (2006) للإعداد للانتخابات ، والى الهدوء والحوار والابتعاد عن التحديات وعدم اللجوء إلى العنف ، وهي لهجة غير معتادة من الولايات المتحدة ، لا سيما أنها في شراكة مع السلطات اليمنية في مكافحة الإرهاب ، فيما قامت ومن خلال سفارتها في صنعاء على شراء الأسلحة من القبائل وأسواق السلاح المنتشرة في صعدة ، تحت ذريعة إنهاء معالم التسلح في اليمن ، دون أن توضح مصير تلك الأسلحة ، والتي يرى بعض المحللين أنها قدمت عبر وسطاء للحركة الحوثية ، بدليل وجود أسلحة متطورة وكميات من الذخيرة بعد اكتشاف مخازن لها في صعدة (سري الدين ، 2010 : 208) .

فيما نفت السفارة الأمريكية في صنعاء الأنباء التي نقلتها بعض وسائل الإعلام اليمنية من كون زيارة السفير الأمريكي إلى محافظة الجوف في حزيران (2004) كانت بغرض شراء الأسلحة ، وقالت السفارة " أن أمريكا لم تكن في يوم من الأيام عدواً للحوثي ، كما يكن الحوثي وأتباعه عداء لها " ، وهذا ما أكده يحيى بدر الدين الحوثي في حوار مع قناة العربية في محل إقامته بالسويد في (26 / 4 / 2005) ، بقوله : " إن مأزق السلطة اليمنية المتمثل بضرورة تسليم إرهابيين يمنيين إلى الولايات المتحدة دفعها إلى اختلاق عدو وهمي لأمريكا لذر الرماد في العيون " (الأحمدي ، 2006 : 208) .

وخلال الأزمة التي نشبت بين الحكومة اليمنية والحركة الحوثية ، اتضح أن أسباب التصاعد في نبرة الخطاب الحوثي تقوم على إظهار الحجم الإعلامي والسياسي كلما تراجع

أداء الحركة القتالي ، فيما كان من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم كشف اليمن أطراف الدعم الخارجي للحركة الحوثية يشير إلى تعاضد المخطط الإقليمي الذي تقوده إيران مع التوجهات الدولية للولايات المتحدة بما يجعل من الكشف عن كل هذا أمراً يحتاج إلى نوع من التبصر بدلاً من التصعيد ، فيما برزت ضبابية الموقف الأمريكي تجاه المواجهات بين الحكومة والحوثيين رغم أن المواجهات قد تم خوضها في الظاهر تحت شعار الموت لأمريكا ، إلا أن الولايات المتحدة وطيلة فترة المواجهات لم تحذر رعاياها ، ولم تتخذ الإجراءات المعهودة في مثل التهديدات المشابهة ، فضلاً عن التحفظ الإعلامي الأمريكي تجاه الأزمة وعدم ضم الحركة الحوثية إلى لائحة الإرهاب ، كما لم تدرج المواجهات مع الحركة الحوثية ضمن الحرب على الإرهاب (سري الدين ، 2010 : 208) .

وقد وجدت الولايات المتحدة في علاقاتها الخفية مع الحركة الحوثية تحقيقاً للأهداف الآتية (العمراني ، 2012) :

1. **المحافظة على التوازن السياسي داخل اليمن :** فقد سعت الولايات المتحدة من خلال تواصلها الكبير مع الحركة الحوثية والدعم المادي والمعنوي والتوجيهات الذي قدمته للحركة ، إلى إحداث توازن بين مختلف القوى اليمنية من أجل منع استئثار التجمع اليمني للإصلاح أو أية قوة سياسية أخرى بالمشهد السياسي خاصة، وأن تجمع الإصلاح له ثقلاً كبيراً داخل اللقاء المشترك، والذي هو قوة سياسية لا ترغب أمريكا بتصدرها للمشهد السياسي، فالأمريكان حتى اللحظة لم يطمئنوا لتجمع الإصلاح لتوجهه الإسلامي ولعدم تأكدهم من أنه يحفظ لهم مصالحهم في اليمن ، كما أن المشروع الأمريكي يتعارض مع مشروع تجمع الإصلاح لمرجعيته الإسلامية ولسعيه لتصحيح علاقة اليمن بالأمريكان والتخلص من الهيمنة الأمريكية واستقلال القرار اليمني وإحداث النهضة والتنمية

والرفاهية ،وهذا يتعارض مع المشروع الأمريكي المشبوه مع المشروع الوطني ، لذا سعى الأمريكان لمد الجسور مع مختلف القوى السياسية ومن ضمنها الحوثيين لإيجاد قوى بديلة لتجمع الإصلاح يثق فيها الأمريكان كجماعة الحوثي .

2. **ابتزاز دول الخليج العربي :** لقد وجدت الولايات المتحدة في الحركة الحوثية عاملاً مؤثراً يمكن من خلاله ابتزاز دول الخليج من خلال زرع الخوف لدى هذه الدول ، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ، التي بدا حكامها يستشعرون هذا المخطط الأمريكي ، ويدركون أن الولايات المتحدة تسعى للتواجد بالمنطقة لفترة أطول والتحكم بمقدراتها وإقناع حكامها بحماية بلدانهم ومصالحهم من التهديدات التي يصنعونها هم أو يساهمون في صناعتها كما هو الحال مع جماعة الحوثي ، وقد لاقى هذا التوجه الأمريكي قبولاً من حكام دولة قطر الذين كانت لهم قبل سنوات خلاف مع المملكة العربية السعودية ، لذلك جرى دعم الحوثيين نكاية بالمملكة العربية السعودية وسلمت إليهم مليارات لإعمار صعدة فصرفها سيد الحوثيين لخدمة مليشياته المسلحة ولكسب الولاء والأنصار والإنفاق على مخطط التوسع بقوة السلاح ، وبقيت صعدة شبه مدمرة كما قامت قطر برعاية مصالحة بين الحوثيين والسلطات اليمنية وقد انتزعت لهم ميزات وضغطت على السلطات اليمنية حينها للموافقة على هذه المصالحة رغم بنودها المجحفة بحق اليمن، تلك المصالحة التي قوت الجانب الحوثي وأعطته المزايا التي لم يكن يحلم بها فتمت بتخطيط ودعم أمريكي ولم تكن قطر سوى منفذ له .

3. **دعم الموقف الإيراني تجاه منطقة الخليج :** تغاضت الولايات المتحدة عن الدعم الذي تقدمه إيران للحركة الحوثية كونها ترغب باستمرار المشروع الإقليمي الإيراني في منطقة الخليج مما يزيد من الحاجة الخليجية للدور الأمريكي الحامي لها من التوجهات الإيرانية .

لهذا فإنها لم تكتف بالتغاضي عن الدعم الإيراني للحوثيين بل قدمت تسهيلات كبيرة لوصول هذا الدعم لهم، ومنعت منظمات دولية مهتمة بحقوق الإنسان من ذكر الجرائم البشعة التي ينتهكها الحوثيون بحق المواطنين الأبرياء في تقاريرها وفعالياتها ، ولولا التواصل الأمريكي الحوثي ما تم التعتيم على جرائمهم في المحافل الدولية ولأدخل الأمريكان جماعة الحوثي ضمن قائمة الجماعات الإرهابية مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية أدخلت منظمات خيرية تشرف عليها السلطات الرسمية كانت تكفل أيتام وتعين أرامل وتساعد محتاجين وتخضع للرقابة المشددة ، ومع ذلك أدخلتها الإدارة الأمريكية ضمن ممولي الإرهاب ، بينما تمارس جماعة الحوثي المسلحة ومليشياتها أبشع أنواع العنف بحق اليمنيين حيث تسجن وتعذب كل من يختلف معهم وتدمر البيوت وتشرد الأسر ، وتدمر مدارس تحفيظ القرآن الكريم وتدنس المساجد وتمزق المصاحف وتعذب الناشطين وتمنع صلاة التراويح وغيرها من الممارسات الإجرامية التي تجعل منها أكبر منظمة إجرامية في العالم مع ذلك تغاضى الأمريكان عن كل هذا وباركوا نشاطات الحوثيين بسبب التواصل والتعاون والتحالف الحوثي معهم .

4. **تكريس التواجد الأمريكي في اليمن :** يدعم الأمريكان الحوثيين بمختلف أنواع الدعم وذلك لتكريس تواجدهم في اليمن ، كون الحوثيون يشكلون أحد عوامل عدم الاستقرار باليمن، الأمر الذي يتطلب من وجهة النظر الأمريكية التواجد بشكل قريب لدعم استقرار اليمن ، رغم أنهم لا يرغبون بتحقيق هذا الاستقرار على الإطلاق لأنه ينهي ذريعة تواجدهم في اليمن ، ويوفر للسلطة السياسية اليمنية قوة كبيرة تستطيع امتلاك قرارها الوطني امتلاكاً كاملاً وحماية سيادة البلاد والحد من التدخلات الأمريكية ، إن لم يكن إيقافها بشكل كامل .

5. **التحكم في الشأن اليمني الداخلي** : أثمر الضغط الأمريكي على السلطات اليمنية عن زيادة التحكم في الشأن الداخلي اليمني من خلال السماح بمشاركة الحوثيين في الحوار الوطني ، الذي حصل للحوثيون فيه على (30) مقعداً نتيجة التوجيهات أمريكية ، بما يوازي قوة أحزاب اللقاء المشترك بكل ثقله وأطيافه ، بينما تم إقصاء فئات مهمة أخرى لم تحصل على مقعد واحد في مؤتمر الحوار ، مثل : مشايخ القبائل والجيش وهيئة علماء اليمن ورجال المال والأعمال وغيرهم . وقد أرسل الأمريكيون وفي إطار الحوار والتهيئة للحوار مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر إلى صعدة والتقى بسيد الحوثيين وكأن صعدة دويلة مستقلة وكان بمقدور السلطة أن تبعث برسالة للحوثي بأن يرسل مندوب له لكن الأمريكيين أرادوا أن يعملوا مكانة لحلفائهم فأرسلوا بن عمر بنفسه إلى ديوان سيد الحوثيين في صعدة.

6. **الإطمئنان على المصالح الأمريكية في اليمن** : حصلت الولايات المتحدة على وعد من الحوثيين بعدم التعرض لمصالحها في اليمن ، وذلك في ضوء العلاقة الخفية التي تربط الطرفين .

7. **عدم التعرض للحركة الحوثية** : أثمرت العلاقات بين الولايات المتحدة والحركة الحوثية عن اتفاق ضمني بعدم التعرض للحوثيين ، رغم أنهم يشكلون مع القاعدة جماعات عنف مسلحة؛ لكن التحالف الأمريكي الحوثي لم يسمح للقوات الأمريكية المتواجدة في اليمن لمكافحة الإرهاب بقصف عناصر حوثية ولو لمرة واحدة ، مع أن الحوثيين أشد عنفاً وأكثر قوة من القاعدة ، ويتفوقون على القاعدة بامتلاكهم السلاح الثقيل لكنها تعاملهم معاملة أخرى مميزة ، لدرجة أن السفير الأمريكي تحاشى تجريمهم أو مهاجمتهم ، بل

عدهم الأمريكان قوة سياسية صاعدة مشيدين بهم في التقارير التي تصدر عن وزارة الدفاع الأمريكية، وعن مؤسسة (راند) وغيرها .

ومن خلال ما تقدم ، فأن هذه الدراسة ترى في علاقات الحركة الحوثية الخارجية بالأطراف العربية وغير العربية أنها تصب في خدمة المشروع الإيراني الذي كانت له تأثيرات كبيرة في حالة عدم الاستقرار في دول منطقة الخليج العربي ، فقد استطاعت إيران إلى حد كبير تنفيذ مخططاتها واستراتيجيتها في التمدد المذهبي في المنطقة العربية بوجه عام ، والخليجية بوجه خاص مستغلة التسهيلات الأمريكية بهذا الشأن والتي برزت فيها العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الحوثية بروزاً بيناً ، وهذا ما يفسر التوجه نحو إجراء تحالف أمريكي مع أطراف شيعية عديدة في المنطقة سواء مع الحركة الحوثية في اليمن ، أو مع القوى والأحزاب والحركات السياسية الدينية الشيعية العراقية كحزب الدعوة الأسلامية ، والمجلس الأعلى الإسلامي ومنظمة بدر وغيرها ، بعد معاناتها من الحركات الإسلامية السنية التي ضربتها في عقر دارها في أحداث الحادي عشر من أيلول ، فيما كانت تقوم بدعمها في السابق سواء أبان التدخل السوفيتي في أفغانستان أوغيرها ، وهذا نابع من مقولة روج لها الأمريكان بأنهم يسعون لإحداث توازن للشيعة مع تلك الحركات وإشغال كل منهما بالآخر ، مع استخدام الأقليات الشيعية كورقة ضغط خاصة تجاه دول الخليج ، وإن كان تلاقي مصالحها مع إيران في ملف الحوثيين وباقي الحركات الشيعية ، لم يخفف من حدة التوتر بينهما تجاه الملفات الأخرى كالملف النووي الإيراني ، الذي قد يكون هو الآخر يحمل في طياته خبايا واسرار مثيرة، يكشفها الزمن في وقت ما .

الفصل الخامس

الخاتمة

الإستنتاجات

التوصيات

المراجع

الفصل الخامس

الخاتمة

شابت العلاقات العربية – الإيرانية كثير من الأزمات على مدى تاريخ هذه العلاقات ، ويقوم تصور هذه الأزمات على أنها مشكلات تتعلق بالخصومة التاريخية متجاهلة المشتركات الحضارية التي تجمع الطرفين ، فالخصومة يمكن أن توجد داخل الدين الواحد والإقليم ذاته والثقافة نفسها ، لكن حين تصل الدول إلى رؤية ضرورة التعاون فإن المشتركات هي التي تحضر لإسناد السياسات ثقافياً ومعنوياً ، فيما تستدعي الحروب حالة المعاناة لتبرير محاسن الصلح والابتعاد عن سفك الدماء ، وتشير مراحل التاريخ المعاصرة إلى أن الحرب الوحيدة التي شهدتها علاقات العرب بإيران كانت بين العراق وإيران للفترة (1980 – 1988) ، وهي التي أحيت مفردات ومصطلحات لم تكن قائمة على هذا النحو في التاريخ .

وتبدو المشكلة الكبرى التي تحتاج إلى مراجعة متمثلة باستسهال إيران لأمر وشؤون العرب بسبب ما تجده فيهم من ضعف لصفة المواطنة لدى فئات معينة من أبناء الشعب في الدول العربية التي تقدم المذهب على كل الاعتبارات الأخرى ، وبسبب ضعف وإضعاف الانتماء القومي العربي مواضعه الحقيقية : اللغة ، والتضامن العربي ، وقضية فلسطين ، وتطوير العمل العربي المشترك ومحاولة استنهاضه من جهة ، أو إجهاضه من الجهة المقابلة التي تمثلها إيران في مواضع متعددة ، فها هي تزيد حدة هذا الوضع بوجه خطير ، بحيث أصبح يشكل تهديداً لوحدة المجتمعات العربية ، ومن أمثلة ذلك : المجلس الأعلى العلماني الإسلامي في البحرين ، وحركة الحريات والديمقراطية ، وحركة أحرار البحرين الإسلامية ، فيما نجدها في العراق عبر المجلس الإسلامي الأعلى ، والتيار الصدري ، وحزب الله العراقي

، و حزب الدعوة الإسلامية ، ومنظمة العمل الإسلامي ، وعصائب أهل الحق ، وغيرها ، كما نجدها في اليمن بالحركة الحوثية ، وفي الكويت والسعودية ، فضلاً عن لبنان عند حزب الله ، وفي سوريا ومناطق أخرى على الرغم من الفارق الشاسع في التكوين والموقف والشرعية ، فالخلفية هي عدم قدرة الدولة على حل قضايا محلية من المساواة المواطنية ، لكن إخضاع هذه القضايا لاعتبارات السياسة الإيرانية الإقليمية لا يحل المشكلة ، وإنما يزيدها حدة.

أما فيما يتعلق بالتشيع، ففي إيران بدأ زيدياً ثم ترقى في مراتبه ماراً بالصفوية والجعفرية ، وصولاً لولاية الفقيه التي يقدمها اجتهاد الخميني مختزلاً الموقف الشيعي بجملته عبر وضع ميزات وخصائص للفقيه من خلال التأكيد على ارتباط الحاكمية بالفقيه في عصر غيبة الامام المهدي – حسب معتقداتهم – ، وبذلك يرى الشيعة بأن ذلك يحقق التكامل في حلقات سلسلة الحاكمية والولاية في حياة الانسان التي هي شيء رباني، لأن الله هو مصدر الحاكمية والولاية ، والتي منح الله تعالى حقها لنبيه صلى الله عليه وسلم في حياة الناس بموجب قوله تعالى { النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم } ويتسلسل الحكم والولاية من أئمة المسلمين الشيعة الاثني عشرية ، وفي عصر غيبة الإمام الأخير الثاني عشر تستقر هذه الولاية بصورة شرعية في الفقيه الذي يلي أمور المسلمين ويتصدى لشؤونهم .

وتبقى ولاية الفقيه التي بلورها فكر الخميني هي الصيغة الاجتهادية التي وسعت حقل ولاية نائب الإمام وصلاحيات مرجع التقليد عند الشيعة لتغطي هذا الموقع صفة الولاية العامة أو الحاكمية العامة التي هي للإمام في زمن الغيبة ، ولا شك كانت كاريزما القائد متواجدة في شخص الخميني عندما تفاعلت مع سيكولوجية الجماهير الإيرانية المتدينة والناقمة على حكم

الشاه ، وهي بذلك تقترب من الحالة السنية في مسألة الخلافة ، وتتجاوز الحالة الشيعية السائدة التي كانت مستقرة في صيغة تعدد مراجع التقليد ، وعلى دور الفقيه الذي كان يتأرجح بين اعتزال السياسة بانتظار ظهور الإمام المعصوم الغائب ، وبين موقف النصح لأهل الحكم كما يفعل الآن السيستاني في العراق ، من دون الطموح إلى ممارسة الحكم المباشر .

أما في اليمن فقد جرى تحويل الزيدية إلى هادوية ثم إلى جارودية عملت على نشر الجعفرية من منطلق إحياء الزيدية التي لم يبق منها سوى الاسم ، وبعد قيام دولة الفقيه في إيران من جهة ، وقبلها سقوط دولة الإمامة الجارودية في اليمن من جهة أخرى ، فلم يعد ثمة من أصل للخلاف ، وأصبحتا معاً مشروعاً واحداً كانت الحوثية في اليمن أولى ثماره .

وعند مرحلة الحركة الحوثية في اليمن تكثف الدعم الإيراني لعناصر تلك الحركة منذ عام (1990) الذي تزامن مع حرب الخليج الثانية ، فوجدت إيران ضالتها في تلك العناصر لتنفيذ مشروعها في المنطقة لاسيما في ظل التقارب الفكري بينهما ، فاستغلت تلك العناصر علاقاتها بإيران للحصول على المزيد من الدعم بحجة الوقوف أمام المد السلفي الوهابي في اليمن ، وبمعاونة ادوات المشروع الإيراني في المنطقة العربية المتمثلة بحزب الله اللبناني ، وبعض الشيعة من باقي دول الخليج ، وباسناد من الحوزة العلمية في النجف ، فضلاً عن موافقة الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت في الحركة الحوثية ما يلبي رغباتها من أجل الضغط على دول الخليج لتكريس الحاجة الفعلية للتواجد الأمريكي في المنطقة لأغراض الحماية وموازاة الجانب الإيراني .

وعلى وفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بمبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج ، مستفيدة من الحركة الحوثية كنموذج للدراسة ، بعد أن تناولت المحاور الآتية :-

أولا : تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة وصدق فرضيتها المفضية إلى أن الحركة الحوثية مثلت أحد الأدوات التي تستخدمها إيران لتنفيذ مشروعها الطائفي عبر مبدأ تصدير الثورة الذي تبنتــه إيران منــذ عــام (1979) ، الذي هدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي الخليجي ، وساهم في تقويض أنظمة سياسية قائمة ، وتمزيق النسيج الاجتماعي فيها .

ثانيا : أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :

1. **عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق** بأبعاد نظرية ولاية الفقيه والتوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة ، إذ يقوم فحوى نظرية ولاية الفقيه لدى الشيعة الإمامية إلى أن هذه الولاية تكون لازمة عندما لا يمكن للإمام المعصوم أن يمارس دوره الكامل في قيادة الأمة وهدايتها ورعايتها، بسبب بعض الموانع القاهرة، كما هو الحال بالنسبة للإمام المنتظر كونه الآن في الغيبة الكبرى ، لذلك لابدّ للأمة من قائد ورائد، يحكم مسيرتها، ويشرف على شؤونها، وعلى تطبيق أحكام القانون فيها، على أن تناط هذه المهمة بواحد فقط من أفراد الأمة نفسها، لا أكثر ، أما ما يتعلق بالتوجهات الفكرية الإيرانية المتبعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة ، والتي كان لها تأثير على الاستقرار في دول الخليج إذ إن الموقف البراغماتي لنظام الحكم الإيراني لا يعني انتهاء الأطماع الإيرانية في دول الخليج العربي ، وليس معناه انتهاء التعامل مع مبدأ تصدير الثورة

الإيرانية ، أو وقف تقديم الدعم للحركات والمنظمات السياسية الشيعية الناشطة بشكل علني أو سري في دول الخليج ، أو أن توقف مساعداتها لاستمرار المد الإسلامي وتوظيفها في عدة دول لخدمة مصالحها دولياً وإقليمياً ، أو التراجع عن دعم الحركات الإسلامية الراديكالية التي تستخدم إسلوب التضحية مستخدمة مفاهيم الشهادة ولقاء الله ونصرة الإسلام وغيرها من المعاني والرموز الدينية ، أو التراجع عن استخدام آليات تعبئة رجال الدين والكتاب والمفكرين والقياديين الإسلاميين من أنحاء العالم الإسلامي كافة الذين يشاركون في الاحتفالات السنوية بيوم القدس ومؤسسات الشهداء والمستصعفين ، ومنظمة العلماء المجاهدين ، بحيث يجري تلقينهم عقائدياً والتأثير عليهم فكرياً، بما يتفق مع المنهج الشيعي وأفكار الثورة الإيرانية ومصالح الجمهورية الإسلامية، أو التوقف عن توظيف الثورة الإيرانية للجان الحج ، وكاتب الدعوة الإسلامية كمؤسستين حكوميتين لتصدير فكر الثورة الإيرانية وتوسيع تأثيرها الخارجي ، وخير دليل على ذلك استمرار الدعم الذي تتلقاه جمعية الوفاق البحرينية ، والحركة الحوثية في اليمن ، واغلب الأحزاب والتيارات والمنظمات والحركات السياسية الشيعية العراقية .

2. **تناولت الدراسة في إجابتها على السؤال الثاني** المتعلق بالتصورات الإيرانية لقضية الأمن الإقليمي الخليجي وأداتها ، فقد قام المنظور الإيراني لأمن الخليج على فكرة عدم السماح للأوضاع الأمنية في المنطقة بتهديد الأمن الوطني الإيراني، بما يعني أن تكون هذه الأوضاع مواتية لممارسة الدور والنفوذ الإيراني كأكبر قوة إقليمية في المنطقة، وفق الإستراتيجية الإيرانية التي تتلخص في السعي للهيمنة، إذ اتخذت هذه الإستراتيجية في التنفيذ العملي مظهرين أساسيين هما: استغلال الأوضاع في العراق والنفوذ الإيراني هناك مدخلاً لهيمنة إيرانية أوسع وأكبر في المنطقة، ومن جانب آخر، الإلحاح المستمر على

فكرة إنشاء منظمة إقليمية للأمن في الخليج تكون إيران والعراق طرفين فيها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويقوم التصور الإيراني هنا في جوهره على أن إيران تكون لها الكلمة الأولى في مثل هذه المنظمـــة .

3. **اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق** بالعقيدة الفكرية الدينية للحركـــة الحوثيـــة في اليمـــن وأهدافها ، إذ ظهرت في اليمن فرقة تاريخية تمثل واحدة من فرق المذهب الزيدي اقتربت في جوهرها من الفكر السياسي للشيعة الإمامية من حيث الموقف السلبي تجاه بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون الثلاثة ، وهي فرقة الجارودية التي ترى : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أشار بخلافة المسلمين بعده إلى علي بن إبي طالب خليفة بالوصف لا بالتسمية ، وأن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يصبح الإمام من بعد علي ابنه الحسن ، ومن بعده الحسين هو الإمام ، وترفض العقيدة الدينية للحوثيين طريقة تولي الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– وتهاجم كتب الحديث النبوي الشريف صحيح البخاري وصحيح مسلم والسنن التي جاء بها فقهاء المذاهب الإسلامية في كثير من مؤلفات قادة الحركة، وتتهم الإمام البخاري ومسلم بالتقول والكذب على رسول الله إرضاءً للسلاطين؛ ومنه ورث ابنه حسين الحوثي هذا المذهب، وسار عليه أنصارهم وأتباعهم .

4. **تناولت الدراسة في إجابتها عن السؤال الرابع** المتعلق بالتوجهات السياسية للحركة الحوثية في اليمن تجاه منطقة الخليج ونشاطاتها في اليمن ، وقد سعت النشاطات السياسية للحركة الحوثية لإرباك النظام اليمني وإنهاكه وإضعافه من خلال الزج به في مستنقع

الأزمات المتوالية وتشتيت قواه وقدراته وإمكاناته على أكثر من جهة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ترسيخ الأزمات الداخلية المتشعبة والمتزامنة. والتغلغل الفعلي للموالين وأنصار الحركة في مفاصل وأركان النظام والمؤسسات الحكومية الهامة. وعقد التحالفات السرية والعلنية (السياسية والعسكرية) مع جميع القوى المعارضة في اليمن والنظام بغض النظر عن التباينات الفكرية والعقائدية بينها أو مشروعيتها من عدمه إعمالاً للمبدأ السياسي القائل (عدو عدوي صديقي) وتجسيداً للمبدأ الميكافللي القائل (الغاية تبرر الوسيلة) وتطبيقاً للمقولة السياسية السائدة (ليس هناك عداوة دائمة ولا صداقة دائمة بل هناك مصالح متبادلة) . والتشويه والتشهير بالنظام الحاكم في المحافل الدولية والقنوات باتهامه استهداف الأطفال والنساء والمدنيين وإيغار صدور العباد عليه مقابل كسب تأييد الحركة الحوثية. وإثارة الفتن والنعرات الطائفية والمناطقية والسلالية. وخلخلة الأمن وزعزعة الاستقرار وإثارة الخوف والذعر وإقلاق السكينة. والعمل على تآكل النظام من الداخل من خلال العناصر المتغلغلة فيه أو القريبة منه كمستشارين وناصحين. وخلق وإنشاء قوة عسكرية ومنطقة عسكرية في شمال اليمن تمتلك القدرة على التأثير في عملية صياغة القرارات السياسية وصناعتها من جهة، وتهديد أمن واستقرار وسيادة واستقلال دول الجوار وتحديداً المملكة العربية السعودية من جهة أخرى . وإكمال منازل الهلال الشيعي المزمع الممتد من العراق حتى شمال اليمن وبالتالي تشكيل كماشة فكرية وسياسية وعسكرية على السعودية باعتبارها من الوجهة الشيعية الرافضية المعقل الرئيسي للفكر السني السلفي أو ما يسمونه الوهابي العدو التاريخي والتقليدي الحقيقي للفكر الشيعي. وإيجاد موطىء قدم للحركة الشيعية في البحر الأحمر لتطويق مصر والسعودية من الخلف وحماية مصالحها وتهديد المصالح العربية.

5. **ركزت الدراسة في إجابتها عن السؤال الخامس** المتعلق بالدور الذي تؤديه الأطراف الخارجية في دعم الحركة الحوثية في اليمن ، إذ إن علاقات الحركة الحوثية الخارجية مع الأطراف العربية وغير العربية كانت كلها تصب في خدمة المشروع الإيراني الذي كانت له تأثيرات كبيرة في حالة عدم الاستقرار في دول منطقة الخليج العربي ، إذ استطاعت إيران إلى حد كبير تنفيذ مخططاتها وإستراتيجيتها في التمدد المذهبي في المنطقة العربية بشكل عام ، والخليجية بشكل خاص مستغلة التسهيلات الأمريكية بهذا الشأن تلك التي برزت فيها العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الحوثية ، وهذا ما يفسر التوجه نحو إجراء تحالف أمريكي مع أطراف شيعية عديدة في المنطقة سواء الحركة الحوثية في اليمن ، أو القوى والأحزاب والحركات السياسية الدينية الشيعية العراقية كحزب الدعوة الأسلامية ، والمجلس الأعلى الإسلامي ومنظمة بدر وغيرها ، بعد معاناتها من الحركات الإسلامية السنية التي ضربتها في عقر دارها في أحداث الحادي عشر من أيلول ، فيما كانت تقوم بدعمها في السابق سواء أبان التدخل السوفيتي في أفغانستان أوغيرها ، وهذا نابع من مقولة روج لها الأمريكان بأنهم يسعون لإحداث توازن للشيعة مع تلك الحركات وإشغال كل منهما بالآخر ، مع استخدام الأقليات الشيعية كورقة ضغط وخاصة تجاه دول الخليج ، وإن كان تلاقي مصالحها مع إيران في ملف الحوثيين وباقي الحركات الشيعية ، لم يخفف من حدة التوتر بينهما تجاه الملفات الأخرى كالملف النووي الإيراني ، الذي لا نعلم قد يكون هو الآخر يحمل في طياته خبايا واسرار مثيرة، يكشفها الزمن في وقت ما .

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن نظرية ولاية الفقيه التي وضعها اجتهاد الخميني هي شيعية بحتة تلخص وتختزل الموقف الشيعي برمته ، فهي منصب إلهي أُنيط بالإمام كخليفة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وبما أن الإمام حيٌّ ، ولكنه غائب عن الأنظار ، ولم يفقد سلطته الإلهية بسبب غيبته ، فإن هذه السلطة تنتقل منه إلى نوابه ، لأن النائب يقوم مقام المنوب عنه في كل شيء، وأن إيران تسعى لتطبيق هذه النظرية في الدول العربية بعد أن تجعلها دولاً غير مستقرة فتقوم بتصدير الثورة إليها .

2. بذلت إيران جهوداً ضخمة لإعادة بناء قواتها المسلحة مستفيدة من تجاربها السابقة، وركزت على ضرورة بناء القوات الجوية والقوات الصاروخية متوسطة وبعيدة المدى، وقد فرضت أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) في الولايات المتحدة عدة تحديات للأمن القومي الإيراني، مما دفعها للتفكير الجدي بأداء دور جديد في قضية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج.

3. للحركة الحوثية تنظيم سياسي وعقائدي يسعى لاسترداد الإمامة التي هي ركن أساسي من أركان العقيدة الدينية لدى عموم الفرق الشيعية ، وقد دخلت الحركة منذ قيامها في حالة صراع مع الحكومة اليمنية ، ولم يقتصر هذا الصراع على الأفكار أو المبادئ أو السجال السياسي، بل شمل الصدام العسكري على أقصاه ، وتستمد الحركة الحوثية في اليمن عقيدتها الدينية من الفكر الشيعي.

4. جاءت بوادر النشاط السياسي للحركة الحوثية في اليمن بعد رفض الحركة الانصياع إلى نظام الجمهورية اليمنية والخروج عليها ، وقيام الحركة بانكار نظام الجمهورية واعتماد الإمامة أساسا للحكم، وعدم الاعتراف بشرعية النظام في اليمن على اعتبار أنه جاء للسلطة بانقلاب عسكري عام (1962) وأطاح بحكم الإمام الذي كان يتبع المذهب الزيدي .

5. تعد العلاقات الخارجية للحركة الحوثية من أخطر أبعاد الأزمة اليمنية ، ويتمثل هذا البعد في اتهام اليمن لأطراف خارجية بالتورط في دعم الحوثيين في إطار تصفية الحسابات الإقليمية الأوسع، وإدارة صراعات المنطقة .

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات ولتجنب تأثيرات مبدأ تصدير الثورة الإيرانية على استقرار دول الخليج ، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. السماح لليمن بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ، ووضع خطط اندماج سريعة تشمل رفع اقتصاد اليمن ، وتطوير النظام الإداري وتطهيره وتعزيز هيبة الدولة وسيادتها على أرضها .
2. بناء مشروع عربي جامع لمواجهة المشروع الإيراني تجاه دول الإقليم .
3. رفض نظرية اعتبار الشيعة العرب جميعهم جزءاً من المشروع الإيراني، لأن خطورة المشروع الإيراني لا تكمن في المذهب الذي يتبعه وإنما في عنصريته وتوسعه؛ فضلاً عن أن أدواته تضم شيعة وسنة وغير مسلمين أيضاً.
4. كشف أدوات المشروع الإيراني في العالم العربي، سواء أكانت تعمل تحت مسمى "الوحدة الإسلامية"، أو مناصرة القضية الفلسطينية، والتحذير من استغلال هذه القضايا للنفاذ إلى العمق العربي، أو محاولات صرف النظر عن خطورة المشروع الإيراني، بتسليط الضوء على خطر المشروع الإسرائيلي المُجمع على عداوته؛ فكلا المشروعين يعمد إلى تقويض المجتمعات العربية لصالح الهيمنة الخارجية.
5. مناصرة الأقليات الدينية والقومية في إيران ودعم حقوقها المشروعة، وعلى وجه الخصوص تكثيف الجهود العربية لتخليص الشعب العربي في إقليم عربستان من الإحتلال الإيراني المفروض بالقوة والتواصل مع الشعب العربي لمواجهة قمع النظام الإيراني لهم.

المراجع

1. المراجع العربية

أ. الكتب العربية

- أحمد ، قاسم غالب (2004) . **أبن الامير وعصره ، صورة من كفاح شعب اليمن ،** صنعاء ، وزارة الثقافة والسياحة ،
- الأحمدي ، عادل علي نعمان (2006) . **الزهر والحجر التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد** ، صنعاء ، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر .
- إدريس ، محمد السعيد (2000) . **النظام الإقليمي الخليجي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الأشعري ، أبو الحسن علي أبن إسماعيل (1990) . **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** ، بيروت ، المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية .
- الأعظمي ، وليد حمدي (1992) . **العلاقات السعودية – الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة** ، لندن ، دار الحكمة .
- أوناط ، حسن (1996) . **الشيعة في القرن العشرين والثورة الإسلامية الإيرانية** ، أنقرة
- بشارة ، عزمي (2012) . العرب وإيران : ملاحظات عامة ، في : بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) ، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .

- آل ثاني ، منى سحيم حمد (2000) . **السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي** ، القاهرة ، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية .
- جودة ، حسنين جودة (1985) . **جغرافية آسيا الإقليميـــة** ، الإســـكندرية ، منـــشأة المعارف.
- الحلي ، جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر (1988) . **كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد** ، بيروت ، مؤسسة الأعلمي .
- الحميري ، عدنان (2006) . **أحداث صعدة وحركة تمرد الحوثي** ، صنعاء المركز الوطني للمعلومات .
- الحميري ، عدنان (2007) . **فتنة الإرهابي الحوثي** ، صنعاء ، المركز الوطني للمعلومات .
- الحوثي ، بدر الدين (1413 هـــ) . **الزيدية في اليمن** ، صنعاء ، دار الزهراء .
- حيدر ، أحمد قادري (2011) . **اليمن في تحولات السياسة والواقع** ، صنعاء ، الآفاق للطباعة والنشر .
- الخضري ، أنور قاسم (2010) . **موقف الزيدية من السلفية في اليمن** ، صنعاء ، مركز الجزيرة العربية للدراسات للبحوث .
- الخميني ، الإمام روح الله (د . ت) . **الحكومة الإسلامية ، أو ولاية الفقيه** ، بيروت.
- **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران** (1997) . طهران ، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية .

- دسوقي ، عيسى السيد (2009) . **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، القاهرة ، دار الأحمدي للنشر والتوزيع .
- الدغشي ، أحمد محمد (2009) . **الحوثيون الظاهرة الحوثية دراسة منهجية** ، صنعاء ، دار الكتب اليمنية .
- الرازقي ، نبيل علي (2010) . **أثر ظاهرة الارهاب على الأمن القومي اليمني** ، صنعاء ، مركز عبادي للدراسات والنشر .
- الراوي ، رياض (2006) . **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط** ، دمشق ، الآوائل للنشر والتوزيع .
- الراوي ، عبد الستار عز الدين (1988) . **الأيديولوجية والاساطير ولاية الفقيه والفكر الصهيوني المعاصر** ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية .
- الرمضاني ، مازن اسماعيل (1991) . **السياسة الخارجية دراسة نظرية** ، بغداد ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد .
- الريس ، رياض نجيب (1973) . **صراع الواحات والنفط** ، بيروت ، دار رياض الريس .
- الزهيري ، أبو بكر مرشد فازع (2011) . **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي** ، ط2 ، صنعاء ، مكتبة مركز الصادق .
- الزويري ، محجوب (2012) . إيران والعرب في ظلال الدين والسياسة عبر التاريخ ، في : بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) ، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .

- الزين ، حسن (1979) . **الثورة الإيرانية في أبعادها الفكرية والاجتماعية (1978 – 1979)** .
- سري الدين ، عايدة العلي (2010) . **الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع** بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام .
- السريحي ، عبد الله (1998) . **تحقيق كتاب أدب الطلب ومنتهى الأرب للشوكاني،** بيروت ، دار ابن حزم .
- شبلي ، سعد شاكر وأمين المشاقبة (2012) . **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ، عمان ، دار الحامد للنشر.
- شتا ، إبراهيم الدسوقي (1979) . **الثورة الإيرانية الجذور الأيديولوجية** ، بيروت ، مطبعة دار الكتب .
- شتا ، إبراهيم الدسوقي (1986) . **الثورة الإيرانية الصراع الملحمة النصر** ، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي .
- شحاته ، رضا أحمد (2007) . **إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام** ، المنامة ، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- شمس الدين ، محمد مهدي (1994) . **في الإجتماع السياسي الإسلامي** ، قم ، دار الثقافة .
- الصدر ، محمد باقر (1991) . **اقتصادنا** ، بيروت ، دار التعارف للمطبوعات .
- عبد الله ، عادل علي (2010) . **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي** ، بيروت ، دار مدارك للنشر .

- عبد الناصر ، وليد محمود (1997) . **إيران : دراسة عن الثورة والدولة** ، القاهرة، دار الشروق .
- عتريسي ، طلال (2012) . العرب وإيران : مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة ، في : بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) ، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- العمراني ، محمد بن إسماعيل (1990) . **الزيدية في اليمن** ، صنعاء ، مكتبة دار التراث .
- علوي ، مصطفى (2012) . المشروع الإيراني في الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- العيسوي ، أشرف سعد (2010) . **السياسة الأمريكية تجاه النظام الإقليمي العربي 2001 – 2008** ، الشارقة ، مركز الخليج للدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر .
- الغنوشي ، راشد (1993) . **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- فودة ، محمد رضا (1991) . **الأمن القومي للخليج العربي** ، باريس ، الصلاح للدراسات والانتاج الإعلامي .
- كشك ، أشرف محمد عبد الحميد (2012). **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- كوفيل ، تييري (2008) . **إيران الثورة الخفية** ، بيروت ، دار الفارابي .
- الكليني ، أبو جعفر محمد بن يعقوب (1992) . **أصول الكافي** ، بيروت ، دار الأضواء .
- مارديني ، زهير (1986) . **الثورة الإيرانية بين الواقع والاسطورة** ، بيروت ، دار أقرأ .
- متي ، انطوان (1993) . **الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية** ، بيروت ، دار الجيل .
- مسعد ، نيفين عبد المنعم (2001) . **صنع القرارات في إيران والعلاقات العربية الإيرانية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- مصالحة ، محمد (1997) . أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط ، في : ميرفي ، إيما وآخرون ، **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، دراسات (25) .
- مصطفوي ، السيد محمد (2002) . **نظريات الحكم والدولة** ، بيروت ، معهد الرسول الأكرم العالي للشريعة والدراسات الإسلامية .
- المظفر ، محمد رضا (1961) . **عقائد الإمامية** ، النجف ، دار النعمان .
- مغنية ، محمد جواد (1979) . **الخميني والدولة الإسلامية** ، بيروت ، دار العلم للملايين .
- مكي ، لقاء (2012) . التعريف بالمشروع الإيراني ، مكوناته ، أدواته ، أهدافه ، مصادر قوته ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- الموسوي ، موسى (1989) . **الشيعة والتصحيح ، الصراع بين الشيعة والتشيع** ، القاهرة ، ط2 ، الزهراء للإعلام العربي .
- مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (2009) . **تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني** ، طهران ، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني .
- مندني ، جلال الدين (1993) . **تاريخ إيران السياسي** ، طهران ، ترجمة : سالم مشكور ، منظمة الإعلام الإسلامي .
- مهنا ، محمد نصر (2000) . **في الخليج العربي** ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية .
- النجار ، محمود (2003) . **الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج** ، القاهرة ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع .
- النمراني ، موسى (2010) . جذور التيار الحوثي في اليمن ، في : النمراني ، موسى وآخرون ، **الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة** ، دبي ، مركز المسبار للدراسات والبحوث .

ب. الدوريات العربية :

- أحمدي ، هوشنك أمير (1994) . سياسة إيران الإقليمية ، بيروت ، **دورية شـؤون الأوسط** ، العدد (27) ، آذار ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحـوث والتوثيق ص (6 – 20) .
- إدريس ، محمد السعيد (2007) . إيران والأمن القومي للخليج العربي ، القـاهرة ، **أوراق الشرق الأوسط** ، العدد (38) ، ص (46) .
- الآصفي ، محمد مهدي وآخرون (1995) . دراسات في الفكر السياسي للإمام الخميني ، بيروت، **كتاب التوحيد (3)** ، مجلة التوحيد .

- باديب ، سعيد (2005) . العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنيــة والدفاعية ، **مجلة آراء حول الخليج** ، العدد (17) . نوفمبر .
- تنيرة ، بكرة مصباح (1986) . التطور الإستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج ، الكويت ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد (46) ، مركز الخليج والجزيرة .
- جاد ، عماد (2002) . إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (150) أكتوبر ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- حوات ، محمد علي (2004) . العلاقات الإيرانيــة فــي المنظــورين الإعلامــي والإستراتيجي،صنعاء ، **مجلة أبحاث جامعية** ، العدد (2) ، دار الروافد ، ص (224).
- حيدر ، محمود (2003) . إيران على شفا منعطف كبيــر ، أبــو ظبــي ، **الملــف السياسي** ، عدد حزيران (631) ، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر .
- الدسوقي ، مراد إبرهيم (1991) . أمن الخليج العربي بين التوجه العروبي والتوجه الخارجي ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (105) ، ص (94) .
- راشد ، سامح (2004) . الثورة الإيرانية بعد (25) عاماً .. تحولات الدولة والمجتمع، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (157) ، ص (56)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- راشد ، سامح (2009) . الدولة والحوثيون في اليمن ، قراءة في جوهر الصراع ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (178) أكتوبر ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- رفعت ، سعيد (2007) . نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (10 – 18) .
- زيادة ، رضوان (2007) . ضعف الدولة العربية ..صراع الأدوار بين الداخل والخارج ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (168) أبريل ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (80 – 83) .
- سعيد ، محمد السيد (2004) . العرب وولاية بوش الثانية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الشتاء (120) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- شلبي ، السيد أمين (2007) . أخطاء الغرب الإستراتيجية في التعامل مع المسلمين ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (170) أكتوبر ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- صلاح ، عبد المنعم محمد (2010) . الحركة الحوثية أفكارها معتقداتها واهدافها ، **صحيفة 26 سبتمبر اليمنية الاسبوعية** ، العدد (1495) في (21 كانون الثاني) ، ص(14) .
- العامري ، محمد بن موسى (2012) . فتنة الحوثي مع دماج بين الماضي والحاضر، الرياض ، **مجلة البيان** ، العدد (295) ، فبراير ، ص (56 –62) .
- أبو عامود ، محمد سعد (2007) . الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي – الإيراني ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (168) ، أبريل ، مؤسسة الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (94 – 101) .

- عمرو ، أحمد (2010) . أزمات اليمن وانعكاساتها على أمن الخليج ، الرياض ، **مجلة البيان** ، العدد (281) ديسمبر .
- الغربللي ، عبد الكريم (1999) . الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن فيه **سجل الأحداث في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي**، الكويت .
- اللباد ، مصطفى (2007) . قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجـــاه المنطقـــة العربية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص 34 – 43) .
- اللباد ، مصطفى (2008) . هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الصيف (135) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص 36 .
- مثنى ، علي محمد شاطر (2008) . واقع ومستقبل القوى العاملة في سوق العمل اليمني في ظل المتغيرات المحلية والخارجية الإقليمية والدولية ، **مجلة الثوابت**، العدد (26) .
- بو منيجل ، شفيع (2005) . خلفيات المواقف الإيرانية اتجاه العراق المحتل ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد حزيران (316)، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص(54 – 67).
- نهار ، غازي صالح (2008) . المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي : الواقع والخيارات ، القاهرة ، **مجلة النهضة** ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

- نوار ، إبراهيم (2008) . الخيار النووي الإيراني .. رؤية تحليلية ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) يناير ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (22 – 28) .

ج. **الصحف والقنوات الفضائية**

- حسان ، عبد القوي (2012) . الحوثيون وإيران اختلاف المذهب ..واتفاق السياسة، صنعاء ، **جريدة الجمهورية اليمنية** في 6 أكتوبر .
- **صحيفة عدن الغد** ، في24/3/ 2013 ، مقال بعنوان الحوثيون يعلقون مشاركتهم في الحوار الوطني 24 ساعة احتجاجا على استهداف أحد زملائهم .
- صحيفة عدن الغد في 2/نيسان / 2012، **حقيقة التدخل السعودي في اليمن ووهم التدخل الإيراني** .
- عبد الرحمن ، أنور (2007) . تحديات الأمن في الخليج ، المنامة ، **جريدة أخبار الخليج البحرينية** ، في 8 كانون الأول .
- **مقابلة صحفية مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من قبل قناة MBC يوم 21/ 10 / 2009 .**
- **المؤتمر الصحفي لأول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة الذي عقده بالدوحة في 5/11/ 1983.**

2. المراجع الأجنبية

- Babak , Rahimi (2009). Iranian Leaders Weigh Support For The Houthi Rebellion in Yemen **, Terrorism Monitor ,** Volume : 7 , Issue : 35 .

- Bar , Shmuel (2009) . **Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution : The Ninth Annual Herzliya Conference (IDC)**, February 2-4 .

- Davis, Dale R (1993) . **" Iran's Strategic Philosophy and Growing Sea- Denial Capabilities" ,** the Marine Corps Gazette, July.

- Holisti . K. J (1977) . **International Politics** , Frame work for Analysis, 2nd ed (Englewood Cliffs N.J: prentice – Hall) . P 21.

- Michael, Segall (2012) . **Iran Targets Yemen,** Filed Under : Iran, Vol. 12 , 12 , No 922 April .

- Snyder , R.C (1963) . **Foreign Policy Decision Making .** An Approach to the study of International Politics , New York : The Free press of Glence . P . 90 .

- Willam ,Wallce (1974) . Establishing the Boundaries in J. Barbre and M. Smith , The Nature of Foreign Policy : A Reader Edinburah: Holms Macddougall, PP: 12-17 .

3. المواقع والمنتديات الإلكترونية

– أبـــو راس ، محمـــد عـــزان (2012). **قـــراءة لنـــشأة الحوثيـــة وأهـــدافها ومستقبلها** ، الموقع الإلكتروني:

http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=4399#.UVsYkKLU--k

- الجبلي ، هاني عبد الودود (2010) . **الحرب السادسة ضد الحوثيين .. بين التدخل الإيراني والصراع الداخلي** ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ، الموقع الإلكتروني : http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=41

- حمادة ، أمل (2001) . الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الموقع الإلكتروني: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN48.HTM

– سلام ، عبد الكريم (2011) . **الدور السعودي هل يقـــرر مصير ما يجري في اليمن** ، الموقع الإلكتروني :

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=30431996

– العمراني محمد مصطفى (2012) .**التوسعات الحوثية وخطرها على الوحدة الوطنية** ، صنعاء ، منتدى المجلس اليمني، الموقع الإلكتروني :

http://www.ye1.org/vb/showthread.php?p=10286476

– العمراني ، محمد (2012) . أهداف التحالف السري بين الحوثيين والأمريكان ، منتدى المختصر ، الموقع الإلكتروني : http://www.almokhtsar.com/node/82894

- قطبي ، مصطفى (2013) . **السعودية الوهابية خنجر في قلب اليمن ، منتدى العروة الوثقى** ، الموقع الإلكتروني : http://alorwa.org/content.php?id=2579.

- منتدى مأرب برس في 11 كانون الأول 2010 ،الموقع الإلكتروني :

http://marebpress.net/news_details.php?sid=29349&lng=arabic

- الوائلي جعفر مرتضى (2002) . **موقع ولاية الفقيه من نظرية الحكم في الإسلام (نظرة جديدة)**، الموقع الإلكتروني :

http://www.alhadi.org/Data/books/Html/mawkea_wilayat_al_fkih/mawkea_wilayat_al_fakih.htm